



START

Abussabah Library Manuscript Collection

Farook College (Autonomous) , Farook College p,o Kozhikode, Kerala Pin- 673632

Ph: +91 495 2440660, +91 495 2440661

E-mail: library@farookcollege.ac.in

طاب يومه

منزلة قولك انك مكره وقتك اكره لا يخرج الكلام بقيده بهذا القيد عما
كان عليه من الحرية والاشايدة فالجواب ان كان جزاء الجملة مجزئة نحو ان جئتني
اكره معني اكره وقت مجيئك وان كان انشا والجملة بالاشايدة نحو ان جئتني
زيد فكره اكره وقت مجيئه فتقول صاحب قطع ان الجملة الشرطية جملة خبرية
مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكد بانها على ان في تحت قيد
المسند الجزئي واما انفس الشرط بدو الجزاء فيس خبر قطعا لان الجزاء قد خرج
الى الانسان الانشاء كالا ستفهم ولذا لا يتقدم عليه ما في خبره ولا يصح عليه عمل
ان ينضرب ضربا واما ما ذكره الشارح العلامة من ان جملة ان تجل الجملة
خبرية محتملة للصدق والكد في نفسها اي نظر الذاة بما مجموع عن القيد
بالشرط لا مع القيد به على ما ظن لان القيد بالشرط يخرجها عن الجزئية وعن
احتمال الصدق والكد بل هذه البقية وتذكر بقوله في نفسها فتعسف منه
وتحليل الكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية ان جعلت جزئ
من الشرطية مقدها او ثانيا الرفع عنها اسم القضية وله بها احتمال الصدق والكد
وتعلق الاحتمال بالشرط بين القضيتين فتقول ان كانت السمسرة طالع العريية
بقضية ولا احتمال للصدق والكد فكذلك انما انما انما هو موجود عند وقوعه
جوابا للشرط وعليه منع ظاهر وهو اننا لا نسم ذلك في الجزاء لان قولنا اكره مكره
ان جئتني منزلة قولنا اكره مكره على تقدير مجيئك وقت مجيئك التحقيق وهذا
المقام من مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية
لاننا اذا قلنا ان كانت السمسرة طالع العريية فموجود فعند اهل العربية انما

لقله تعالى وان يصبرهم حسنة وان اصابكم فضل من الله وهما ناسخ وهو بعد الكثرة
وعدم القطع بالحصول اما هو في نوع معين او فرد معين او نوع من الانواع او فرد
من الانواع كما يدل عليه التنكير فلا لان القطع بحصول الجنس بسبب القطع بحصول نوعها
او فردا ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق بين نحو اذ اجابتم الحسنة ونحو ان
يصبرهم حسنة غير واضح اللهم ان لا يقصد في نوع محض والمقصود قطع بكونهم
الحسنة تعرف الجنس في اطلاقه لفتح حيث يجوز ان يكون تعريفه بعد
وزعمه ان اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان المراد به العهد على مذهب الجمهور فغير
صحيح انه يتقدم ذكر الحسنة لتحقيقا ولا تقديرا ليكون الاشارة اليها
ولو سلمه فبحان يكون القضاة حصة معينة من الجنس والمقدرة ان المراد الحسنة
المطلقة المقطوع بها كثرة وقوع وانساعا وهذا اظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق
البلاغة لكونه اول على فضل الله تعالى وحضارته حيث جعل الحسنة المعجزة التي
حقها ان يشك في وقوعه ككثرة الوقوع وطعية الحصول مع جعل التسمية القليلة
غير قطعية الحصول وان المراد به العهد على مذهبنا على ان الحسنة المطلقة منزلة
منه لا لصحة الخاص في ذلك هي حتى كانتا تضمعنهما لفظ الاحتمال اليها وكثرة
دورها في ما بينهما ويكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فلهذا
يعينه تعريف الجنس على مذهبنا وهذا اظهر ما ذكره الشايع العلة من ان تعريف
العهد اقضى لحق البلاغة اما معنى ذلك ان اول على سوء معاملتهم بان الحسنة
وهي الخصب والرخا وتصلت بكثرة دورها في ما بينهما من ذلك المعنى الخاص في العهد
دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون انهم احق باختصاص هذه العظيمة بالجنس

ولا يشكرون الله عليها فم يفتح الناس لعنتها او اسوءهم معاملته ولا يلزم ذلك
في تعريف الجنس اذ ليس يستوي استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه
قد يسلم اللوح والناثية ولان ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير وقد
تعدا من الاول دون الثاني واما لفظا فلا لانه اذا قصد بها العهد يكون
واقعة موجودة فيوافق لفظها اذ اجابوا بخلافه والجنس فانه لا يلزم وقوعها
من حيث هو جنس على ما نقول انهم اذا دعوا استحقاقهم لمختصاصهم بجنس
الحسنة فقد دخلوا في المعهود دخول اولى ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه
على المعهود وغيره فيكون استواء ايضا ووقع جعل الحسنة ليس الا وقوع اواها
واما من حيث هي فممنوع فدخلوا واعلموا ان يكون مستوعلا من حق او اوجعت
الحسنة هي الواقعة للمعجزة لم يكن المراد مطلق الحسنة كراهة والمعجزة في نظرهم
فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار واخر في الالزام لكونها
اشارة الى حاضر معهود ولا يمكنها نكاحه والحاصل ان القول يكون المراد
بالحسنة المعجزة ينافي القول بكون المراد به الحسنة المطلقة ويمكن
الجواب بان معنى كونها معجزة انما يعبر به عن حقيقة معينة من جنسه
وهي الخصب والرخا ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخا
من غير تعيين بعوض ولهذا اظهر صحة ما ذكر في كونه اقضى لحق البلاغة **في السيرة**
نادية بالنسبة اليها كحيث في جانب السبيدية بلفظ المضارع مع ان لا التسمية
نادية بالنسبة الى الحسنة المطلقة **ولله اكرام** ليدل تنكيرها على تقييدها
فان قلت قد جاء الاستعمال الماضي مع اذ في السيرة منكم في قوله تعالى فاذا

لا اله الا الله

2177577

11/12

1901

فاذا امتنع الانسان بغير وجه فافقوله تعالى ولا تأمسنه الشتر فذره عاين
 فيما وجهه قلت اما الاول فلننظر الى لفظ المشتك المبيح عن معنى الفكرة والتوكيد
 صرنا المفيد للتقليل الى الانسان المستحق ان يلحقه كل امر بعد عن الحق والشر
 الضال لا يفتنه بلفظ اذا والماضى على ان مساوق قد ريس من الضرر من جهة الحق
 ان يكون في حكمه المقطوع به واما الثاني فلا في الضمير في مشتة للانسان المستحق
 المتكبر للمدلول عليه بقوله واذا نعمنا على الانسان لم عرض فافقوله بجايبه
 فبينة بلفظ اذا والماضى على ان مثل بئله مثل هذه الانسان بالشر يجب
 ان يكون مقطوعا به **وقد يستعمل ان في مقام الجرم بوقوع الشرط جاهلا**
 لاقتضاه المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن مسئلة هل هو في النار وهو يعلم
 انه في النار فيقول ان يطلع الصبح وينقضني الليل افعل كان اجتاهل قولها
 ويتضح وقصر على هذا **او لعدم جرم المخاطب بقوله لمن يملكه كان صدقته**
 اي لمن يملكه المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل بخالفته **مقتضى العلم**
 كقولك لمن يؤذي اياه ان كان اباك فلا تزده مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم
 ان لا يؤذيه **او التوقيف** اي يلجأ الى المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام كاستعمال
 عيما ما يقبله الشرط **اصلا** ذلك المقام **الافرض** اي فرض الشرط بطريق
 لما يفرضه المخاطب يتعلو بفرضه كالتيكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك
 نحو افرض عنك الذكر اي اتركه ففرضه عنك القرآن وما فيه الام والنهي والوعيد
 والوعد **صفحة** اعراضا واللامراضى او معرضين **ان كنتم قوم ما مسه**
فمنهم اذ اذ اذ الشرط وهو كونهم مسرفين اي مشركين مقطوع به لكن حينئذ لفظ القصد

فما اذا فعل او يتاخر به

يصح

لكن

التوبيخ

التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذه المقام يجب ان لا يكون
 الا على مجز الفرض والتقدير كما يفرض المحال لا يستعمل المقام على الايات والآلة
 على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل الصلة فهو منزلة للمحال او تحجب
 مقتضى المقام لا يقال المستعمل في حق المحال لا ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله تعالى
 ولو هو حق ما استجابوا لك بغير الاضمار دون ان الامن من ان يستتر طينها عدم الجرم
 بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع به وقوله فلا يقال ان طاهر انسان كان
 كما بل يقال لو طاهر لانا نقول ان المحال في هذه المقام ينزل منزلة ما لا قطع فيه
 على سبيل المساهلة وارجاء العنان لقصد التبكيت من اجل هذه البصيرة استعمال
 ان فيه كما ذكره صاحب الكفا في قوله تعالى فان امنوا مثل ما امنتم به فقد هتدوا
 انه منزلة بالتبكي لان دين الحق واحد لا يوجب له مثل في حق بكلمة الشك على سبيل
 الفرض والتقدير ان حصلوا دينا اخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد
 اهتدوا وقوله وان كان هذا هو الحق فمن عندكم فام طر علينا بحجارة اي ان كان
 حقا فاجابنا على الظاهر والبراد في حق حقيقة وتخليق العبد او يكون حقا مع اعتقاد
 انه باطل تخليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للقرآن سلطان فمن الله ولان اول العابدين
او قيل على المتصف به اي بالشرط **على المتصف** كما اذا كان القيام قطعي
 للحصول بالنسبة الى بعض غير قطعي بالنسبة الى اخرين فيقول الجميع ان قد تم كان
 كما ان عليه امر لا يقطع باهم يقولون ام لا على حصول القيام قطعا **وقوله**
ان كنتم قوم ما مسه اي يحتمل ان يكون للنبي شيخ
 على الامر بآيات وقصص من الآيات وما لا ينبغي ان يثبت كلمة الا على سبيل الفرض

على عبدا

لاستتمام المقام على ما ينزله ويقال عنه اصله وهو الايات مائة الله على انه من
من عند الله تعالى وان يكون لتعليب غير المرتابين من الخططين على المرتابين منهم بانه
كان فيهم من يترفع للحق وانما ينكر عنا والمجمل المحجج كانه لا ارياب لهم في الاموال
المذكور ولمر هذا لان عدم الشرط لا يكون مقطوعا به فلا يصح استعماله ان لم يكن
لا يقال الشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم
لا انقول ظاهر ان ليس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا لم نسم
الكوفيون ان ههنا معنى اذ وقد بصر المبرور والتجلبج علوان ان لا تقبل كان
الوعدى الاستقبال وذكر كثير من النفاة انه اذا اراد ايضا معنى الماضى مع ان جعل
الشرط لفظ كان خرقا لثبوتها او كانت قلته فقد علمته وان كان قيدته قد مر قبل
وذلك لقوة دلالة كان على الماضى للتحصنه لان الحوت للظن الذي هو مدلوله
يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الزمان الماضى ولان اذكر صاحب الكشاف على قوله
واما ينسبك الشيطان فلا تقبل بعد الذي ذكرى انه يحجز ان يرا وان كان
الشيطان ينسبك قبل الذي فتح مجازة المستهين لانه مما ينكر العقول فلا
تقبل جلاله ذكرناك فحجها فاما ان جعل الشرط ماضيا وذكر كان وجعل
ينسبك خبره المستقيم الماضى فان قيل لما كان البعض من بابا قطعا والبعض من
مرتاب قطعا لجعل الجميع كانه لا قطع اريابهم ولا بعد اريابهم قلنا هذه
كلمة في استعمال ان في هذه المقام وليس من التعليب في شيء ولا يحصى عن هذه
الاشكال الا بان يتاخر على المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا انما الذي لا قطع
بارتيابهم ممن يحجز بينهم الارتياب وعدمه ويكون معنى الكلام والتعليب

في التعليب

غير المقطوع بانصافه بالشرط على المقطوع به كما اننا اليه قولنا الذي يكون ثمرة
التعليب في كثير منه تعليب الذي يكون الاثبات بان يحجز على الذي يكون والا فان صفته
مستكة المعنى بينهم على طرفه لاجل ان على الذي يكون خاصة **كقولنا** **نحو** **القائنين**
علقت الانبي من الذي يكون القائنين بحكم التعليب لانه القنوت مما يوصفه الذي يكون
والاثبات والقياس كانت من القائنات ويحتمل ان لا يكون من التبعية بل بانه
الغاية اي كانت غايتها من القوم القائنين لانها من عقاب هرون اخى موسى
والا وهو الوجه لان العرض من حجابها بانها اصدقت شرابع رها وبكيتها وكانت
من المصطفيين به ومنهم تعليب جاب للمعنى على جانب اللفظ **وقولنا** **نحو** **انتم فيهم**
بانه الخطايب والقياس يله الغيبة لان الصبر عند الحقوم ولفظ لفظ الغا
لكونها اسما مظهر للكنية في المعنى عبارة عن الخطاطيبين فخطايب الخطايب على جانب
الغبية **ومنه** **نحو** **نحو** **كالحسين** لا يبرو ويبرو عن الله انما والعموم من المسلمين والقر
والحسن والحسين من ومن وما اسببه ذلك مما تلخص لاجل المتصالحين او
للتسايفين على الآخر بان جعل الآخر متفقا له في الاسم ثم نؤخذ ذلك الاسم ونقول
اليه جميعا وينبغي ان يغلب الاحق الا ان يكون ملحقا للفظين من كراهية تلعب
على الموقوت كالصبرين ولا يخفى عليك ان ابوان وشهران من هذه القبيل الامر شيئا
قوله تعالى وكانت من القائنين اذ ليس تعليب احدهما على الآخر بان يحجز بينهما
الوصف المشترك بينهما على طرفه لاجل ان على الذي يكون خاصة بل بانه يجعل
احدهما متفقا للآخر في اسمه ثم يفتي في ذلك الاسم فان قلنا لا يكون في اللفظ الاتفاق
الاتفاق في اللفظ بل لابد من الاتفاق في المعنى ايضا ولان اتاوتما الذي بين المتساين

بذلك فلا يطلق أن الأهل الظاهر من الخبيثين الأهل طر فحيض قلت
هو مختلف فيه قاله اندلسي يقال الجنان في عهد السنين من الميراث منهم
بعثرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن مجازا
وجميع باب التخليص من الجاهل لأن اللفظ لم يستعمل فيها وضع له الأثر في القائل
موضوع المذكور الموصوفين بعد الوصف فاطلا قد علوا الأناث اطلاقا على
ما وضع له وقس على هذا الجميع الأمثلة السابقة والآتية وهذه تخليص الجنس
الكثير الا في الموضع من غير هذا الجنس معونها بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس
على الجميع كقوله تعالى واقلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس عن
ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم وهذه تخليص اللفظ على الاقل من جنس
بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكبر كقوله تعالى الحكاية للنبي حينما استعير له
آمنوا معكم من قريتنا او لمعجزة في ملةنا او دخل سجنكم بحكم التخليص فلو
الو ملته مع انه لم يكن في ملةهم وقد يحق عود اليها وانما كان في ملة من آمن
وهذه تخليص المتكلم على الخطاب الى الغائب خوفا واننا فعلنا وانما هو يرضينا وهذه
تخليص الخطاب على الغائب خوفا واننا فعلنا واننا فعلنا واننا فعلنا واننا فعلنا
ومما يذكر في الغافل عما يعملون فيمن قرأ بآية الخطاب والمعنى يحل انت يا محمد وتجميع من
من المكلفين وغيرهم فلا يجوز ان يخاطب غيره من غير اعتبار التخليص لا مستنسخ ان يخاطب
وكلام واحد اشاروا اليه من غير عطف او تثنية او جمع فافهم وقال الله تعالى لو لم يكن
منهم فان جسدتم جردا لم يجرؤوا في حق الله تعالى واليه ايضا الناس بعدوا
منكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في اعمكم شامل للناس

الذي توجه اليه الخطاب ولا ولد من من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان اعمكم
متعلق بقوله خلقكم لا يقول العبد ولا حي حتى يتحقق بالناس مخاطبين او لا معنى لقولنا
اعبدوا العلم تعقلون ومنه تخليص العقلاء على غيرهم باطلاق الكل اللفظ
المختص بالعقلاء على الجميع كما نفق لخلق الله الناس والانعام ومنهم من لم يخلق
هم مختص بالعقلاء وقد يحق في لفظ واحد تخليص الخطاب على الغائب العقلاء
ولو علمهم كقوله تعالى جعل لكم انفسكم من الانعام لربوا بها فانهم لم يخلقوا
اي خلقكم ايها الناس من انفسكم من جنسكم ذكورا واناثا وخلق للانعام ايضا
من انفسها ذكورا واناثا يمشيكم ويكفر ايها الناس والانعام في هذه التفسير للقول
لما فيه من التمكن من التواء والتشاكل فيكون ما ينبع والمحدث للبيت والتكرار في قوله
يدرك خطا يشاء من الناس مخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة فغيره
تخليص الخطاب على الغائب فالله ما صح ذكر الجميع اعطى الناس والانعام بطريق
الخطاب لان الانعام عيب وتخليص العقلاء على غيرهم والاله ما صح خطاب الجميع بلفظ
كلمة المختص بالعقلاء في لفظ كتم تخليص ان اولوا التخليص ان كان القياس لا يقال
بلد في قوله وايها اهل الكفا والمفتاح وغيرهما ولما قيل ان يقول جعل الخطاب
شاملا للانعام تكلف للحاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبما ان الاطراف
ويحق الناس والخطاب مختص به والمعنى كتم ايها الناس في هذه التفسير حيث
مكنكم من التواء والتشاكل فيكون ما ينبع والمحدث للبيت والتكرار في قوله
ويدبر التواء والانعام خلقها لكم فيها ذوق ومنافع ومنها ما يكون وجعلها
ازواجا تبقى ببقا لكم وتدوم عبادكم وعلو هذه الميكنة القدوس وجعل لكم من الارواح

وهذه النسبة نظم الكلام مما قد روي أي وجعل الانعام من انفسها انما
وهذه تغليب الجود على المهر بوجله كما اذا جعل بعض المسمى وبعضه من قبل الجود
فيجعل الجميع كأنه وجده كقوله تعالى والذين يؤمنون بما اتوا اليك من الامور
المنزلة كذا وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع
بغيره هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قد مت ايديكم ذكر الاديان لان اكثر الاعمال
تتأخر بالايدي فجعل الجميع كالواضح بالايدي تغليبا **وكيفهما** تغليبا لقوله
كان كل واحد منكم ليثبت الحكم من اول امره محلا فيكون له في النفس استقرا لا يكون لها
يد كتحليله بعده اي ولكون ان واذا **التعليق** وهو حصول معنى على الجود
بعض حصول معنى للشرط **في الاستقبال** متعلق بغيره على معنى جعل حصول الجود
مربيا على حصول الشرط فالاستقبال هنا يعني ان يتحقق بتعليق امر لانه التعليق
انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ان كان كذلك اذ قلت ان دخلت الدار فانه
فقد علق الجود على الجود في الدار فالزمان المستقبل **كان كل من جملي كل**
من ان وماذا ان الشرط والجور **افعلية** **استقبالية** اما الشرط فظاهر لانه مفروض حصوله
والاستقبال فيمنع ثبوت ومضية واما الجور فلان حصوله متعلق بحصول
الشرط فالاستقبال لا يمنع تعليق حصوله بالحاصل الثابت على حصوله بالحاصل
في المستقبل ويجوز ان ينبت ان الجور يجوز ان يكون طلبيا بخلاف الجور فانه
لانه فعلى استقباله لانه على الجور في المستقبل فيجوز ان يرتفع على امر
خلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فيكون طلبيا فافهم **فلا يخفى**
ذلك لفظا **الاستقبالية** تطبيق اللفظ بالمعنى وتضاد المعنى مع الضمير مقتضى الظاهر

من غير ان يقتضيه شيئا وقوله لفظا اشار الى الجملتين وان جعلت كلهما
اوليهما السمية او فعلية ماضية فالجملتين على الاستقبال حتى ان قولنا
ان اكرهتني الان فقد اكرهتكم امس معناه ان تفيد باكر امكراي لان فاعل
باكر امي اياك امس وقوله تعالى وان يلك بول فقد كذبت رسلك معناه فلا
تخربن واصبر فقد كذب رسلك وقوله تعالى لا تنصروه فقد نصر الله اي
اخرج الله من كبره وامعناه ينصروه من نصروه قبل ذلك فسر على وجه الفهم ما يتسبب
المقام وثا ويل الجور الطلبي المجري توهم لانه ليس مفروض الصدق كالشرط بل
هو مرتبط عليه هذا ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذ كان الشرط
لفظا كان نحو وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جئنا بها في مقام التاكيد ومع واد
لما الجور والوصل والربط ولا بد من ذلك حتى ان يجوز بدوان كمال الجمل وعمو
وان اضطلع بها السيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابو العلاء فيا وطني ان فواتني بك
سابق من الدهر فليس بعد لسانك البالي وقوله ايضا وان ذهبت عما اجر صدقها
فقد ذهبت عودا نفوس رجاء لظهور ان المعنى على المعنى دون الاستقبال وقد
يستعمل اذا لما صنف كقوله تعالى حتى اذ ابلى بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين
حتى اذا جعل دمارا ولا استعمل كقوله تعالى واذا القوا الذين امنوا قالوا امنا
كابر ان غير الناص في معرض الحاصل لقوة اسباب **المتخذة** في حصوله
نحو ان اشترى نيكال بحال العقاد اسباب الاشترى **او كون** عطف على قوة الاسباب
لا على ابرار من الحاصل وكل اجمع ما عطف بعد اولها كما عطف على ابرار من الحاصل
وهو من الحاصل اي ولكون **ما هو الوهم** **كالواقع** كقوله انتم كما سبق منه

صورة

به المتكلم

ذلك الوجه غصبه وهو اي ذلك الوجه **تر النسخ** بنسخه **الباطل** يعني
منه على لا يذيل وليس هذا كلام الشكاكي يعني على وجهي **عليه** اي يقول
الحق لو ساء يكون ذلك الوجه **احل في المحال** **الضغ** **حيث لا يذيلهم**
وسبى هذا النوع من الكلام المنصف لان قوله سمعه قال الخطاط في الضغ للضغ
به اولان للثقل قد انصف في نفسه حيث خط مرتبة عن مرتبة الخطاط وليست
ايضا الاستدراج الاستدراج الخصم الى الاضغان والتسليم وهو على طائفة الاساليب
وقد ذكر في التنزيل والاستعارة والمحاورة وان قلت في قوله تعالى ان يتفقوا
اي ان يجتمعوا مشركوا مكة ويظهر بانكم يكونوا اعداء ابي العداوة وبسبب
اليكم ايديهم والسنتهم بالسوق اي بالقتل والضرب والسنتهم وود والوفاء
اي يتنصرون تردون عن دينكم فتكونوا مثلهم ويرفع العداوة والقتال
وقد ذكر في موضع اخر او هذه الشرط ثلاث جمل متعاطفة وقد عدل في الثالثة
للفظ الماضي فاي تكتب في ذلك **فله** فيه وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف
ان الغرض منه الدلالة على انهم واد قبل كل شيء كفر المؤمنين وان بداوهم
بانهم يريدون ان يلحق بهم مضائر الدنيا والآخرة واسبق المضائر عندهم
ان يبرءوا والمؤمنين كما ان العلم بان الدين اعز عليهم من اهل الجحيم لانهم
يبدلون الارواح ودين وثانيهما او هو المذكور في المفتح ان لزوم واداهم
ان يبرءوا وهم كما ان الصاوة فيهم واداهم والظفر فيهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله
لزوم الاقوال لها اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والسرور لهم لانها واضحة
اللزوم بالنسبة اليهم لان واداهم كفر المؤمنين ثابتة اليقين ولا حجة اليهم

مكفرهم كونها ضرة لا تبطل المؤمنين وانفعها للمؤمنين لا لشهام مادة المحجة
وارتفاع المقاتلة والمتاجرة بخلاف المعداوة وبسط الايدي والسرور فانتبه
بجواز انتقامها لدى المصافة بذلك كفر ما بينهم من القرابة والمعارفة وبما
نشاؤه عليه من قولهم اذا ملكك فاسبح واما انتقام واداهم كفرهم بان يسلم
المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا فلهذا لا يجوز الانتقام من المشركين لانهم اعداء
واذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجوب
كل من الملة كونه من دون الشر ويصح وقوعه من اخوان تآبى اعطاك والكفر
والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه بخوان ترجع الامير استأذنت
وخرجت وهذا في المعنى على كلامين اي اذا رجعت استأذنته واذا استأذنته
خرجت كما في اول الاثر الامحان فيما في الآية ان كان من الضمير للمعاذ فيكون مجموع
الجزء الثلاث لازما واحدا لم يصح ما في المفتح وان كان من الضمير للاول لم يكن
في تقييد واداهم الكفر بالشرط قاسدا لانه حاصله ظفر واداهم ولم يظفروا
فلا ولان يكون قوله واداهم عطف على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده وان
تعاطف الشرطية وغيرها كثر في الكلام قال الله تعالى وان يقاتلوك فاداهم
الادبار ثم لا يضررون عطف لا يضررون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى
اولا انزل عليه مكة ولما نزلنا ملكا لعنني الامر عطف للشرطية على الواو قلت
الظاهر انه من الضمير للاول والمراد اظهار واداهم الكفر واستتبع مقتضاها
ولا شك انه موقوف على الظفر فيهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء ولا فالعداوة
حاصلة ظفروا ولم يظفروا لا يقال ان الآية نزلت في خطاطين اي في ملأه شحيين

الخطاط

بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لولا متنازع الثاني لا متنازع الاول لا يستدل
 بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب والظهور لا يدل
 على انتفاء المسبب لولا لازم بل معناه انما لا دلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج
 انما هو سبب انتفاء الاول بمعنى لو شأ الله لهذا كذا انتفاء الهداية الفاضل
 بسبب انتفاء الهداية فهو هذا هم يستعمل الدلالة على ان علة انتفاء العلم في الجواب
 والخارج هو انتفاء مضمون الشرط من غير انتفاء اوله علة العلم بانتفاء الجواب
 ماهي الا ترى ان قولهم لولا لا متنازع الثاني لوجود الاول خولو لا على ذلك
 عمر ومعناه ان وجوده على سبب لعدم هلاك عمر ولا ان وجوده دليل على
 عمر كغيره بل قد يكون ما ذكرنا قطعا قول ابو العلاء المخرى ولو دامت
 الدنيا ولان كانوا غيرهم رعيا ولكن ما بين دوام الا ترى ان هذا استدلال فيقضي
 المقدم لا ينتج شيئا على ما يقرر في المنطوق وكان اقول الخياشي ولو طار في حافر
 قبلها لطارت ولكن لم يطر احد لم يطر ان تلك القرى سبب لانه لم يطر وحواف
 قبلها فليتنا مشروا ما اوردنا به لم يحق قول فقد جعلوا التواذ ونحوها اداة للتلازم
 والذين لا يرون الجواب الشرط من غير قصد الى القطع بانتفاءهما ولهذا الوضوح عندنا
 استثنائهم المقدم خولو ان الشمس طالعها من جود كذا الشمس فيهم يستعملوا
 الدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملازم
 بالضرورة من غير انتفاء الاول علة انتفاء الجواب في الخارج ماهي لا تمامها يستعملوا ما
 في القضايا لا كحساب العلوم والتصدقات ولا سكرات العلم بانتفاء الملازم
 لا يوجب العلم بانتفاء الملازم بل الامر بالعكس وان تصحنا وجدنا استعمالها

بانتفاء

علاوة

على قاعدة التبع اكثر لكن قد يستعمل على قاعدة ثم كما في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا لله
 الاية لظهور ان العزم منه المنفعة بانتفاء تعدد الالهة لا بيان سبب انتفاء
 الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واسيانه انما هو على ما فهم من كلام القوم
 وقد عطلوا فيه غلطا صريحا وكلمة من علة لا صريحا فان قيل الا يصح ما ذكرتم
 من لزوم انتفاء الجواب لا انتفاء الشرط في قوله على السلام نعم العبد صبيح الله
 لم يعصه والاولى لم تثبت عصيانه لان في النفي ايجاب وهذا فاسد لان العزم
 مباح صبيح عدم العصيان قلنا قد يستعمل ان ولو دلالة على ان الجواب
 لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذكر ان كان الشرط مما يستعمل
 استدلاله لان كل الجواب ونقص ذلك الشرط السبب اليقيني باستلزام ذلك الجواب فيلزم
 استمرار وجود الجواب على تقدير وجود الشرط وعنده فيكون دائما سواء كان الشرط
 والجواب متبنيين خولو هتني لاشيت عليك او منفيين خولو هتني فلهذا لا يوجب
 او مختلفين خولو هتني في الارض من شجرة اولام والبحر من بركة سبعة
 البحر ما نقلت كلمات الله ونحوه لولم تكبر مني لاشيت عليك في هذه الامثلة اذا
 ادعى لزوم وجود الجواب لهذا الشرط مع استبعاد لزومه له في وجوده عند عدم
 هذا الشرط الطريق الاول وليس يستعمل لهذا المعنى لولا ايضا خولو الاكرام
 احل اشيت عليك يعني انني عليك على تقدير عدم الاكرام وكيف على تقدير وجوده اذا
 لا فرق بين لولا ولولا الدخلة على النفي فان قيل هل يجوز ان يكون في هذه الامثلة
 علاصلها من تقدير انتفاء الجواب بناء على ان الجواب هو عدم العصيان المرتبط بالحق
 كقضاء بعدم الحق مثلا يجوز ان يكون هذا منفيا وعدم العصيان المرتبط

بالخوف ثانيا وكذا يقدم انشاؤا الشاؤا المتبسط بعدم الاكرام بناء على ثبوت
 انشاء المتبسط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارشاد بالشرط في معنى
 في مفهوم الجواب وانما جئنا في ذلك من قبل ذكر الشرط والا كان تقييد الشرط كذا
 كما اذا قلنا لو جئنا في ذلك من قبل ذكر الشرط والشرط في معنى
 في قولنا لو جئنا في ذلك من قبل ذكر الشرط والشرط في معنى
 وهو نفس الاكرام لا الاكرام المتبسط بالمعنى وليس له
 دخل في مفهوم شيء او ثبوت له يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم
 وقيد ذلك الشيء وزعم ان المتبسط مستقيم فيها وقع الجواب بلفظ
 المتبسط ومن المنفي ان العموم للمثبت يجوز ان يكونا هتكتا لا تفسد عليك التقييد
 الشاؤا المنفي غير المتبسط بخلاف المنفي فانه يفسد العموم فيلزم في خواصه
 لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر بثبوت نفي النفي لزم الالباب وتناقض
 وهذا وهو لانه ان اعتبر الارشاد بالشرط في مفهوم الجواب حتى يكون المعنى الوافقي
 لا يثبت عليك بناء من متبسطا باهانة فلا نسلم ان المنفي عام بل معناه لوله يخفى الله
 لم يعصه عدم عصيان من يتبسط بعدم الخوف فيجوز ان يكون التناقض بالتقاء
 القيد ويلزم عدم عصيانه غير من يتبسط بعدم الخوف وان لم يعتبر بل جري على طاعة
 فيلزم العموم في فقيهه مثبتا كان او منفيها واما قوله تعالى لو علم الله انهم خير
 لاسمهم ولو اسماهم لتولوا فقد قيل ان على صورة قياس اقتراف فيجب ان لا يتج
 لو علم الله انهم خير لاسمهم ولو اسماهم لتولوا فقد قيل وهذا محال لانه على تقدير
 ان يعلم انهم خير لاسمهم لتولوا لا يتقاه ولجب بانما هم ملتان وكري
 الشكل الاول يجب ان يكون كريمة ولو سلم فانها ينتجان لو كانتا لزم وميتان

وهو منوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لا يعلم الله تعالى انهم خير لاسمهم
 اذ لا خير فيهم من الخصال اذ يستلزم محال وهذا غلط لانه لفظ لو يستعمل في وضع
 الكلام في القياس الاقتراف واما استعمال القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقض
 الثاني لانها لا امتناع الشيء لا امتناع غيره ولهذا لا يصرح باستثناءه فيقضي الثاني
 وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكم تعالى نقضه في قياس اهلته في شرط
 الانتاج وايضا انه يكون في ذلك وهل يركب القياس للحصول النتيجة والحق
 ان قوله تعالى لو علم الله انهم خير لاسمهم ليعني ان سبب عدم الاسماع
 عدم العلم بالخبر فيهم انما ابتدأ قوله ولو اسماهم لتولوا كلاما اخر على طريقة لوله يخفى
 الله لم يعصه ليعني ان القولي لازم على تقدير الجمع فكيف على تقدير عدم الاسماع
 ثبوت انهم الخو كذا ذكرنا واقول يجوز ان يكون التولي منفيها سبب انشاء
 الاسماع كما هو مقتضى اصل العولان التولي هو الاعراض عن التولي وعدم الانقياد له
 فعلى عدم تقدير عدم اسماءهم ذلك الشيء لم يحقق منهم التولي والامر في نفسه
 ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد وان قيل انشاء التولي خير وقد ذكرنا ان الخير فيهم قلنا
 لاسمهم ان انشاء التولي ليسر انشاء الاسماع خيرا وانما يكون خيرا لو كانوا من اهلها بان
 اسموا سيئاتهم انقادوا له ولم يعرفوا هذا كما يقال لا خير في فلان لو كان فيه قوة
 لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدر ليس خيرا فيه
 واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فنحتمل ان يكون من قبيل
 لوله يخفى الله لم يعصه ليعني لو جعلناه رسول للرسول اليهم ملكا لكان في صورة
 جعل في خلافه كان انسافا ونحوه ان يكون على اصل لوله من قبل الشرط والجواب

أي لو جعلنا الرسول المرسل إليهم ملكا لجعلنا حكم الملك في صورة رجل واحد كان
 لو لم يطر في الماضي فيلزم علم النبي والمضي في علمه للوافق الفرض إذا ثبتت بناق
 التعليل والاستقبال بناق الماضي في جعلها عن الضميمة الماضية الالفة
 ومذهب العبد أنها تستعمل في المستقبل استعارة أن وهو مع قوله ثابت نحو
 أطبوا العلم ولو بالصين وإنما باهى بكم الأمم يوم القيمة ولو بالسقط وقالوا
 العلاء ولو وقعت في جله الهامة ثم تقف من الخرج الآ والقلوب نحو نصف
 تأتلف على مفارقة بخلاف وسوق ركابته أو ما وجدته والمعنى أن وضعت
 لكهجا بلو فضاء الآن وضع ركابته الهام في ملو جله كانه امر قد حصل منه
 الناس والقطع التجا وصار في حكم المقطوع بالانقطاع **في قوله على المضارع**
في نحو لو يطعم في كثير من الأيام أي لو وقعتم في الجبل والهلك **لقد استعمل الفعل**
فيما مضى وقتا لأنه كان في أمراو استعمل النبي صلى الله عليه وسلم على ما يستعمل
 بغيره كانه كلما عن لهم في امر كان معي لعله دليل قوله في كثير من الأيام **في قوله**
الله يستعمل في يوم بعد قوله إنما نحن مستقرين حيث لم يقل الله مستقرين بلفظ
 اسم الفاعل فصار الجرح الاستمرار وتجدده وقتا بعد وقت والاستمرار
 هو التعبد المخبرية والاستيقاظ ومعناه المنزلة الهوان والحفاة بهم فكلما
 كانت تكايات الله في الدنيا فحين وبلاياها المنزلة بهم بتجدد وقتا فها وجد
 حالها إلا فان قيل إن أراد بالفعل في قوله لقد استعمل الفعل لا طاعة مثلا
 ليكون المعنى أنه انتقام عنكم بسبب انتفاء استمراره على طاعتكم فهذا المخالف
 لما ذكره في لفظ مضارع من أن المعنى أنه امتناع عنكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم

بالانتفاء
 لعنتم

وإن أراد به امتناع الضميمة ليكون الاستمرار لجعا إلى الامتناع من الطاعة فهو
 خلافا لما يفهم من الكلام لأن المضارع يفيد الاستمرار فيدخل الوهله إنما يفيد
 امتناع الاستمرار الاستمرار لا امتناع قلنا الظاهر هو الأول والثاني أيضا وجه
 لأنه كانه المضارع المبدئ يفيد استمرار النبوة يجوز أن يفيد المنفي استمرار النبي
 ويفيد الدحل عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كانه الجملة الاسمية
 يفيد النبوة والدوام والتأكيد فاذا دخلت عليه جرح الذي يكون لنا كيد
 النبي وثباته لا النبي التأكيد والنبوة ولهذا قالوا أن قوله تعالى وما هم بمؤمنين
 مرة لقولهم أنا آمتنا على البع وجه وأكده وإن قولنا ما زيد ضربت وما زيد ضربت
 للخصاص المنفي لا النبي البتة خصا مع أنه بدو حرف النبي يفيد الاختصاص
 ولهذا الظاهر في كلامهم **في قوله لو على المضارع نحو لو ترى الخطأ** أي لو علمت الخطأ
 أولئك من يتأق منه الرزية **اذ وقفوا على النار** أي إذا صاروا حتى يعانوا أو طلعوا
 عليها أطلعا على أي تحتمل وأدخلوها مقلا من النار ما مر فكل وقتة على أن إذا
 فامة وعرفته وجواب لو محذوف في لرايت أمرا فطبعوا وكذا في قوله ولو رايت
 الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى ذلك المجرمون ذاكسوا ربهم **لتنزيله**
المضارع منزلة الماضي لعل في أي المضارع والكلام **عن الألف في أخا** وهو الله
 الذي يعلم غيب السموات والأرض والمستقبل الذي أخبر عنه بوقوعه منزلة الماضي
 المحقق الوقوع فلهذا الحالة إنما هي المستقبل لأنها إنما يكون في القيمة لكنها
 جعلت بمنزلة الماضي المحقق فاستعمل ولو أذوها مختصان بالماضي وح
 كان للناس سبيل لقال ولو رايت لكنه عدل إلى لفظ المضارع لأنه كلام من خلقه

والجواب والمضارع عنده منزلة لماضي فبذلك المستعمل في التحقيق ما مضى حسب
انما قيل في قوله قد انقضت هذه الامور كذا ما رايت ولو رايت لرايت لم يجز هذا
ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعل على الخطا بل ينبغي عليه السلام ولو لم يمت في الاستدلال
لان لولا ان يمتي يدخل على المضارع ايضا كما في قوله **بما يوتى الله من ربه** فانه قد التزم
ابو السراج ابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد **بما يوتى** لا يوضح ومن تبعه ووقع
ما مضى لانها للتقليل في الماضي وجوز ابو علي في قوله لا يوضح ومن تبعه ووقع
الحال والاستقبال بعدها فقوله **بما يوتى** من تنزىل المضارع منزلة الماضي في احد
قولي البصريين واما الكوفيون فاحلوا في تقديره كان اي تمام كان يوتى فحذف
لكنه استعمال كان بعدهما واما جعل ما نكرة موصوفة بيوتى والفعل المستعمل
به ريت مستعمل في اي ريت يوتى الذي كلفوا تحقيقه في ذلك فلا يخفى ما فيه من
التعسف وبنظر النظر وبنظرها ههنا للتقليل النسبة بمعنى انه قد هضم اهل
القيمة فيهمون فان وجدت منهم فاقية ما ممنوا ذلك يجوز ان تكون مستعارة
للتكثير وذلك من الحجة لولا ان قلت من التخليل الى التحقيق كما نقلوا وقد دخلت
على المضارع من التقليل والتحقق ومفعول بيوتى محذوف بليل قوله تعالى لو كانوا
مسلمين على ان لو لا انهم يحكموا به على لفظ الغيبة لانهم يحكمونهم
نقول حلف الله ليدخلن ولو قيل لا فحلت لكان ايضا مد يد احسانا واما من عزم
ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمسك في مصلحة لمفعول بيوتى عنده
هو قوله لو كانوا مسلمين **اولا استحسان الصورة** عطف على قوله لتزله عن صورته
الكافرة موقوف على التامر قال ابن مالك في بيان ذلك

سورة

صورة رؤية القائلين موقوفين عند رتبهم والمجر من الكسرى فيهم متقائلين
بتلك المقالات **كما قال الله يفتني سبحانه** بلفظ المضارع بعد قوله تعالى **والله**
امرسل الزنج **استحسان الصورة اليد بفتح الدال على الفتح** عن صورة **البيان**
اثارة السحاب مستحق اير السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانتقالات
المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شأنه ان يشاهد
كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك
الا في امرهم مشاهدة لخبرائه او فطاعته او خوفه ذلك وهو الكلام كثير وقد يكون
دخول ما مضى المضارع للدلالة على ان الفعل واللفظة سحبة الى حيز الوجود عند
لفظ الماضي كونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لو لم تصاب من الحادث
لوعبتي الى الان لما بقي منه اثر قوله يتعزى للعدل عن عدم البقاء يجعل الجملة
الدائمية اسمية كقوله تعالى ولوا انهم امنوا بالقول المسنوبة من عند الله خبر لا الة
على نبات المسنوبة واستقر اربها لانه ظاهر وان الجملة الاولى فلا يقع الا فعلية
البينة **ولما تنكر** اي تنكر المسند **فلا راد عنه المحذور** الممنوع من تعزى **العدو**
نبيك كذا في قوله ويدخل فيه ما اذا قصد حكاية عن المنكر كما اذا قال لك
قال عندى رجل فمقول تصدق لى الله عندك رجل وان كنت تعلم ان زيد
اولا التخييم **نحوه للمقربين** على انه خبر مبتدأ محذوف والخبر ذلك الكتاب **الخبير**
الحكماء ليس بشا في الصلح المقتضى او يكون المسند اليه نكرة مخبر عن قبيلة كذا
حاضر فانه يجب تنكير المسند لان كون المسند اليه مكرة والمسند معرفة سواء قلنا
تمنع عقلا ولا يمنع ليس في كلام العرب مخوفه ولا يد موقوف على الود اعاء

على التعيين وادرت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح من يلحق
وهذا يتضح فقولنا رايت اسودا غافيا هذا الرمالح ولا يصح من يلحقها
ولهذا قيل في بيت السقط نحو ضحك نفعه ما ان الصواب ما نفعه
لان السامع يعرفه ما وانما يطلب تعينه وكذا اذا لم يعرف زيد وعلم انه كان
من انسان الاطلافة ولم يعرفه انصاف زيد بانه المنطلق المعروف وادرت
ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد
بما علو انه يطلب على التعيين بقوله المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد
المنطلق وهذا الظاهر ان ما ذكره صاحب الكافي الحاشي في قوله تعالى واولئك
هم المفلحون اذا ابلغك ان انسانا من اهل بلدك فابعد استخبر من لم يفلح
زيد انما جعل نظره وقس عليه ما ذكرنا سابقا طرق التعريف **والثاني**
اي اعتبار تعريف الجنس بغيره **بغيره** **قصر الجنس على شيء تحقيقا** **اي قصر تحقيقا**
مطابقا للواقع **خبره** **بلا مسمى** **اي** **اذا لم يكن امير سواه** **او مبالغة** **اي** **قصر**
غير محقق بل مبالغة فيه **لما** **اي** **كان ذلك الجنس** **فيها** **في ذلك الشيء** **العلم**
خبره والشجاع **اي** **الحامل في الشجاعة** **فبغير الكلام** **وفضوة** **توهم** **ان**
الشجاعة مقصورة عليه لا يتجاوز العلم ان الصداق بشجاعة غيره لقصرها
عن مرتبة الكمال وكن اذا جعل المعروف بلام الجنس من انما هو الامير زيد والشجاع
عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة
على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها في المقام الخطا على الاستغناء وتلك
ما يقابل للام الجنس فامره ظاهرة لانه منزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع

عمرو على طريقة انما الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة فهو بعيد
ان زيد وجموع الامير وجموع الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان
المجمل متحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل الحمل المنهين في الوجود
الخارجي على الخارج **بجمله** **اي** **يصدق** **جموع الامير والشجاع** **التي** **يصدق**
زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذه الجارية بعينه والخبر المنكر
خبر زيد انسانا وقائمه مثلا فانهما يتحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق
الانسان والقائم على غير زيد فسادا ظاهر قلت المحال هذا مفهوم فرد
مراعاة الانسان والقائم ولا يلزم من اتحادهم بزيد مثلا اتحاد جميع افراد
الغير المشاهدة به بخلاف المعروف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق
فرد منه على غيره لا امتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فلما حصل
ان المعروف بلام الجنس لا يجعل مبالغة فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معروفا
بلام الجنس وبغيره نحو الكرم التقوى او لا غيره والامير الشجاع او اللجبان
والامير هذا او زيد او غلام زيد او كان معروفا غير معروف اصله نحو التوكل على الله
والنقوى على امر الله والكرم في العروة الامام من فريسي ان الجنس يتحد مع
واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الخبر الواحد كون ممكن تحقيق
واحد منه في الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الانصاف
بكونه في العروة ولا يلزم ان يكون ماقى الحرب مقصورا على الانصاف بالكرم
على هذه القياس فليت ما في ذمة وقد يصدق ان تعريف الجنس
في الجملة بغيره قصر للجنس على الانصاف بكونه لله على ما من وان جعل خبره

وقوله يكون من اجها عمل وما من باب العقل على ما من وهذه على اطلاق ليس
 يصبح لانهم يجوزون كون المبتداه نكرة اسم استفهام والخبر معرف بخبر هو
 وكما درهما ما كان فكذلك افي ما واصنع على ان يكون المعنى اي شيء الذي يصنع
 وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ والخبر في خبره خبر ثلثوا سدا
 بعضهم على ان كون المبتداه نكرة والخبر معرف بمنته عقلا بوجهين الاول ان الاصل
 في المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند
 الشك في عدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وان كان بمخالفة اصيلين مستبعد
 عند العقل الثاني ان العلم بحكم من الحكم شيء يستلزم من حكمه جواز حكم العقل
 على ذلك الشيء بل ذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء
 لا متناع الحكم على ما لا يعلم بوجوده والوجود وكلاهما في غاية الفساد اما الاول
 فلا ان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما معترفا اذ النكرة المخصصة
 معلوم من وجبه والحكم على الشيء انما يستدعي العلم به بوجوده ثانيا لان قوله
 لا فائدة في الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجيء في تعريف المسند لان ما ذكره على
 صحة فقد صحت انما لا يرتفع الاستبعاد كما اختلف فيه المطلوب هو الامتناع
 واما الثاني فلان لا يدرك الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا
 لا يستلزم كونه معرفه كما من على ان قوله جواز الحكم على الشيء يستلزم العلم به
 بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما **واما تخصيصه بالافادة**
 سخن بدو كلامه من اجل **الوصف** سخن بدو اجل **فان كان الشئ** **العلم** لما من
 من ان زيادة الخصوص توجب تهية الفائدة وجعل محتملا والمسند كالحال

وتحويه من المقيدات والاضافات والوصف من المخصصات محجرات اصطلاح
 وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقض الشيوع والاشيوع للفعل لانه انما
 يدعى محجرا للمفهوم والحال بغيره والحال بغيره للاسم الذي فيه الشيوع لتخصيصه
 وهذه اوهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظهر
 ان النكرة في الاحجاب ليست كذلك فحينئذ لا يكون الوصف محجرا عما له
 مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل شيء فغير محجور
 دلالة على التميز بين الفعل ايضا شيوع لان قوله كما في خبره بل يحتمل
 ان يكون على حالة التوكيد وغيره وكذا اطلب من ذلك محتمل ان يكون من جهة
 النفس غير ما في الحال والتميز في جميع المعلومات تخصيص لا يرى الصحة في
 من يثبت به بالصدق ابا الوصف **واما قوله** اي ترك تخصيص المسند بالاضافة
 والوصف فظاهر **مما سبق** في نيل تقييد المسند لما في من تسمية الفوائد
 كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف المقصود الفرصة **واما**
تعريفه فلا فائدة السامع كما على اي السامع **باعتبار** **طريق** **الفرصة** **واما**
 يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب يكون
 المبتداه نكرة والخبر معرفة في الجملة **الخبرية** **باعتبار** **مبتداه** اي حكم على من
 معلوم بما ليس مثله ذلك الامر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع بل هو طريق
 التعريف سواء يتناول طريقا نحو التاكيد او المنطلق او يختلفان نحو خبره بل هو
 المنطلق فقوله بأخر اشارة الى انه يجب ما يبرء للمسند اليه والمسند حسب المفهوم
 ليكون الكلام مفيدا فخرنا ابو النجم وسعري سعري متاوانا والاضاف

معلوم له

باعتبار حالين اي شعري الان مثل شعري فيما كان اي المعروف المشهور بالصفات
الكاملة وليس هذا التاويل لازم في كل ما اتخذ لفظا المبتدأ والخبر عليها
توهم بعضهم ان الصلحة اليه في خبر قولنا زيد شجاع فمن سمعته يقاوم الاسد
تموصوف بلحد الضمير من لمن سمعته والآخر لزيد فلهذا امفيد من خبرنا قول
اولا في الحكم الذي عطف على حكم اول او فاداة السامع لازم حكمه على امر معلوم
بلحد وطرق التعريف امر آخر مثله وفي هذه الإشارة الى ان يكون المبتدأ
الخبر معلوما يربطنا في كون الكلام مفيد للسامع فائدة مجهرية لا انما
يستفيدة السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدأ او كون المتكلم عالما به
والعلم بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب العلم بانتساب الخبر الى الآخر والحاصل
ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكون متعديا من في الخارج وقاسفا
من الكلام انما متعديا في الوجود والخارج بحسب الدلائل **ثاني** في ان
ثالث في ان يكون المنطلق في المثال الخبري **فاما اعتبار تعريف الصفة** وهذه
تهديد العاصبي في خبر القصص وما ذكره على تعريف العهد قول ابو نواس فان
تكونوا ثورا مرجحانة فان من قصر الجاني فهو الجاني اي هو هو يعني ان الناصر
الجاني والجاني شيان على معنى ان هذا اذا كان هذا الاخر في بينهما في خبر
اضافة الجناية الى الكل منها حسب اضافة الخبر الى الآخر ويجوز ان يكون للمعنى من
الكامل في الجناية التي هي على الجاني وله من ذلك من نص الجاني فقد جنى جناية
حتى يصح له التنكير فانه كونه في بعض الكتب ان تعريف المبتدأ ان كان بخبر
الاضافة بحسب من هو مية للسند اليه والمستأخر ان كان بالاضافة لايجوز ان يكون

او الجنس
في الخبر

المسند اليه وبهذا السمع لفظ الياض لكون قوله على امر معلوم بلخر مثله
يا بوزك وبذلك على ان يحجب كل مية الطرف من سواها كان التعريف بالاضافة
او غيرها ويؤيد ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد
فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار
تلك النسبة لا لغلام من غلماننا ولا له يوق في غير المعرفة والتنكير نعم
قد ذكر بعض المحققين في النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال
جاء غلام زيد من غير اشارة الى معين كما يعرف باللام وهو الخبر والوضع
الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الياض
الوهة الاستعمال لكن المعروف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد من ان يكون
معلوما مثلا لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا متناع الحكم بالتحسين
على لا يعرفه للمخاطب اصلا **وعلمنا** اي ويجوز ان يكون المبتدأ هو المخبر
من يدو المظنون عمره والضابط في التقديم اذا كان الشيء صفتان وصفات
التعريف وعرف السامع انصاف بلحد ما دون الاخر حتى يجوز ان يكون
وصف من شيئين متعديين في الخارج فانهما كان بحسب يعرف انصاف
الدلائل به وهو الظاهر بحسب من يمكن ان يحكم عليه بالآخر يجب ان يكون مقدم
اللفظ الدلائل عليه وتجعله مبتدأ وانما كان بحيث يحتمل انصاف الدلائل به
وهو كما اظهر ان يحكم بنبوة الدلائل او بنبوة عنها يجب ان يكون مخر اللفظ
الدلائل عليه وتجعله خبرا فاداة السامع زيد بعينه واسمه ولا يعرف انصاف
بانه اخوك فارت ان يعرف ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخاله ولا يعرف

المسند

مقصود على المبتدأ يجوز زيد الامير وعمر الشجاع والموصوف الذي قصد به
الجنس في هذه الباب بمنزلة المصروف في كلام الجنس ثم الجنس المخصوص فيكون
مطلقا في الامثلة المذكرة وقد يكون جزايا مخصوصا باعتبار تعيينه بوصف
احوال او ظرف او مفعول او غير ذلك كقولنا في القصر تحقيقا او مبالغة هو اصل
الكنم وهو السائر كما هو الوفي سحرين الالهى احد النعم هو الوالي في القصر
قال الاشعري هو الواهب الملائكة المصطفاة اما مضافا واما مضافا في قوله
هبة الملائكة من الابل حال كونه مضافا او عتارا لاهية الابل مطلقا باي حال
كانت ولا الهية مطلقا سواء كانت هبة الابل او غيرها وليس هذا امثلا قولنا
زيد المنطلق باعتبار ان الله العبد لان المقصد هنا الجنس مخصوص به من الهية
منزلة النوع لا الهية مخصوصة هو منزلة الشخص وهذا الكتب ذكرها
الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبة
حتى انه لا محبة في الدنيا الا ما انت به حبيب كما في انت الجاهل ولا تلحق المحبة
احدا مثل محبتي بك حتى ان سائر المحبات في جنبها غير محبة كما في قولنا انت
المظالم على معنى لم يصح احد ظلمه مثل الظلم الذي اصابك حتى كان ظلم في جنبه
عدل بل معناه ان المحبة متى جعلتها مقصودا عليك وليس لغيرك فخلق محبة
منى فهو مثل زيد المنطلق اعني الذي كان منه الانظاري المحمود لان ههنا
نوعا من الجنسية لان المعنى ان المحبة متى جعلتها مقصودا عليك ولم تعد
او محبة واحدة من محباتك ولا يتصور ههنا ان زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية
فيه ولو قلت زيد المنطلق في حجة كذا الذي مر شأنه ان يسبق في حجة كذا

عرض فيه معنى الجنسية كمنه في انت الحبيب وقولنا زيد المنطلق لفظا لا ساقا
الوانة وزيد المنطلق المقصود كما في قول النساء في مريثة اخيها صحرا اذا قبح البكا على
قتيل ما ريت بكاءك الحسن الجميلة فانها لم تزد قصر الجنس على كانه لا يتجاوز
الشيء الاخر والامر بحسب حمله جوازا لقوله اذا قبح البكا على قتيل اذا رخص
للقصر في قولنا اذا قبح البكا على قتيل لم يحسن الا بكاءك على ما لا يخفى على
مراد ربه باساليب الكلام لظهور ان العرط ان يثبت البكا لله الحزن وتخرج من جنس
بكائه غيره من القتل كما قيل الصبر محمود الا عندك والمخرج منه موم ان عليك وبه
سقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة او يكون لقصر الحزن على كانه معنى
لانه لا يتجاوز الى بكاء غيره لانه لا يتجاوز الى شيء اخر ومعنى التعريف ههنا ان
المبتدأ به للغير امرا ظاهرا لا ينكر ولا ينكر فيه ومنه قول جنان وان سنا لمجد
من اهلها ثم بنى من محزون وم وذلك للعبد اراد ان يثبت العبودية
ثم جعل ظاهرا الامر فيها معروفا بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام
لا يكون الجنس في الدنيا في القول يكون اعتبارا بغير تعريف الجنس معناه المقصود اما
قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعباد اما هي الجنس وباقى المعاني في سبعة
وفروعه وكل المعاني الذي استرنا اليه في جنس صفات الفصل وانما خص حكمه المقصود
بالتأني في تعريف الجنس لان المقصود ما نأى يكون فيما يعقل في العموم
والشمول في الجملة والمحمود في يجوز زيد المنطلق يفيد تساوي المبتدأ والمحمود
يصرف احدهما دون الآخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمر وما اشبه
ذلك وكذا يجوز زيد المنطلق اذا جعل للمضاف معهودا كما هو صواب المضاف

الاضافة ومثل هذه الاختصاص لا يقال له قصر في الاصطلاح **وقيل الاسم**
معيّن للاسناد او تقدم وتأخر **الاسناد** على **الاسم** **والصفة** متعينة **للخبر**
 نقلت او تحرفت **للاسم** على **الاسم** **نسبي** لانه ليس المبدأ مبتداً لكونه منطوقاً
 به ولا لكونه مسنداً اليه ومبنيّاً له في المعنى وليس الخبر خبراً لكونه منطوقاً
 به ثانياً بل لكونه مسنداً ومبنيّاً به في المعنى والدات هي المقننات اليها
 والصفة هي المنسوب فتسوّف قلنا زيد المنطوق والمنطوق لا يكون زيد
 مبتداً والمنطوق خبراً **فرد** هذه القول **بأن الخبر الشخص ان كان الصفة**
 فالصفة قد جعلت الدات على الدات ومسنداً اليها والاسم جعل على الاصل
 اس نسبى ومسنداً وقد سبق الى الوهم ان قائلين زيد بصلح هذا الاسم
 للحاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مستقفاً وهو الصحيح من مذهب
 البصريين وجواب ان الاحتياج اليه انما هو جهة ان السامع قد حرق
 ذلك الشخص عينه وانما الجواب عنده هو انصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق
 هذا الكلام انما هو لفادة هذا المعنى وانما عند المنطقيين فقد التاويل
 واجب قطعاً لان الخبر في الحقيقة لا يكون محمولاً البتة فلا بد من ما قبله معقول
 وان كان في الواقع منصرفاً في شخص **واما كونه** **اسم** **مسند** **عمل** قد تواتر كثير
 من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتداً لا يصح ان يكون انشائية لان الخبر هو
 الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتاً للمبتداً والانشاء
 ليس بثابت في نفسه ولا يكون ثابتاً لغيره **فجواب** ان خبر المبتداً هو
 الذي يكون اسناداً للمبتداً لانه محتمل الصدق والكذب والغلط من اشرك

صاحب الاسم

اللفظ وجوب ثبوت الخبر للمبتداً انما هو في الخبر والقضية لا مطلقاً بل
 لان الاسناد عندهم اعم من الخبر والانشاء الذي يري ان الظرف في خبر زيد
 عنده هو ان زيد عنده كذا وليست به عندك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب
 وليس ثابتاً للمبتداً لولا ان قوله تعالى بل انتم الامم جبابرة وقولهم اماناً زيد فاضرب
فلننقى اولونه سبيك كما امر فزان افاده لكونه خبر سبيك مع افادة تقوي
 الحكم والخبر السبيك منزلة الوصف الذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف
 الا انه لا يكون الجملة وقولهم هذا سبيك خبر في اي متعلق به مرتبط بالمتعلق
 في الاصل هو الجمل وكل ما يتوصل اليه الوسمي وسبب التقوي على ما ذكره صاحب
 المفتاح هو ان المبتداً لكونه مبتداً ليس له ان يسند اليه شيء فاذ كان خبراً
 ما يصلح ان يسند اليه ذلك المبتداً صرفاً للمبتداً الى ان يفسد سواء كان خالياً
 عن الضمير او متضمناً له فينفقد بينهما حكم توارا كان متضمناً الضمير للبعد
 به بان لا يكون مشابهاً للخبر المضمير كما مر صرف ذلك الضمير للمبتداً ثانياً
 فيكتسب الحكم قوة فعل هذا فيحقق التقوي بما يكون مسنداً الى ضمير المبتداً
 ويخرج عنه خبر بغيره وينبغي ان يجعل سبباً كما سبق في الاسناد اليه ولما
 على ما ذكره الشيخ في دلائل الاجماع وهو ان الاسم لا يوافق به مع غيره من العوامل
 الا بحدوث قد يوافق اسناده اليه فاذا قلت ان ينفقد استمرت قلب السامع
 بانك تريد الخبر عنده عند التوطئة له ولقد مر للاعلام به فاذا قلت قائم دخل
 في قلبه دخول المانوس وهذا اسناد اليه ومنع من التهمة والشك والجملة
 ليس للاعلام بالشيء بجنة مثل الاعلام به بعد التبيين عليه والتقدم فاق

والتي هي السببية

اللفظ

ذلك مجرى مجرى تأكيد الاعلام في التقوى والحكام في ذلك مجرى مجرى
 صلبة وزيد من مثله وما اشبه ذلك فان قلت هب ان لم ينعزل الجملة
 الوافقة عن ضمير الشأن لشبهة امره وكونه واحدا متعينا لكان ينبغي
 ان يعبر عن المصدر التخصيص مثل اناسعت في حلتك من جوارح وما اشبه
 ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند من الجملة قطعاً قلت هو الخاف
 التقوي ضرورة تكرار الاسناد فكانت قال التقوى سواء كان على سبيل التخصيص
 او لا فاللفظ التقوى يشمل التخصيص من حيث انه تقوى وفي عبارة المفتاح
 استعمل هذا لحيث ذكر في زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم والتأخير لا يبعد
 الا التقوى واعتبارها بعيد التخصيص ولم يقل لا يبعد الا التخصيص كما لا يبعد
 ذكر في حاشية انما ان ليس التخصيص لا تأكيداً على تأكيد بغيره فساد ما
 ذكره العلامة في ترجيح ان المعنى انه يبعد التخصيص فقط دون التقوى لانه
 لا يلزم التخصيص من تسليم بكونه اسم الفاعل وبعد تسليم الفرقان لا حاجة
 الى التأكيد والبيان في الجملة التي تخرج بان المسند لا يكون جملة الا التقوى او لكونه
 سبباً مع تخرجه بان المسند في نحو اناسعت في حلتك عند قصد التخصيص
اختصار الفاعلية اذ هي جملة واسميتها وعليتها وطرفها مامة وطرفها لا اي ظرفية
مقتضى الفعل الام لا لان المعنى اصل في التقوى هو الفعل واسم الفاعل انما حمل
 مكانه الفاعل فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت
 لفعلها بالفعل قطعاً في نحو الذي في الله امر الحق والذى في الدار زيد
 فعند الرد والحمل عليه ولو قبل المقدر اسم الفاعل لانه الاصل في الخبر

كأن

اختصار الفاعلية اذ هي جملة واسميتها وعليتها وطرفها مامة وطرفها لا اي ظرفية

ان يكون

ان يكون مقدر الاصل المقتضى في الاعراب على لينة الانصاف هو ان المفهوم من قوله
 زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا يثبت او استقر ثم عبارة الخويع في هذا
 المقام ان الظروف مقدر بجملة والمقصود بغير الجملة الى الفعل قصد الى الية الضمير
 وقد انقل الى الظرف ولم يحدث مع الفعل فتح يكون المقدر فحالة الجملة كانت
 لو قصد هذه الوجوه ان يقول ان المقدر فعل لانه معنى قولهم الظروف مقدر بجملة
 انه يحذف في التقدير جملة لا مفعول او ح لا معنى بعبارة المص اصلا مع ان فيها
 فسادا لخر لا ان جملة على ظاهرها او اذ ان الجملة الظرفية مقدره باسم
 الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظروف في ذلك الموضع ولا جملة
 فكان ينبغي ان يقول ان الظروف مقدر بالفعل **واما تأخيرها فلا ذكر المسند اليه**
كما مر وتقدم المسند اليه واما تأخيرها فمقتضى تخصيصه بالمسند اليه
 على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا ان زيد مقدر على القيام
 لا يتجاوز الى التقوى **نحو ان فيها غلو الى حلالا ومغنون** والاعتراض بان المسند هو
 الظروف لغو فيها والمسند اليه ليس مقصود عليه بل على حرة الخبر على الضمير ليجمع الى
 خصوص اللجنة وجوابه ان المراد ان عدم القول مقصود على الانصاف في خبر
 اللجنة او على الحصول فيها لا يتجاوز الى الانصاف في خبرها والى الحصول فيها
 وان اعتبر في التقى فنجانب المسند والمعنى ان القول مقصود على عدم الحصول
 والكنية في خبر اللجنة لا يتجاوز الى عدم الحصول في الدنيا والمسند اليه
 مقصود على المسند في خبر حقيقي وكذا قوله تعالى لذكره وبنكره وبنكره معناه وبنكره
 مقصود على الانصاف بل لا يصف بكم فهو مرشحة الموصوف على الصفه دون العكس

خبره

كانوا توهم البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله ان احكامهم المتعارفين
 ان معناه ان احكامهم مقصور على الاطلاق لا يضاف بعلم من لا يتجاوز الى الانصاف
 بعلم وليس المقصود خفيها حتى يلزم من كون ديني مقصور على الانصاف بل لا
 يتجاوز الى غيري اصلا وكذا قوله لكم دينكم ولا فيها عول وبهذا يظهر فساد ما
 ذكره العلامة في شرح المفتاح لان الاختصاص هنا ليس على معنى ان دينكم
 لا يتجاوز الى غيركم ودينى لا يتجاوز الى غيرى بل على معنى ان المختص لكم دينكم لانى
 والمختص بدينى لا دينكم كما ان معنى قائم زيدا ان المختص به القيام والوقوف
 لانه غيره لا يكون قائما فليض الوفاق هذه الكلام من الحفظ والمخرج عن القانون
ولهذا اي ولان التقدّم بعينه التخصيص علما ذكرنا **لم يقدم الظرف** الذي هو
 المسند على المسند اليه ولا ريب فيه فله يقبل لا فيه ريب **ثلاثا** **يقيد** بتقديم عليه
يقى الريب في سائر كقوله لانه الخطاب بنا على اختصاص عدم الدين بالقرآن
 وانما قال في سائر كقوله دون سائر الكتب وسائر الحكماء لانه المقصود ليس يجب
 ان يكون خفيها بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة الفكر هو ما في
 كتابه كان المعبر في مقابلة ضمن الحق فهو المدين بالاسان المشروعة و
 غيرها **او التبيين** عطف على تخصيصه اي تقدم المسند للتبيين **من او الام على انه**
احتمال المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المفعول وانما قال امر اولا
 لانه ربما يعلم ان خبر النعت بالناس في المعنى والنظر الى ان لا يرد في الكلام خبر
 للمبتدأ **كقوله** اي قول حسان في مدح النبي صلى الله عليه وسلم **له هم كالمشقة**
لها وهم الصغرى اجازة من الدهر وبعده من اجازة لوان معشاة جودها على البين

من

الله تعالى

ظن بال...

بان البر الذي من الجحفة لوان الظرف بعينه على المبتدأ اعني هم لوانه لفت
 له الجحيم هذه التفسير واجيب فيما اذا كان المسند لكثرة غير مخصصة خوفا للدار
 رجل وليس طان يكون الجحيم ظرافا لا يصح خوفا لرجل لان الناس بان طرا لا يكون
 قائم مقيدا ورجل بلا منه بخلاف الظرف قائم بغيره ولا يتم التبعوا في
 الظرف ولما لم يتسعمل في غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقدّم
 كقوله تعالى ورجل سمى عنده واور على خوفا للدار رجل ان التخصيص اذا كانت
 بسبب تقدّم الحكم يكون الحكم على غير التخصيص ضرورة ان المختص بالحصل
 الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان حكمه على اليسر مختص بالحق وهذه المقام
 ما ذكره ابن الدهان وضوحا جواز تنكير المبتدأ مبني على حصول الفائدة فاذا
 حصلت الفائدة فاجوز ان تنكر عن اي نكرة سكنت نحو رجل هو الياء بسلام على السطح
 ولكي لا يفتقر الساحة **او المقول** نحو سعدت بقره وجمك الايام **او السنون**
الى ذكر المسند اليه اي قول محمد بن قيس المعظم بالله **ثلاثة** هذه هو المسند
 المتقدم والمسند اليه شمس الضحى ومعطف عليه **شرف** من الشرف بمعنى صالما
 وقاعه هو اللذة والضمير العائد الى الموصوف اعني ثلاثة هو الجحيم في قوله
بجحيمها اي بجحيم الدنيا منقورة بجحيم هذه الثلاثة وبها هما
 وقد توهم بعضهم ان شرف مسند الى ضمير ثلاثة والذين يظنون ذلك في الدنيا
 متعلق على تسوق وهو معنى فعل مسند وهو تنوير **الضحى** **او كالحق** كونه
 المعظم بالله **والقمر** وما يقتضي تقدم المسند لتبيينه للاستفهام نحو كيف
 زيد وكونه اهم عند المنظم نحو عليه الرحمن ما يستحقه واهلها المصرا

اندي

وهيب

اربعها

الاول في قسمه امره ولان الكلام في الخبر ونك الانشاء وامث الثاني فلان الالهية
 ليست اعتبارا مقابل للاعتبار في المد كونه بل هي مقتضى للتقدم وجميع
 المد كونه تفصيل على ما من في تقدم المسند اليه ومن اجله السكاك مقتضية
 لتقدم المسند كون المراد من الجملة اذ او الجدة نحو في ركب وركب للصف
 لانه كلام معتبر عن ضبطوا اشكال ويشمل على نوع اختلاف وذلك لانه قال وان
 يكون المراد من الجملة افادة الجملة وكون النبوة فيكون المسند فعلا ويقدم
 الله على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وقولنا في الدرجة الاولى المحرر عن نحو
 ان عرفته وانما عرفته وزيد عرفته فان الفعل فيه مستند الى ما بعده من الضمير ابتدا
 ثم بوساطة نحو الله ذلك للضمير وما قبله مسند اليه في الدرجة الثانية ولا اشكال
 فيه من وجوب جملتهما ان هذه الكلام صريح في ان ضمير ابتدا اذا كان فعلا مسندا
 الى ضمير ابتدا فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى ابتدا في الدرجة الثانية
 وكلامه في نقد برهوني الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال ان ابتدا يكون مبتدأ يستلزم
 ان يسند اليه شيء فاذا لم يجد ما يصلح ان يسند اليه صرفه لمبتدأ في نفسه فيعتقد
 بينه والحكم سقيا كان خاليا عن ضمير ابتدا او متضمنا للضمير صرفه ذلك للضمير
 الى ابتدا فانما في الحكم قوة وهذا اظهر في ان اسناد الفعل الى ابتدا
 والتفاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير وهذا الاتناقض في
 ثابتهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة نحو ان عرفته وانما عرفته وزيد عرفته
 اذ كان الضمير ابتدا في الدرجة الاولى على ما ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز
 عنها بقوله في الدرجة الاولى والحال ان الفعل في كل منها متقدم على الاسند

العلم والادب

الدرجة الاولى والحال ان الفعل في كل منها متقدم على الاسند اليه في الدرجة
 الاولى وهل هذه الالهام يمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرفته فلا نسبة
 شيئا اسما بغيره في التقديم والآخر اولها اسناد عرفته لزيد بطريق التمدد
 وامتناع اسناد الفعل الى ابتدا قبل عود الضمير ممنوع ولما بينهما اسناده الى
 ضمير زيد في الثاني اسناده الى زيد بطريق الالتزام بوساطة ان عرفته الضمير الذي زيد
 يستلزم عرفته في الاسناد اليه مرة ثانية امتا واجبة تقدم الاولى على الثانية فلان
 الاسناد ونسبة لا يتحقق قبل تحقق الظرفين وبعد تحققهما لا موقفا على شيء كلف
 ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدأ قبلها في تحقق الفعل
 اسنادا للضمير الى المبتدأ في الاسناد اليه ولا مسندة اذا تحقق الضمير بعدد بينهما الحكم
 واما واجبة تقدم الثانية على الثالث فظاهر فكل امر ههنا صريح في ان اسناد
 الفعل الى ابتدا بطريق القصد من غير اعتبار بوساطة الضمير مقدم على اسناد
 الى الضمير والى ابتدا بطريق الالتزام وكلامه في جملته يفتقر الى الحكم على ان
 اسناد الفعل الى ابتدا بطريق القصد من غير اعتبار بوساطة الضمير مقدم على
 اسناده الى الضمير والى ابتدا بطريق الالتزام وتوسط الضمير في الاتناقض والمتمنى
 ان تجد الامر من لازم ما استلزم كلامه التناقض واما اقتضاؤه الحق بالاسناد
 الثلاثة لان قوله صرفه ذلك للضمير والى ابتدا واما ان كان عبارة عن اسناد
 الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه جعل فيها سلبا او لا وههنا ما بينا وان كان
 غير ذلك كما في الاسناد من الاحدين ثلاثة وعن الثاني بانه لما كان اول الاسناد
 في هذه الاسئلة اسناد الفعل الى ابتدا بطريق القصد والمبتدأ اليه بهما الاسناد

مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى في
عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه
لكن بقي ههنا اعتراض صعب في قوله بان الفعل فيه سند او ما بعد
من الضمير ابتدا الى اخره لا يصلح تعليلا للاخترا من الامثلة المدا كونه بقوله
في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب
اولية اسناد المسند له فلا يكون هذا الكلام معنى في هذا المقام صلا
انما الصالح لذلك ما اوردته في حاشية المعجم فانه الذي يدل على ان اسناد
الفعل الى المسند في الدرجة الاولى هو هذا المخلص ما اوردته بعض مشايخنا
في شرح المفتاح وصرح بان نحو ذاع عرف وان عرفت يفيد النبوت دون
التجدد والحديث ثم انه يصدر له نظرية بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما
قليل الحد وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقضي الفاعل وهو على ضربين
الاول الاسناد في الدرجة الاولى الى واسطة شئ كاسناد الفعل الى الضمير
في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اي بواسطة الشئ كاسناد
الى المسند بنو سبط الضمير وقسم يقضي المسند لا فقوله جرح المسند الى
محمول على القسم الثاني وقوله عرف ذلك الضمير الى المسند لانه محمول على الضرب
الثاني من القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية ههنا يقضي الفاعل
ونحو لا تناقض هذا الكلام بعد التفتيح والتصحيح ولا يخفى ان فيه القول
ثلاثة اسانيد وان اردنا الاسناد الذي يقضي المسند اسناد جرح الفعل
الى المسند فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اردنا اسناد التي هي الخبر وانما مغاير

الاسناد

الاسناد الفعل بواسطة الضمير كما يشعر به قوله ثم اذا كان مقتضا الضمير جرحه
ذلك الضمير الى المسند فانها فائدة منشأ الاسناد وقد اهلته ولاسم المقصود في
لفظ القسم والاختصار ونفس الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة وفي العجب
انه لم يفرج في شئ من كلام الشارح ولا يقسم لها فيه من الغلط ولا يبرر التحقيق
مقصود السكاك من هذا المقال ولم يرد ولا طمس حاله بالغ في التشنيع
على الشارح بل انا لما كان عند المناظرة وسبقنا على جري عليه وانما القول في كلام
الشيخ الشارح نظر من وجه الاول ان لفظ المفتاح صريح لان تكون المسند
جملة فعلية مخوز بدلا فطلق او منطلق انما هو لا فائدة التجدد دون النبوت
وبان مخوز بدلا يفيد التجدد وبان مخوز بدلا فائدة التجدد دون النبوت والجملة
بحيث يقدح حاصل يحصل في القول بان كل جملة اسمية يفيد النبوت و
بل انما يفيد ذلك اذ لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافائدة التجدد والنبوت
معاً باعتبار الاسناد مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وقوله
في الدرجة الاولى الى اخره كلام ظاهر وان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى
انما هو اسناد الفعل الى الضمير الى المسند كما عرفت الثالث ان جعل قوله في حاشية
المعجم جرحه ذلك المسند الى نفسه على اسناد محجج الفعل الى المسند بعد
انما الاسناد الى المسند لكونه مبتدأ يستلزم خبر اسناد الخبر لظهور النص في
انما هو مع الخبر لا غير وما يقال في مخوز بدلا فائدة الفعل مسند الى المسند بما عرفت
انه مسند الى الضمير الذي هو خبره عنه وايضا كثر ما يقال للفعل مع ضمير
المقتضيه فعل الرابع ان اردنا بالاسناد النسبة للجنوة المخصوصة

فليس في نحونا عرفتنا لا اسناد واحد وهو سبيل العرفان المستعمل بالنبوت
 وادام اريد به الوصف الذي به كونه اهد العربية لحد المفظين مسند اليه
 والآخر مسند فظا هرة الاسناد الى التضمير العائد الى الشيء لا يقتضي الاسناد
 الى ذلك الشيء اصطلاحا كما لمجره في قولنا اخذت على زيد فقام ذلك الاسناد
 عندهم ليس الا بين المبتداء والخبر ولو بعد العوامل وبين الفاعل ومفعوله
 عاملا فلا بد ههنا من زيادة اعتباره الخامسة ان المراد بالاسناد بواسطة
 التضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله اسنادا مع انه المستفاد على
 تحقيقه وجعل اسناد محجور الفعل والمبتداء قصدا مع ما فيه من الاستبعاد
 والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلاثة اذ الاسناد يقع على
 امر بوجه الاول اسناد محجور الفعل والمبتداء الثاني اسناد التضمير الثالث اسناد
 بواسطة التضمير الى المبتداء الرابع اسناد الجملة التي هي الخبر المبتداء وهذا
 مما لم يقل به احد ولم يلجأ اليه ضرورة فان قلت فقد ظهر مما ذكر ان ليس من الممكن
 بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد محجور الفعل والمبتداء وكلامه لتنازع ايضا
 لا يخفى عن غيرنا ان ذلك وكلامه للعارض غير واقف تمام المقصود فصار لي في التحقيق
 كلام صاحب المصباح في تحقيق خبره ان عن نحونا عرفتنا مع المصريح بان
 يقيد الجملة وذلك النبوت قلنا اما الاول في وجهه ان الاسناد في الدرجة
 الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالان ان مغاير بالاعتبار لان ما اسند
 اليه الفعل ان الخبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة
 الثانية واحد وان اعتبره من حيث انه عبارة عن شيء آخر فالاسناد الى التضمير

العائد

العائد الى شيء اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى ولا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد
 في الدرجة الثانية لان هذه الصغار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير فلهذا قلنا
 في نحو دخلت على زيد فقام ان قام مسندا الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره وكلامه
 ههنا صريح في تقدم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في محجور المفعول اي لا
 على تضمير الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتداء لان الذي
 يستدعيه المبتداء لكونه مبتدأ وهو المراد بقوله محجور المبتداء وانما كان
 الاعتبار الثاني متأخرا عن هذه الاسناد لان هذه الاسناد لان هذه الاسناد
 مما يقتضيه او المبتداء وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار
 الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمير الخبر الصغرى وكونه عائدا الى المبتدأ
 ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للتضمير وغير متضمن وصفه متأخرا عن ذاته
 فلهذا الاعتبار قالهم اذا كان متضمنا للصغرى صرفة ذلك الصغرى الى المبتدأ فاني
 يعني بعد محجور المبتدأ الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للتضمير او مسندا اليه
 لان اسناد الفعل الى المبتدأ مرة ثانية بعد الاعتبار المراد بقوله صرفة ذلك الصغرى
 اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى التضمير والمستند عليه وعلى اسناد
 الجملة هو الاعتبار الاول منه ولا يستلزم كلامه التناقض ولا يقتضي الاسناد
 الثلاثة على الوجه المستبعد للمبتدأ كما زعم واما الثاني فنون معنى كلامه ان
 اذا كان المراد بالجملة افادته التجدد وذلك النبوت يجعل المسند الواقع في تلك
 الجملة قولنا وتقدم ذلك الفعل اليه وعلى ما اسند اليه في الدرجة الاولى يعني الى
 فاعله سواء وجد ههنا اسناد آخر كما في زيد عرفنا فقام الى زيد على ان زيد مبتدأ

المراد بالاسناد

Cratichneumon

خصوصه **فإن الفعل المتعدي** **ولم يتركه** **اللازم ولم يتركه** **المفعول** **بأنه**
 لا لا القرينة **كالمكان** **فإن** **السامع** **يقوم** **منهما** **أن** **الفرض** **والخبر** **يقوم**
الفعل **من** **الفاعل** **باعتبار** **تعلقه** **عن** **وضع** **عليه** **في** **تقصير** **فرض** **المتكلم** **الذي** **يؤكل**
أو **أقل** **هو** **يعطى** **الذات** **فإن** **كان** **الفرض** **بين** **جنس** **ما** **ينبت** **أولاً** **للعطاء** **البيان**
حال **كونه** **معطياً** **أو** **يكون** **كلاماً** **مع** **مراتب** **له** **للعطاء** **الخبر** **الذات** **فإن** **الجمع** **من** **البيان**
يوجد **فيه** **عطاء** **وهو** **هذا** **القسم** **الذي** **يترك** **له** **اللازم** **في** **البيان**
أن يجعل الفعل **حال** **كونه** **مطلقاً** **أو** **من** **غير** **اعتبار** **عموم** **أو** **خصوص** **عنه** **ومن** **غير**
اعتبار **تعلقه** **بالمفعول** **كناية** **عنه** **أي** **عن** **ذلك** **الفعل** **حال** **كونه** **متعلقاً** **بمفعول**
مخصوص **دلت** **عليه** **في** **قائمة** **أو** **لجعل** **ذلك** **الذات** **أقول** **أنه** **يكون** **هل** **يستوي** **البيان**
يعلم **أو** **الذي** **لا** **يعلم**
عموم **في** **أفراذه** **والخصوص** **ومن** **غير** **اعتبار** **تعلقه** **معلوم** **عالم** **وخاص** **للمعنى**
لا **يستوي** **من** **وجد** **حقيقة** **العلم** **ومن** **البيان** **ومع** **هذا** **أن** **يجعل** **مطلق** **العلم**
كناية **عن** **العلم** **معلوم** **مخصوص** **بذلك** **عليه** **القرينة** **وأما** **أقدم** **الذات** **لأنه** **باعتبار**
كثرة **وتعود** **استدلالهما** **ما** **يحال** **ذكر** **الشككي** **السككي** **في** **بحث** **أفاده** **اللازم**
الاستغراق **أنه** **إذا** **كان** **المقام** **خطائياً** **لا** **استدل** **باليات** **كقوله** **عليه** **السلام** **لأن** **من**
غير **كريم** **والمتأخر** **حين** **ليتم** **حل** **المعرف** **بالمقام** **مفرد** **وكان** **أوجبه** **على** **الاستغراق**
نظراً **إلى** **أن** **العصا** **الوفى** **دون** **أن** **يخضع** **مع** **حق** **الحقيقة** **فيها** **تأريخ** **لحد**
المتأخر **من** **على** **الآخر** **م** **ذلك** **في** **محدد** **فالمفعول** **أنه** **يكون** **المقصود** **أن** **الفعل**
تترك **بالمعنى** **من** **اللازم** **وهي** **بأن** **يخفى** **فإن** **يعطى** **البيان** **ويعطى** **للعطاء**

ويوجد هذه الحقيقة اليها ما للمبالغة بالطريق المذكور في إفادة الاسم
للاستغراق فجعل المصدر قوله بالطريق المذكور إشارة إلى قوله ثم إذا كان المقام
حمل المعرف على الاسم على الاستغراق واليه أشار بقوله ثم أي بعد العرض بموت
أصل الفعل ثم تنزيهه منزلة الاسم من غير اعتبار كناية **إن كان المقام خطابيا**
يكفي فيه مجزوء التقى **لاستدلالنا** بطلبه للتعيين إلى هاتين **أفاد** أي المقام
الخطابي أو يفعل المذكور **ذلك** أي كون العرض بموته فاعله أو فاعله عنه
مطلقا مع التعميم في أفراد الفعل **دفعنا للحكم** الأوزم من جملة موقوف
دون أكثر وتحقيقه أن معنى يعطى يحل الإعطاء ويوجد هذه الحقيقة
فصل هذه الفعل معروف بلا حقيقة فيجب أن يحل في المقام الخطابي على
استغراق الإعطاء وأصولها أحسن من أن ترجع لأحد المتساويين أي اللفظ المذكور
التعميم أو أفراد الفعل هنا في كون العرض بموته فاعله أو فاعله عنه مطلقا لأن معنى
الإطلاق أن لا يعتبر عموم أفراد الفعل وخصوصها ولا تعلقه بموقع عليه
فكيف يحتمل أن لا نقول الاستدلال المنافاة إذا لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا
في العرض والمقصود عدم كونه مفاداً من الكلام وأما المنافي للتعميم وهو اعتبار
عدم العموم لعدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور في مرجح للمقتضى أنه
قوله بالطريق المذكور إشارة إلى ما ذكره في آخر بحث الاستغراق من أن نحو خاتم
الجواهر في هذا الاختصار مبالغة تنزيهه عن غير حاتم منزلة العلام لأن معنى قولنا
فلان يعطى هو أن غيره يوجد حقيقة الإعطاء لا غيرها وهذا العمري في ما فيها
منه لأن ما ذكره من المحصر من مالا ينشأ به نقل ولا عقل آخر في حمل على التعميم

مفعول النسبة ولم يقل لو شئت بكذا تفكر الان لتعلق النسبة بكذا تفكر غريب
كعباً بما يكل الدم فذبح هذه الهمم وخرج بانه ليس من هذه القبيل **المراد**
بالاول البكا الحقيقي لا البكا الفكري لانه لم يدع ان يقول لو شئت ان يكون تفكر
بكذا بل اراد ان يقول انما في القول فلم يوقعه غير خواطر تجول حتى لو شئت
البكا فممن يتجفون وعصر من عصى ليسيل منها وفتح له جده وخرج منه ايل
الدمع التفكر فالبكا الذي اراد ايقاع النسبة عليه بكا مطلق بهم غير معدي
الى التفكر الله والبكا الثاني مفيد معدي الى التفكر فلا يصلح تفسير الاول ما
كما اذا قلت لو شئت ان يعطوهم ما اعطيتهم من هذين كذا في الاثر الاعجاز
وما نشأ من سوء التامل وقلة التدبر في هذه المقام ما قل ان الكلام في مفعول
ابكر والمراد ان البيت ليس من قبيل ملحد وفيه المفعول البيان بعد الامام العن
لغير انقال كجمل ان يريه انه ضعفت وحله حيث لا يبق في مادة الدمع ففكر
حيث اقد على بكذا التفكر والمعنى لو شئت ان ابكر تفكر بكذا تفكر على انه من باب
النشأ من ماضيت عاكر من باب لا يكون غير قبيل ولو شئت ان ابكر ما البكينة
لا نقول بمرء هذه الكلام على قوله ولم يوقعه النسب فغير تفكر في مدلولها
هذا الاحتمال لان بكا التفكر ليس سوى الاسف والكمد والقدر فعليه التوقف
على التلاقي في النسب غير التفكر خلا وعدم القدرة على البكا الحقيقي بحيث
يحصل منه بكذا الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبق فيه غير التفكر فحينئذ
يحسن ترتيب المظهر فليبدأ بمل وما ملحد وفيه المفعول على ان واسطة البيان بعد
الابهام فلو كان منة فقام اي امراته بالقيام قال الله تعالى امرنا به في انفسنا

اي امرنا به

اي امرنا بهم بالفسق وهو عاجز عن تمكينهم واذا ارهم **واما** عطف على قوله
اما البيان المحل في دفع **نوهه** **امارة** **غير الى** **واستل** **المتعلق** بقوله **لهم**
كقوله اي البحر **نوهه** **امارة** **غير الى** **واستل** **المتعلق** بقوله **لهم**
فان علي او الله تعالى في البيت خبرية من هاهنا قوله من تحامل حادث واذا فعل
ببركة الخبرية ومميزها بفعول متعد وجب الايمان عن الظاهر بليغ المميز بمفعول
ذلك الفعل نحو قوله تعالى لم تركوا من جنات وكلم اهلكا من فرق لم يحل له هنا
النصب على المفعولية **وسورة ايام** اي شدة فها وصورتها **حزنا** اي قطع للهم
والعظم **فمن** **المفعول** **اعني** **للهم** **او** **لو** **وكن** **الهم** **فما** **يكون** **مفعول**
اي ما بعد الهم وهو قول الى العظم **ان** **الهم** **الى** **العظم** **بل** **كان** **في** **بعض** **الهمم**
فتركة الهم ليدفع من الشافع هذه الهمم ونصير في نفسه من اول الامر الى آخر
مفعول في الهمم ليدفع من الهمم **واما** **لانه** **لم** **يلا** **كقوله** اي ذلك المفعول **ثانيا**
على **بعض** **بعض** **المفعول** **او** **لفظ** **المفعول** **اظهار** **الاحتمال** **بأن** **يكون** **عليه**
اي يوقع الفعول الى المفعول حتى لا يوطئ بان يوقعه على غيره وان كان محال فلهذا
كقوله **اي** **قول** **البحر** **قد** **طلبنا** **فلم** **نجد** **كقوله** **في** **السور** **والجود** **مكاد** **م** **مثلا**
الطلبنا كذا مثلا في لفظ المفعول من اللفظ او لو كان كان المنيا به ففعله لم يجد
الايمان بضمير اي فلم يجد وفيه تقوية للتمتة وهو ايقاع نفي العبدان
على صرح لفظ المثل الكمال الغاية بعد عدم العبدان المثل له ولاجل هذا المعنى
بعينه عكس والتمه في قوله ولم اجد لا رصينة لغيري بلها ان يكون لاصاب
ما الا انه العمل الفاعل الاول في صرح لفظ اللينم والثاني في ضمير الالة الغرض

ايشاع ففي المدح على الذي صرحا الكمال العناية بذلك خلافا لادعاء بعض
 يكون السبب ان سبب حلا للمفعول في بيت الجحري **انما وجه المدح بطلب**
مثله فضلا الى المبالغة في التاديب معه لانه طلب المثل صرحا ما يدل على
 تجويزه بتأثير العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده في الجملة وايضا
 فهدى الحد في بيان بعد الامام **واما التعميم** في المفعول مع الاختصاص **فقولك**
قد انعمت على ابني اي كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذه التعميم
 وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصاص
 ح **وعليه** اعطى جوف المفعول للتعميم والاختصاص **والله يدعي الى امر السامع** اي
 يدعو العباد كلهم لان دعواه الى الجنة نعم الناس كافة لكن المبدأ في المظهر
 المستقيم الموصل اليها يختص لمن يشاء ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمدح
 الاول بعد العموم مبالغة والتاديب تحقيقا وهما وان احتملا ان يجعلوا في قيل
 مانن ان منزلة اللازم لكن التام في الذي وفي يسهل ان الفصل في هذا المقام
 الى المفعول فان العمل على امثال هذه المبالغة مما يتوالت بقصد المستمعين
 المقام ولد اجعل صاحب المفتح خوفا لان يعطى محتملا للتميز بل في اللازم
 والفصل في التعميم المفعول وهما يحتمل الحد في العموم في غنى المفعول به كقولهم
 واياك نستعين او على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يكون على اول العباد لسلامة
 الكلام وهما شاحج وهما ان مفعول الحد في فيه للتعميم والاختصاص انما هو
 من قبيل ما يحذفه فلهذا المفعول بحسب القرائن وح ان ذلك القرينة على ان المقام
 يجب ان يكون عاما فان التعميم من عموم المقدس سواء ذكر احد في اوله والاول

في الله

على التعميم فالظواهر ان العموم فيما ذكره انما هو دلالة القرينة على ان المقام
 عام والحد في انما هو مجرد الاختصاص كما ذكره فيما يليه وقوله **واما بجزء الاختصاص**
 وقد وقع في بعض النسخ **عند قيام قرينة** وهو من كره لما سبق في قوله بجزء المقدس
 بحسب القرائن ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة على ان الحد في
 مجرد الاختصاص ليس بسديد لانه هذا الجار في سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص
 بمجرد الاختصاص **ولو تصغيت اليد او في عليه قوله ان في انظر اليك في انك**
 وقد عرفت هذا البعد على بعضهم فقالوا ان المفعول نحو قوله كل احد يكون
 الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر وظ اللفظ يؤهم الاستغراق للحقيقة و
 هو ليس بمقصود واما اذا اختلف فيكون الاعتماد على الفعل ظاهرا فلا يعمد
 الا ما يجوز به العقل ولا يؤهم خلاف المقصود فصنع ان الحد في التعميم الذي
 لا يؤهم خلاف المقصود مع الاختصاص اذ لو ترك الاختصاص لا يمكن ان يقال
 يؤهم احد من تحت العقل والعرف لولا ما يراه فقلت اولا تفيد التعميم بالذي
 لا يؤهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحد في
 ح ان يكون لدفع الابهام والتعميم مستفاد من عموم المقدس ولو سلم فترك
 التعريف مما له من بدي اختصاص بالحد في المعنى دفع الابهام والعرض لما ليس كذلك
 اعني التعميم غير مناسب في الثالث ان هذه الاستقائم في حق قوله تعالى والله يدعي الى امر
 السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذي ذكر لا يؤهم خلاف المقصود
 بل يحقق المقصود على ما ذكرته فلا وجه للحد في سوى مجرد الاختصاص ومن الحد في
 مجرد الاختصاص قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الى الله على ان لا تعبدوا

الشبهة التي يتعدى الى مفعولين اي سمى الله تعالى او سموه الرجل بالمتق
فلا الاسماء المحسنة اذ لو كان الدعاء معنى النذرة المتعدى الى مفعول واحد لزم
التركيب كادى سمى الله غير مسمى التمجيد ولزم عطف الياء على نفسه ان كان حنة
ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك المكرم و
ابن الهمام ولست الكسبة في المزمع ولكنه لا يصح بالواو لانهما الاعداء السميان
المتباينين ولان الضمير انما يكون هي السميان وايضا لا يصح قوله يا مازنا
لان انما يكون لواحد من اثنين واجامعة واما قوله تعالى ولما اوردوا
مدن جعلنا عليه امة من الناس يسقون ووجدناهم امرأتين من دون ان
فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول للفصل
نفس الفعل وتنزيله منزلة اللزوم اي صدر منهم السقي ومنهما الذود
واما ان المسقى والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل هو مخرجه
اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم واذود ان غنمها لتوهم ان الترحم عليهما
ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما
عليه غنم ومسقىهما بل الاقرب انما اذ اقلت ما لك منع اخاك كنت منك المنع
لا من جهة هو منع الاغص وذهب صاحب المفتاح الى انه يجوز الاختصاص بالذود
يسقون مواشيهم واذود ان غنمها وكذا اسائر الافعال المذكورة في هذه
الآية وهذا أقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود
عنهما وصدور السقي عن الناس بل من جهة ذودهما عنهما وسقى الناس
مواشيهم حتى لو كانت الذود ان غير غنمها وكان الناس يسقون غير مواشيهم

بل غنمها مثلا لم يصح الترحم فليتا مثل فنية وقد اعتبرها صاحب المفتاح
بعد التامل في كلام الشيخين وغفل عنهما الجمهور واستحسنوا كلامهما **واما**
لترعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والنهي والليل اذ سبحي **ما وقع عليك**
وما قل اي قلة فخذ والكاف لان فواصل لا يعلو الا فواصل متساع في
ان يجتمع في مثال واحد عدة من العراض المذكورة ولان اذكر صاحب الكشاف
هنا ان الاختصاص لفظي لظهور المحذوف مثل والد اكرم الله كثيرا والد اكرت اي
والد اكرته **واما الاستيعان** ذكره اي في كرم المفعول **كقول عائشة رضي الله عنها**
ما رايت منه اي من النبي عليه السلام **ولا اري في العورة** **واما النكبة** بخبري
كالخفاة او التمكن من انكاره ان مشت الحجة اليه او فنية او عاتقته او
نحو ذلك قال الله ليندر يا ساسد بل اي ليندر الذي من كفر واخذ وتبعه
ولان العرض هو ذكر المسند به **وتقديم مفعوله** اي مفعول الفعل **ونحو**
اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك **عليه** اي على المفعول **واما**
لرة الخطاء **والبعض** كقولك **ما اعرفت** **لم اعقد** **انك عرفت** **انسانا** **وانه غير زيد**
فانه مصيب في اعتقاد وقوع عرفتك على انسان مخطى في تعيين انه غير زيد
وتقول لسانك اي تاكيد هذه الربة من يد عرفت **لا غيره** وقد يكون ايضا
لرة الخطاء في الاستدراك كقولك **ما اعرفت** **لم اعقد** **انك عرفت** **زيدا** وعرفتك
وتقول لسانك من يد عرفت وحده فكان **علو** ان يدكره بل كان الحسن
ان يقول لسانك لرة الخطاء لافادة الاختصاص ليدخل في القصر بانواعه
السلامة ونحو قولك زيد اكرم وعمر لا اكرم والامر والنهي فان اعتبار

ان يجعل التقديم مفيد في كلامهم فائدة وغير مفيد في آخره بان يقال الذي هو
 على الشاعر والكاتب في القوافي ولا يحتاج اذ هو البعيد ان يكون في النظم
 ما يبدى تارة ولا يبدى في آخر هذه الكلام وفيه **نظم** **ولقد** بقية المحذوف
في اسم الله تعالى نحو **سبحانه** فقول كذا التقديم مع الاختصاص لا تمام
 لان المستلزم كانوا يبتدئون باسماء الالهة فيقولون باسم الالهة باسم
 العزى فقصده الموحى بخصيص اسم الله بالابتداء لا تمام والى قوله
فانما **اقول باسم ربك** فانه قد تم الفعل ولو كان التقديم مفيد الاختصاص
 والاسماء لوجب ان يوتر الفعل ويقدر باسم ربك لان كلام الله تعالى الحق
 برعاية ما يجب رعاية **واجيب بان الالهة في القراءة** لانها هم سور القرآن
 فكان الالهة بالقراءة اهم كذا او الكشاف **وبان** **اسم ربك** **مقتضى** **باقا** **الكتاب**
 اى هو مفعول قرأ الذي بعده **فمفعول الاول** **وجعل القراءة** من غير اعتبار بعد
 الوتر وانه كما يقال فلا ان يعطى اى وجعل العطاء من غير اعتبار بعلة الى
 المعطى كذا او المفتح وهو مبنى على تعاقب باسم ربك باقيا الثاني فمفعول
 المفعولية وهو المبدأ للآلة على التكرير والقيام كقولك لخدم الحطام
 ولخدم الحطام والحران اقرأ الاول والثاني كلاما متزان منزهة
 اللازم اى فعل القراءة فاجزاها والمفعول محذوف في قوله **ما اى** **اقرأ القرآن**
 والباء للاستغانة او الملازمة مستغنى باسم ربك ومبتدأ ومبتدأ به
 بعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من التسمية ان يجعل باسم ربك
 مقتضى باقيا الثاني ويكون مقتضى الاول قوله **بسم الله** **وتقديم بعض**

مفعول

معنى **لان** اى مفعولات الفعل **على بعض الالهة** اى اصل ذلك البعض **التقديم**
 على البعض الآخر **والمقتضى** **الحمد** **ولعنه** اى غير ذلك الاصل **الفاعل** **في نحو**
من يدعونا فان اصل التقديم على المفعول لانه حمدا لله يفقر اليه في الكلام
 والمفعول فضلة تستغنى عنه فيه والحمد احق بالتقديم ولانه الجز من
 الفعل فينبغي ان لا يفصل بينهما **واسم ربك** **والمفعول الاول** **في نحو** **اعطيت ربك**
وهما فان اصل التقديم على المفعول الثاني ولما فيه من معنى الفاعلية وهو
 ان يعطى اى اخذ العطاء ولما تولى المفعول فمفعول الاصل تقدم المفعول اللطيف
 ثم المفعول لانه بلا واسطة من المفعول ثم الذى بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان
 ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يترك المفعول في الحال
 والتابع عقبة المستوع من غير فاصل وعند اجتماع التتابع الاصل تقدم التبع
 ثم التالى كذا ثم المبدأ او البيان **ولان ذكر** اى ذكر ذلك البعض الذى تقدم
اهم فتجعل الاهمية ههنا فسيما كون الاصل التقديم وجعلها في السند
 اليه شاملا له وغيره من الامور المقضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتح
 ههنا موافق لما ذكر في المسند اليه فمفعول المصطفى بالاهمية ههنا الامة العظيمة
 بحسب اعتبار المتكلم او السامع لسأله واهتمامه بحالة الغرض من الغرض
كقولك قتل الخبيث فان بتقديم المفعول لان المقصود الالهة قتل الخبيث
 ليخلص الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان من زيد من لا يقدر
 فيه انه بعد لحد فالغرض الالهة الاخبار بانه صدر من الفعل مع ان الاصل
 تقدم الفاعل **ولان** **فان** **الخبيث** **لا** **يبين** **المعنى** **عنه** **وقال** **رجل**

من الذين يظنون انهم آمنوا بالله **الافهم** **من الذين يظنون انهم آمنوا بالله**
انهم اي ذلك اجل **مقدم** اي من الذين يظنون انهم آمنوا بالله
 والسبب في تقدم الاول اعني مؤمن ظلاله اشرف الاوصاف واما الثاني فبني
 تقدمه على الثالث ان لا يتوهم خلافا للمقصود **او** لان في الثاني خلل
بالتناسب كناية الفاصلة خوفا وجبر في نفس خيفة موسى بتقدم الجبر والمجبر
 والمفعول على المفاعل لانه فواصل الالهي على الافضل جعل السكاكي التقدم
 العناية مطلقا اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها فتسمى احدهما
 الوان يكون اصل الكلام فيها قدم هو التقدم كسند المبتدأ المعروف على الخبر
 وتقدم ذي الحال المعرف على الحال وتقدم العامل على المفعول والاعين ذلك بانها
 ان يكون العناية بتقدمها اما لكونه في نفسه نصب عينيك كسند المفعول
 على العامل في قولك جبر الحبيب يعني لم يقل لك تنصني وتقدم المفعول الثاني
 على الاول في قوله تعالى وجعلوا الله شركا على انهما مفعولان جعلوا فانه ذكر الله
 وذكر وجه الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينيك فاما لانه يعرف ذلك امر
 يوجب كونه نصب عينيك كما اذا التفت اليه مخاطبك فلتفت اليه منتظرا لذكر
 كقوله تعالى وجا من افصى المدينة رجل يسعى بتقدم الجبر والمفعول لاسم
 ما قبل الآية على سبب معاملة اصحاب القرية التسليم فكان المقام مقام ان ينتظر
 السامع لا امام حديث تذكر القرية مثلها من حيث جزم ام كلها كقولك
 فقد العارض جعل الجبر نصب العين بخلاف قوله في سورة القصص وجا
 جبر من افصى المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض كما اذ عرفت في الثاني نكاحا

مثل الاطلاق

مثل الاطلاق بالمقصود في قوله تعالى وقال الله من قومك من كفر واكدتوا بالقول
 الآخرة وان فهاهم في الحياة الدنيا بتقدم الحال اعني من قومك على الوصف ليعني
 الذي من كفر واكدتوا بالقول انهم من صفة الدنيا لانها هنا اسم تفصيل عن
 الذين وليس اسمها والذين يتعدى معون ومثل الاطلاق بالفاصلة **وقول**
امنا بين يديهم وموسى يتقدم هرون مع ان موسى خلق بالتقدم واعترض
عليه المصير بوجه احدها ان قوله وجعلوا الله شركا مسوقا لانكار **الافهم**
 فيمنع ان يكون متعلقا بحالوا بلللا منكرا لا باعتبار متعلقه بشركا اذ لا ينكر
 ان يكون جعلها متعلقا بلللا فلا فرق بين تقدم الله وتقدمه وقوله هذا
 ان كل فعل متعلق الى مفعول له لم ينكر الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار متعلقه
 بالآخر **او** اذ قد تم احدهما على الآخر لم يصح تعليل تقدمه بالعناية والجواب
 انه في كلامه ما يدل على ان المنكر متعلق بجعلوا بلللا وبغيره لغيره متعلقه
 بشركا بل كلامه ان المنكر متعلقه بها لكن العناية بلللا اتم وايد في ذلك
 اهم لكونه في نفسه نصب عينك من هو لا يخفى انه لا يرد على هذا اما ذكره في ثانيها
 انه جعل التقدم للاحضار من المخلل الاطلاق بالمقصود والعناية الفاصلة
 من القسم الثاني فليس منه وجواب المنع فانه الاحترار المذكر كونه امر عارض
 او جبر لما تقدم ان يكون نصب العينين وانما ان تعاقب من قومك في الدنيا
 على تقدم تأخيرها وان كان محكيها امر جبر اللفظ بنا على ان الدنيا والذين يتعدى
 من الله غير مفعول امر جبر المعنى اذ لا معنى لقولنا انهم الكفرة ولتسماهم في
 الحياة التي دون من قومك نوح اللهم الا على وجه بعيد مثل ان يردون من قومك

حيوة

نوح اي كانت قريبه من حقهم شبهة بها وهذه الاعتراض فان كان هذا
 في المثال لكنه حق ولا يترتب بعضهم بانه جعل تقدم وجه الجبر على الذي يترتب
 تقدم المعلومات بعضها على بعض وليس كذلك جواب ما اشترنا اليه من ان تقدم
 التقدم مطلقا بل لانه اورد فيه تقدم العامل على المعلوم والمبدأ على الغير
 نعم وقد وضع الصحت لتقدم المعلومات بعضها على بعض لكنه تم الحكم
 تعيها للفائدة وقد اجاب بانه ينبغي على تقدم بعض المعلومات على بعض
 يكون بحيث يستتبع الابداع تقدمه على العامل في المقصود ههنا تقدم المفعول
 على الفاعل وانما جاء التقدم على الفعل من جهة الضرورة لا من منع تقدم
 المفعول على الفاعل المتصل من غير تقدمه على الفعل **الفصل** وهو اللغة
 الجبري يقول فصل اللغة على من سواها اجعلتها غيرها وفي الاصطلاح تخصيص
 شئ بشئ بطريق مسموع وهو **حقيقي** وغير **حقيقي** لان تخصيص الشئ
 بالشئ اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزها او غير اصلها
 وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة او شئ آخر بان لا يتجاوز اليه وهو غير
 حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمد لا يكون ليس على الاطلاق بل بالاضافة
 الى معين اخر كقولك ما زيدا لافان معنى انه لا يتجاوز من القيام الى المقعود و
 نحوه لا معنى انه لا يتجاوز الى وصفه اخر لصلو وانقسامه الى الحقيقي والاضافي
 بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يبرح
 صلح المفتح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لانه تجزؤه ثم لم يصف
 انه اهل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال بالحاصل معنى الفصل اجمع التخصيص

حقا

الموصوف بوصف دون ثبات او بوصف مكان اخر او الى تخصيص الوصف
 بموصوف دون ثبات او بموصوف مكان اخر وهذا التفسير شامل للحقيقي
 وغيره لان المراد بقوله ثبات واحد ما يصدق عليه ثباته ثباتا اخر اعم من ان يكون
 واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو لم يكن للواحد خروج عنه كثير من اسئلة غير
 الحقيقي ايضا كقولك ما زيدا الا كانت له اعتقدا ان كاتبه وشاعر ومخبر وكفيلك
 ما شاعر الا زيدا لمن اعتقدا ان زيدا وبكر او خالد اشعرا فليكن امثله
 منشأ توهم لخصائص التفسير غير الحقيقي **نحو** قد اورد الامثلة في كتابه
 هذا التفسير من غير الحقيقي اعتبار الكثرة الوقوع واحتمال اعرابها الكثرة
 وكلامه لا يخفى عن امثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيدا شاعر لا غير وليس غير
 وليس الا مثل ماضر بعمر الزيد وماضر به زيدا الشعر او اذا قلنا ماضر به
 مشير الى التقسيم ايضا حيث قال متى دخلت النقي وعلى الوصف المسلم بيق
 وقلد ما شاعر بوجه النقي بحكم العقل والنبوة للمدعى له انعاما كقولك
 في الدنيا شعر وفي قبيلك كذا شعر وان خاصا كقولك زيدا شعر وشاعر ان
 فيتناول النقي بنبوة كذا كذا فمضى قلت الا زيدا في القصر **وقل** **نحو** اي من
 الحقيقي وغير الحقيقي **نحو** **ان تص الوصف على الصفة وقصر الصفة**
على الوصف والفرق بينهما واضح فانه للموصوف في الاطلاق منع ان يشاركه
 غيره في الصفة لانه معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك
 الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف وفي الثاني منع تلك المشاركة لان
 معناه ان تلك الصفة ليست الا لك الموصوف فكيف يصح ان تكون

الموصوف

لغيره لكن يجوز ان تكون تلك الموصوف صفات اخرى **والله** الصفة الحقيقية
 التي هي معنى قائم بالغير **الصفة** الخوا الذي هو تابع بذات ومرتبة فيها
 غير السموك وبينهما عموم من وجه ليصادقهما على العلم في قولنا العلم حرم وصدق
 بدون العلم الرجل في قولنا امر به **هذه** الرجل وكذا ايها النعم والصفة الحقيقية
 التي فترها بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه ليصادقهما
 في جأ في جملته وصدق فينا بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاني
 هذه الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمصنوعة هذه المعنى والاقل النسبة فيما نحو ذلك
 ما هو الا يزيد وما من زيادة الا نحوك وما الباب بالاسراج وغير ذلك مما وقع في الخبر
 جامدا فخصر قصر الموصوف على للصفة اذا المعنى انه مقصور على الكون زيد والاولى
 او سلبا فليتا **مل والا** اي قصر الموصوف على للصفة **من الحقيقي** نحو
 ما زيد الا كاتب اذا المراد لا يتصف **بغيره** اي غير الكناية من الصفات **وهو لا يبادر**
بوجه لا تعتبر الحاطة بصفات الشيء او ما من متصور الاول صفات يتعدى
 الحاطة المتكلم بها فليصح منه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل يكون
 ان هذه النوع من القصر مقصور الى الحال لان الصفة المنفية تقيضا البتة
 وهو ايضا من الصفات فاذا نفيت جميع الصفات لزوم ارتفاع النفيطين
 مثلا اذا قلت ما من زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف
 بالاشاعة ولا العلم بها وهو **الصفة** الا ان يقال مراد الصفات التي هي
واقف اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي **كثير نحو ما في الله**
 على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد ويجوز ان يعلم ان الاقسام

الثلاثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا يجز كاف في الحقيقي لما استبين
 اليه وقد يقصد بداي بالثاني **المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكر**
 كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان مراد الدار من عدد ان زيد
 في حكم المعلوم ويكون هذا اقصر حقيقيا ادعاسا الا قصر غير
 حقيقيا الفوات المقصود والقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقفا
 والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة
 ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير
 الحقيقي مبالغة وادعاء فهو فليتا **مل والا** اي قصر الموصوف على
 الصفة **من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها**
 اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى **والثاني** اي قصر الصفة
 على الموصوف من غير الحقيقي **تخصيص صفة بامر دون امر اخر ومكانه**
 ولفظة او للتوسيع فلا ينفي في التفسير وقوله دون لخرى معناه متجا
 من صفة لخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصه
 باحدهما ويتجاوز لخرى ومعني دون في الاصل ادني مكان من الشيء
 يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعبر للتفاوت في
 الاحوال والرتب فصيل زيد دون عمر وفي الشرف ثم اتسع فيه فليستعمل
 في كل تجاوز حدة وتحط في حكمه الي حكمه وتقابل ان يقول ان قوله دون لخرى
 ودون لخرى ان اراد به دون صفة ولحاك لخرى او دون امر واحد اخر
 فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب انصاف امر بأكبر من صفتين او

الوجد

نبوت صفة لا كثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتباً
 وشاعراً ونجماً وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقده اشتراك زيد وعمرو
 وبكر في الشاعرية وغير ذلك وان اراد به امر من الواحلق الاثنين
 والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذه التفسيرين لانه تخصيص امر
 بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور
 وكذا الكلام على قوله مكان اخري مكان آخر فان قلت تخصيص امر
 بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب انضافه
 بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب نبوت ما نقف
 المنظم قطعاً واحتمالاً ومنها لا يقع وكذا الكلام في البوافي قلت
 هذا الاقتضاء يختص بالقصر العجز الحقيقي الذي انهم اتفقوا على
 ما في الدار الا زيد قصر حقيقياً مع انه ليس من اعلى من اعتقده ان جميع
 الناس في الدار وعلم ان يجاب عنه بان المصادي هو الثاني وهذه العجز
 مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه حصصه بغير الحقيقي لانه ليس
 بصدد التعريف لا عرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم في قصر
 الافراد والعلب والتعين وهذه التقسيم لا يجري في قصر الحقيقي
 اذا العاقل لا يعتقد انضاف امر بجميع الصفات ولا انضافه بجميع
 الصفات غير صفة واحدة ولا يردن ايضا بين ذلك وكذا اشتراك
 صفة بين جميع الامور **فلكل منها** اي فكل من هذا الكلام ومن
 استعمال لفظه اوفية ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر

الصفة على الموصوف **ضربان** الاول تخصيص امر بصفة دون اخري
 وتخصيص صفة بامر دون اخري والثاني تخصيص امر بصفة
 مكان اخري تخصيص صفة بامر مكان آخر **والمخاطب من الاول**
من ضربين كلا من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
من يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد
 في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة
 في قصر الصفة على الموصوف حتي يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كذا
 من اعتقده انضافه بالكسابة والشعر ويقولنا ما كاتب الا زيد
 من اعتقده اشتراك زيد وعمرو في الكسابة **ويسمى هذا القصر قصر**
افراد لقطع الشركة اي لقطع الشركة المتداكوتة **وبالثاني** اي
 المخاطب بالثاني من ضربين كلي وهو تخصيص امر بصفة مكان اخري
 او تخصيص صفة بامر مكان آخر **من يعتقد العكس** اي عكس الحكم
 الذي ائتمر للتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من
 من يعتقد انضافه بالعقود دون القيام ويقولنا ما شاعر الا زيد من
 اعتقده ان الشاعر عمرو ودون زيد **ويسمى هذا القصر قصر قلب**
حكم المخاطب او تساوي عندك الظاهر ان عطف على قوله يعتقد
 العكس ولفظ الايضاح صريح في ذلك اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد
 العكس واما من تساوي عندك الامكان اعني انضافه بتلك الصفة وانضاف
 بغير ما في قصر الموصوف وانضاف وانضاف غير بتلك الصفة قصر الصفة

حتى يكون للمخاطب بقولنا ما زيد الاقام من يعتقد انه اما قائم او قائم
لا يعرفه على التعيين ويقولنا ما سائر الازيد من يعتقد ان السائر اما زيد
او عمرو وغيره ان يعلم على التعيين **ويسمى هذا القصر قصر تعيين**
لتعيين ما هو غير معين عند المخاطب فالخاص ان تخصص شيء بشي
دون آخر قصر افراد وتخصص شيء بشي مكان آخر ان اعتقد للمخاطب
فيه العكس قصر قلب وان تساوي اعد تصريحين وفيه نظر لانه اذا
تساوى الامر ان اعتقد عند المخاطب وعين المتكلم لهما يكون
هذا تخصيص امر بصفة دون لغيري لا تخصيص امر بصفة مكان لغيري
لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك الصفة مكانها الا ان
اذا قلت ما زيد الاقام لمن اعتقد انصافه بواحد من القيام والقعود
على التساوي فضاء خصصته بالقيام متجاوز عن القعود ولم تخصصه بالقعود
مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد انصافه بالقعود حتى توقع القيام
مكانه وكذا ذلك الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفصاح تخصيص
شيء بشي دون آخر مستلزما بين قصر الافراد وبين قصر الذي سماه
المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان لغير قصر قلب فقط فان
قلت المراد المصنف بالاخرى احدي الصفتين وبالاخرى احد الامرين فاذا
قلت ما زيد الاقام لمن اعتقد انصافه باحد الصفتين فقد خصصت
زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدي الصفتين التي اعتقد لها
المخاطب ولذا في قصر الصفة قلت مقتضي يعني قوله مكان لغيري ان يكون

الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا زيد بالاخرى احد الصفتين
فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد انصافه باحد
الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحققها محال بل اعتقد انصافه باحد
الصفتين من غير علمه بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين
فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان لغيري بل تخصيصه بصفة بصدق
عليها الاخرى فان قلت قوله مكان لغيري لا يقتضي ان يكون اعتقاد للمخاطب
نفي الصفة المذكورة وابينات الاخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها والابينات
الاخرى وهما كذلك لانه اذا تساوى الامر ان عند فكما جوز ان
يكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان يكون هي القعود على التعيين
فاذا قلت ما زيد الاقام فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى
التي جوز ثبوتها على التعيين وهو القعود وهذا اخلاق قصر الافراد
فانه اذا اعتقد انصافه بالصفتين ولم يجوز انصافه احدهما فلا
يكون قولك ما زيد الاقام تخصيصا لزيد بالقيام مكان القعود لان
القيام في مكان **قلت** بعد ان تكلم جميع ذلك فالاستكمال باق بحاله
لان غاية هذه التكلف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشي
مكان اخر لكنه لا يقتضي ان يمنع فيه تخصيص شيء بشي دون آخر
لان قولك ما زيد الاقام لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له
بالقيام دون القعود وهذا اظهر لا مدفع له فيكون قوله دون لغيري
مستلزما بين قصر الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون للمخاطب به من يعتقد

التي بل ما من يعتقد الشركة او من تساوي اعنك وغاية ما يمكن
 في هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذف او اضماعا او تقديره ان
 المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او من تساوي اعنك وبسبب القصر الذي
 يكون المخاطب من تساوي الامر ان عند سواء كان دون لغيري او مكان
 لغيري قصر تعيين وكفي دليل على متانة كلام المصنف وركب هذا
 الكلام ان ينقسم الى هذه التكلمات ولعله هفوة صدر عنه من قصد
 الى المخالفة **وسرط قصر الموصوف على الصفة افراد عدم تنافي الوصفين**
 ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون المنفية في قولنا
 ما زيد الشاعر كونه كاتباً او متبحراً لا كونه معجماً الامتناع لاجتماع الشاعر
 والمنفية لان المقام هو وجدان الرجل غير شاعر **وسرط قصر الموصوف**
على الصفة طلباً تحقيق تنافهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتاً مسعراً
 بانتفاء غير هكدا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما سبق الي بعض
 الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالصياح في قولنا ما زيد
 الاقام مسعراً بانتفاء غير هذا هو المقصود ضرورة امتناع اجتماعها
 فصار واضح لان هذا لا يتوقف على تنافهما الا ان اثباتها بطريق القصر
 مسعراً بانتفاء الغير كافي في افراد والتعيين بل قد يصح بالقياس
 الاثبات جميعاً نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات للمخاطب
 تلك الصفة التي نقاه المتكلم كالقعود مسعراً بانتفاء غيرها وهي التي
 اثبت المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكساً للعلم بالمخاطب فكون قصر قلب

فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوماً من وجه آخر مثل ان يصح
 المخاطب به ويقول ما زيد القاعد وايضا يخرج حين قولنا ما زيد
 الشاعر بل ان اعتقد انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر لعدم التنافي
 بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب علي ما صرح به صاحب
 المصنف ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط **واما** ما يقال من ان هذا
 شرط حسن قصر القلب فهما الا يقسم من اللفظ بل ياباه لفظ الايضاح ولو فهم
 فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الشاعر بل ان اعتقد انه كاتباً
 لا شاعر او كذا الا يقال ان المناد بالساق في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع
 فيه الوصفان لان هذا الاستراط حينئذ يكون ضايعاً لانه قد علم ان قصر
 القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نقاه المتكلم
 ونفي ما اثبت وايضا قد عتب صاحب المصنف في قصر القلب كون المخاطب
 معتقداً للعكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين
 واما عدم اشتراط السكافي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فبني على انه
 ادخل في قصر التعيين **وقصر التعيين اعم** من ان يكون الوصفان في متناهيين
 او غير متناهيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفاً باحد الامرين المتعينين
 لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل ما كان متصلاً من القصر الافراد
 او القلب متصلاً من القصر البعدين من غير عكس **والقصر طريق** والمذكور
 ههنا اربعة قد يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل وتعرف المسند
 ونحو قولك زيد مقصود على القيام او مخصوص به وما اشبه ذلك فكانهم

جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق
 من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا
 بطريق القصر لكن ترك ذكرها ههنا لاختصاصها بما بين المسند اليه و
 المسند مع التعريف لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فلهما وان
 سبقا لهما يتعمان غير المسند اليه والمسند كالطرف المذكور ههنا وكان
 في قول المصنف منها ومنها دون ان يقول الاول الثاني ايماء الى هذا
 منها العطف كقولك في قصص اي قصر الموصوف على الصفة **افرادا زيد**
شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل ثمالين احدهما ان
 يكون الوصف المنبث هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني
 بالعكس وفي اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا يدلون سائر في
 العطف واما لكن فظاهر كلام المفاسح والايضاح في باب العطف انه
 يصلح طريقا للقصر ولم يذكر ههنا وقد اسرنا الى ذلك في بحث العطف
وقلبا زيد قائم لقاعد ونفي القعود وان علم من انبات القيام بناء
 على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس فطريق القصر
 دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الانبات فانه خالي عن هذه الدلالة **وما**
زيد قائما بل قاعدا وفي قصصها اي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر
لا عمر وما عمر وشاعر بل زيد ويصح ان يقال ما شاعر عمر وما بل زيد
 لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لتا بطلان عمل ما بتقديم الخبر وقد جمع
 النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وقد ذكر في شرح المفاسح انه

يمنع تقديم الخبر على الاسم اذا عمل فكذلك اذا لم يعمل لانه اصل العمل
 واما المتوافق للغة العامة وهو غلط فاحسن لا يعرف له وجه صحة ويعلم
 انه لما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد صالحا ان يكون مثلا
 للقلب لا يستل طعدم الثاني في الافراد وتحقق الثاني في القلب على رعد
 افرد للقلب مثلا لثبته في فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثلا ولعدا
 يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثلا القصر للعينين لم يتعرض لذكر
 وكذا الكلام في سائر الطرق **ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصص افرادا**
ما زيد الا شاعر وقلبا **ما زيد الا قائم وفي قصصها افرادا**
ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثلا للعينين والتفاوت انما هو بحسب
 اعتقاد المخاطب **ومنها انما كقولك في قصص افرادا انما زيد كاتب** وقلبا
انما زيد قائم وفي قصصها افرادا وقلبا **انما قائم زيد** واعلم ان كلام الشيخ
 في دليل الاحكام مشعر بان لا واما انه لان على قصر القلب دون الافراد لانه
 قال ليس المراد بقوله ان لا تنفي عن الثاني ما يجب للاول انما تنفي عن الثاني
 ان يكون قد سار في الاول في الفعل لا يري انه ليس يعني جاء في زيد العمر
 انه لم يكن في عمره ويحيى مثل ما كان عن زيد حتى كانه عكس قول لك جاء في
 زيد وعمر بل المعنى ان الجائى هو زيد والعمر هو كلام مع من غلط في عم
 ان الجائى عمر لا زيد مع من اعتقد انهما اجاميان وهذا المعنى قائم بعينه
 في انما فاذا قلت انما جاء في زيد لم تكن تنفي ان يكون قد جاء مع زيد
 غير بل تنفي المجيى الذي انبث له زيد من عمره فهو كلام مع من عم ان الجائى عمر

لا مع من نعم ان زيد او عمر اجابا ان فاذا دعت ان المعنى انما جله في
 من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام هو الاول وبه الاعتبار اذ الطلق
 ولم يقيد بنحو وحده لانه السابق للفهم انتهى كلامه وانما كان انما مفيدا
 للقصر **لنفسه معنى ما اول** وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست
 هي النافية على ما توهمه بعض الوصولين حيث استدلوا على افادة القصر
 بان ادان للآيات وما للنفى ولا يجوز ان يكون للآيات ما بعده ويقيد
 يجب ان يكون للآيات ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني بان
 لاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا يدخل على الآم
 وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة و اشار بلفظ النفي
 الى انه ليس معنى ما والحق كما هما الفظان مترادفان اذ فرق من ان يكون
 في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل
 كلام يصلح فيه ما والاصح فيه انما كما سيجي ثم استدل على نفسه معنى ما
 والاولا نواجه اشار الى الاول بقوله **لقول المفسرين انما حرم**
عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الميتة وهو ايها
المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقدير هذه الالفزة
 المشهورة نصب الميتة وحرم منبها للفاعل وقري برفع الميتة وحرم
 منبها للفاعل ايضا وقري برفعها وحرم منبها للمفعول كما في تفسير
 الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم منبها للفاعل ما في انما تكون
 قطعاً اذ لو كانت موصولة لبقيا ان بالخير والموصول بلا حائذ بل تنق الكلام

معنى

معنى اصلا فاذا افتر واقرأة النصب بما حرم عليكم الميتة تلك ان انما
 يتضمن معنى ما والا وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة
 والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره انما حرم الله تعالى عليكم الميتة
 وهذا ايضا القصر **لما من** في تعريف المسند ان نحو المطلق زيد او زيد
 المنطلق بعد حصر الانطلاق على زيد فان قلت هاجعت ما في قراءة
 الرفع كانه مثله في قراءة النصب قلت اما على قراءة حرم منبها للفاعل وهو
 المذکور في الفساح والمقصود منها فظاهر انها ليست بكافة لان حرم
 مسند الي ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل انما حرم الله شيئا هو
 الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة والعائد
 محذوف والميتة خبر ان والمقديران الذي حرمه الله عليكم الميتة لا مجال
 لارتكاب هذا التاويل واما على قراءة حرم منبها للمفعول فيحتمل
 ان تكون كافة وان تكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج انه
 اختار ان يكون ما كافة وحرم مسند الى الميتة لكننا نقول جعلها
 موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى لبقيا ان عاملة على ما هو الاصل
 و اشار الى الثاني بقوله **ولقول النحاة انما الآيات ما يدكر بعل**
ونفي ما سواه اي سوي ما يدكر بعل اما في قصر الموصوف نحو انما زيد
 قائم فهو الآيات قيام زيد ونفي ما سواه من القصور ونحو واما في قصر
 نحو انما يقوم زيد فهو الآيات قيامه ونفي ما سواه من قيام غيره وبكسر
 وسالدة وغيرها فاصح الحكم المذکور ببعده في كل من القصر من خصوص

ف

لظهور انه لا ينبغي كل حكم سواء وقد يقال ان المراد انه لا يثبت الجزئية ^{بعدها} للمخبر بها
 لموصوف او لا يثبت على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف واسأله الى الثالث
 بقوله **وليس اتصال الضمير** مع اي مع انما كقولك انما يقوم انا كقول
 ما يقوم انا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح الانفصال ^{للعلة} لان اتصال
 ووجوب التعذر مقصود مثل التقديم على العامل والفصل بينهما العن
 ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه مبنية ههنا سوى ان ايقدر في الفصل
 لغير ذلك بان يكون المعني ما يقوم انا انا انما استشهد لصحة هذا
 الانفصال بين الفصاء وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي
 يستشهد بها الاثبات القواعد اذ ليس للعرض مجزئ التمثيل فقال **قال**
الفرزدق انا الذائد والذود هو الطرد **الحامي الزمار** وهو الهدهد
 وفي الاساد هو الحامي الذمار اذ احب ما لولم يحبه ليم وعنف من حمار
 حريمه **واما يدافع عن احسابهم انا او مشلي** لما كان عرضه ان يخفق للمدافع
 لا المدافع عنه فصلا الضمير **والفرزدق** اذ لو قال **واما ادا دفع عن احسابهم** لما
 المعني انه يدافع عن احسابهم لمن احساب غيرهم كما اذا قيل **لا ادا دفع** لمن
 احسابهم وليس ذلك معناه **واما معناه** ان المدافع عن احسابهم هو كما
 غيره ولا يخفى ان يقال انه محمول على الضمير ^{لانه} لانه كان يصح ان يقول **واما**
 ادا دفع عن احسابهم انا على ان انا تأكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم
 ان **واما خبر ما اي** ان الذي يدافع انا لان قوله انا الذائد دليل على ان
 العرض الخبر عن المتكلم بصدور الذود والمدافع عنه وليس مستحق

ان يقال انا الذائد والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدد ولعن لفظ من
 الى لفظ ما وهو اظهر في المقصود فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب
 الى ضمير المتكلم قلنا لا اسم ان الفصل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه
 باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم انا انا انا انا لان انا انا
 لو سلم والمسند اليه في الحقيقة هو المستكن منه العام وهو غائب وقد
 يستدل على تضمنه معني ما والايضحة اعمال الصفة الواقعة بعد علي ما
 صرح به بعض الصحاح انا قائم ابواك مثل ما قائم ابواك وقد
 نقل في تضمته معني ما والايضحة عن علي بن عيسى الرعي وهي انها
 لما كانت كلمة ان لتأكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم انصلت بها ما الموكلة
 تناسب ان تضمن معنى الفصل ان الفصل ليس الا تأكيداً للحاكم على تأكيد
 وذلك لان قولك زيد جاء لا عمرو ولين ردة المجيء سبها يفيد اثبات
 المجيء لزيد صريحاً في قولك زيد جاء ومنها في قولك لا عمرو لان نفس المجيء
 لما كان مسلمة النبوت لاحتها فاذا انغصبت عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان
 قلت هذا الاثبات على اتيان لا تأكيداً على تأكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات
 الصمعي فتأكد قطعاً واما الاول فتأكد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه
 كان مسلمة النبوت قبل ذلك ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع
 انما يتضمنها معني ما والاولا يلزم اطرافها حتى يكون كلام فيه تأكيد
 على تأكيد مفيد للفصل مثال ان زيد قائم **ههنا** اي ووطيق الفصل **القديم**
 اي تقديم ما حقه التأخير كعب لمبدأ أو جمولات الفعل **قوله** في **فصل**

أي قصر الموصوف على الصفة **تمت** أنا وكان الإحسان أن يذكر مثالين لأن هذا
 المثال لا يصلح مثالا للجميع لأن التهمة والفتنة أن تنافي المصالح لقصر
 التعداد ولا لم يصلح لقصر القلب **وفي قصصها أنا كيف مهمك أفراد** المنعقد
 أنك مع الغير كهيئة وقلبا لمن اعتقد انظر والغير به وتعيينا لمن اعتقد
 انشاقا لحد كتابه وكذا الكلام في سائر معولات الفصل مما يصح نقايصه
وهذه الطرق لا يبعد بعد اشتراكها في أن المخاطب بها يجب أن يكون حاكما
 حكما متساويا بصواب وخطأ وانت تريد أن تباين صوابه ونفي خطئه إنما
 في قصر الموصوف على صواب في بعض وهو ما يشبه الكلام وخطأ في بعض وهو ما
 يشبه وأما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على أحد الوصفين أو كون الوصف
 لأحد الوصفين والخطأ تعيينه وأما في قصر التعيين فالصواب أيضا كون
 لأحدهما والخطأ تجوز كل واحد منهما على التساوي **يختلف من وجوه**
فدلالة الرابع أي التقديم **بالفجوي** أي مفهوم الكلام بمعنى أنه إذا تأمل الدلالة
 السلم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم من القصر وإن لم يعرف أنه في
 اصطلاح البلاء كذلك **ودلالة الثلاثة السابقة بالوضع** لأن الواضع وضع
 لأوّل والقي والاستثناء وأما المعان فتفيد القصر **والأصل** أي الوجه الثاني
 من وجوه الاختلاف أن الأصل في الأول أي في طريق العطف **النسب على اللبث**
والنسب كمن مثل مثله فإن في لا المعطوف عليه وهو المنبث والمعطوف
 هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يشرك النسب عليهما **الأكرام في الخطاب كما إذا**
قبل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض أو زيد يعلم النحو وهو ليس

فجور

فقول فيها أي في هذين المقامين **زيد يعلم النحو** أي في هذين المقامين
 لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف والعروض وأما في الثاني فمعناه لا
 زيد وهو قائم مقام لا غير ولا يكن وحده في المضاف إليه وغيره ونحو علم نفسه
 بالغايات من جهة الإبهام والمسقط في كلام بعض النحاة أن لاهله ليست بها
 وإنما هي لا التي تنفي الجنس **أو نحو** أي نحو لا غير بل لا ما سواه ولا غيره وما
 ما شبه ذلك وقد مثل في المقام في هذه المقام نحو ليس غير وليس لا واعتبر على
 بأن هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لأن المعنى زيد يعلم النحو
 ليس معلوم من النحو وليس العالم بالنحو الإبهام واجب بأن ترك النفي على اللبث
 والنفي في العطف قد يكون بأن يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ النقص منه متناول
 له ويكون العطف بحال نحو الغير وقد يكون بأن يحذف المعطوف والمعطوف جميعا
 ويقام مقامهما لفظا خلاصا يودي معاهما مثل ليس غير ليس لا وجه لا يبقى العطف
 فليتناقل فانه دقيق فالأصل في العطف النقص عليهما **وفي الثلاثة السابقة**
المنبث فقط دون المنفي نحو ما زيد الأقام وإنما هو قائم وقائم هو قائم لأن النفي
 على المنفي أعني العقود **والنفي** أي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف أن النفي يعني
 بلا العاطفة لا مطلقا النفي إذا دل على امتناع ما زيد الأقام ليس هو قائم
 وإنما لم يقل طريق العطف كما في المقام لأن الحكم محقق بلا دون بل لا جامع **أو**
 أعني النفي والاستثناء لا يقال ما زيد الأقام لا قاعد وما يقوم الزيد أعني وقائعه
 مثل ذلك في تركيب المنفيين لا في كلام البلاء الذين يشهد بكلامهم **لان شرط**
المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المقام ودلائل الاستحسان أن يكون ذلك

للمنفى من قبلها **بغيرها** اذوات النفي لانها موضوعة لان نفيها ما هو
حيثه للمبتدع لان نفيها بها النفي في شئ قد نفيه وهذا الشرط مقصود في النفي
والاستثناء لذلك اذ قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها
الشارع حتي كانك قلت ليس هو بقاعد ولا قائم ولا منطبع ونحو ذلك فاذا
قلت لا قاعد فقد نفيت بها شئاً هو منفي قبلها بما التاقية وكذا اذ قلت
ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرو و بكر وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو
لكان نفيها ما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا اخرج عن وضعها فان قلت
ما فائدة قوله بغيرها او كانه يجوز كون منفيها من قبلها بلا العاطفة لا غير
قلت المراد به غيرهما من كلمات النفي علي ما صرح به في الفتح و فائدة الاختلاف
عن ان يكون منفيها بحرف الكلام او علم السامع او المتكلم او شئ من الافعال
الدالة علي النفي مثل امتنع و ابي وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه
لا امتناع في ذلك وكان الحسن ان يصرح المصنف ايضا بقوله من كلمات النفي
واما ما ذكرته من الالوهة فهو من رفع بالتأمل في قولنا ادب الرجل الكريم ان لا يزد
غيره فان المفهوم منه انه لا يزد في غيره سواء كان ذلك الغير كريماً او غير كريم لان
الضمير لذلك الشخص فقوله بغيرها اي بغير العاطفة التي نفيها ذلك النفي
معلوم انه يمنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفي شئ بلا العاطفة
قبل الاثبات بها وبعضهم قد اخذوا هذا الالوهة من ذهبوا ونعموا انه لا يمكن
عن ان يكون منفيها بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لقاعد علان يكون للمنا
نا كيد او نحو جاءني الرجال لا النساء لانهما لا ينبغي وعما غيرهما علي ان يكون

بدل **لا وجامع النفي بلا** العاطفة **الاخيرين** اي انما والقديم **فيقال انما**
انما لا فيسي وهو **يا بني لا عمرو** والتمثيل بنحو هذا ضرب لا عمرو
لحسن **لان النفي** في اي في الاخيرين **غير مصرح به** بحالان النفي والاستثناء
فانه وان لم يكن للمنفى فيه مصداق به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي
او الركن الاخير ان صرح في النفي فلا بد وان يكون صريحاً في الايجاب
فيكون لانفيها ذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها والنفي
مما يدل علي ان النفي الصمعي ليس في حكم الصريح انه يصح ان يقال ما من
الله الله وما لحد الا وهو يقول ذلك ويمتنع انما من الله الله وانما احده
الا وهو يقول ذلك لان من لا يزد الا في النفي واحده هذا المعنى لا يقع اليه
وهذا كما يقال **امتنع زيد عن المجيء لا عمرو** لانه وان دل علي نفي المجيء
عن زيد لكن لا صريحاً بل ضمناً وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء له
فيكون لا في قولك لا عمرو ونفي عن الثاني ما لو جئته الاول بخلاف ما جاء
زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لانفيها للنفي وهو ايجاب فتخرج عن
وضعها فالتمثيل بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو مرجحة ان النفي الصمعي
ليس في حكم النفي الصريح لا مرجحة ان للمنفى بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي
الصمعي كما في انما انا نمتي لا فيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء
علي نفي عمرو ولا ضمناً ولا صريحاً فليتأمل في ظاهر كلامهم يقتضي جواباً لنا
ابي زيد الا القيام لا القعود وقولنا اليوم الجمعة لا سائر الايام لان النفي

بلا ليس منفيًا بشئ من كل ان النفي اللهم لان يقال ان النصيح بالاستثناء
مستعمل في النفي ايضا وحكم النصيح به اي ليرد زيد الا القيام وما ترك الفقرة
الموجبة للجمعة فيمنع **قال السكاكي شرط جماعة** اي النفي بلا العاطفة **الثاني** اي
انما ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالوصف لعدم الفائدة في ذلك عند
الاختصاص نحو **انما يستحب الدين يسمعون** فانه منقطع ان يقال لا الذين
لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا من يسمع ويعقل بخلاف
انما يقوم زيد لا عمر واذ لا اختصاص للقيام في نفسه زيد وقال عبد القاهر
لا يحسن الجماعة المذكورة في الوصف المختص كما تحسن في غيره وهذا
اقرب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد ولم
يدكرها هذا الشرط في التقديم لا وجوب ولا استحسانا فكان دلالة على الضم
اضعف من انما قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم نأن
نحو ما جاء في زيد وانما جاء في عمرو ويتأخر اخري نحو ما جاء في زيد لا عمرو
وانما انت مدكر است علمهم مسيطر وفيه جئت لان الكلام في النفي بلا العاطفة
والا فلا دليل على امتناع نحو ما جاء في زيد ليجيء لا عمرو وما زيد المقام
ليس هو بقاعد وفي التزيل وما انت بمسرح في القبول فانت الانذير
واصل الثاني ان يكون ما استعمله ما يحمله المخاطب وينكر بخلاف **الثاني**
اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم
الذي استعمل هو له الحكم الذي يحمله المخاطب وينكرها بخلاف انما فان

اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه ما يحمله المخاطب ولا ينكر كذا في الايضاح
وقد نقله عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلما ان موضع ايمان يجيء لغبر
لا يحمله المخاطب ولا ينكر او لما ينزل هذه المنزلة وما ولا لما ينكر وفي حكمه
وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بحكمه ولم يكن حكمه مشوبا بخطئه
لم يصح الفصح بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ ان يجيء
لغيره فاشارة ان لا يحمله المخاطب ولا ينكر حتى ان انكار يزيل باد في تنبيه
لانه لا يصح عليه وعليه هذا يكون موافقا لما في الافتتاح وهو ان طريق انما
يسلك مع مخاطب في مقام لا يصح على خطئه او يجب عليه ان لا يصح ثم انه
قد ينكر كل من الاصلين اخر احكام الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشارة لانه
المصليين ونكاهما بقوله **كقولك لصاحبك وقد ايت شيخا من عبيد ما هو**
المريد او اعتقده غيره اي اذا اعتقد ذلك النسخ غير زيد **مصر** على هذا
الاعتقاد **وقد ينزل المعلوم** منزلة الجهول لا اعتبار مناسب فيستعمل
اي لذك العلم **الثاني** اي النفي والاستثناء افراد اي حال كونه قصرا لفراد
نحو **وما محمد الا رسول** اي مضمون على الرسالة لا يتعد هذا هو النسخ من
الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم عالمون بكونه مضمون على الرسالة
غير جامع بين الرسالة والبراءة عن الهلاك لكنهم لما كانوا يعبدون هلاك امرائهم
نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياته اي الهلاك فاستعمل له
والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاستعظام بعظم هذا الامر في نفوسهم و
شدته حرصهم على بقاء النبي عليه السلام فيما بينهم حتى كانتهم لا يخطرون

هلاكة بالبال **اقبالا** عطف على قوله افراد اي او يستعمل في الثاني في حال
كونه قصر قلب **خون انتم الابشر مثلنا** تريدون ان تصدقونا عما كان يعبد
اباؤنا فاقونا بسلطان مبین فان مخاطبين بهذا الكلام وهم
الرسول لم يكونوا جاهلين بكونهم بشر ولا منكروين لذلك لكنهم
نزلوا منزلة المنكرين **لاعتقاد القائلين ان الرسول يكون**
بشر امع اصرا مخاطبين على دعوي الرسالة لان الكلام في القا
القائلين بهذا القول اعني انتم الابشر كانوا يعتقدون ان البشرية
تنافي الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطا منهم والرسول
المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعني الرسالة ففهم الكفار
منزلة المنكرين للوصف الاخر اعني البشرية بناء على ما افقدهوا من
التنافي بين الوصفين فقلوبهم هذه الحكم وعكسوه وقالوا انتم لا
بشر اي انتم مقصرون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تنافيها
ولما كان هذا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين
البشرية والرسالة وان مخاطبين مقصرون على البشرية والمخاطبون
قد اعتزوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان خون الابشر
ممكن فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اسما على جوابه بقوله **ولم**
اي قول الرسول مخاطبين **ان خون الابشر ممكن من باب مجازاة**
الخصم اي التماسي معه وارضاء العنان اليه والمساهلة معه بتسليم
بعض مقدما **تدليع** الخصم والخصم هو الزلة وهو العنصر وهو

الزلة هو من العنصر وهو الاطلاع **حيث يراد بتيكته** اي اسكات الخصم
والزامه **لا التسليم انتفاء الرسالة** فالرسول كانهم قالوا انما قلتم
انا بشر فلكم حق حق لا تنكرون ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى
قد مر الله علينا بالرسالة وهذا يصلح جوابا لآيات الرسل البشرية
لانفسهم واما آياتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم **هو**
دباب المناظرين ويمكن تقدير السؤال بوجه اخر وهو انه استعمل في قوله
ان خون الابشر المعنى والاستثناء ان مخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعون
والاول اوفق نحو اب المتن فلم يفهم مما اشتمل على تنقيح المعاني من قوله
المجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسول
عيسى عليه السلام ان انتم الابشر مثلنا وما نزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون
فقوله ان انتم الابشر قصر قلب على ما قورنا الان واما قوله تعالى ان
انتم الا تكذبون فالظاهر ايضا انه قصر قلب لانه مخاطبين وهم الرسل
يعتقدون انهم صادقون قطعوا وينكرون كونهم كاذبين لكن جملة
صاحب المتنازع على انه قصر قراد يعني الذي سماه المص قصريين
بناء على تلكه وهي ان الكفار يرمي للمخاطبين وينبئهم على ان قطعهم يكون
صادقين مما لا ينبغي ان يصلح عن العاقل البتة بل فاية امرهم ان يكونوا
من ردين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند السامعين
فقصروهم على الكذب وقصر نعيمين **وكقولك** عطف على قوله كقولك لصا
يعني ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكر مخاطب كقولك **انما هو**

احسب ان يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترفقه عليه اي ان يجعل
 من يعلم ذلك رفيقا مستقفا على ذلك الاخ والاوحي بناء على ما ذكرنا ان
 تكون هذا المثال من الاجلح اعلى مقتضى الظل لانه لما لم يشفق على اخيه فكما
 اخطأ فمن عم انه ليس باخيه لكنه غير مصر عليه ذلك **وقد ينزل المجهول منزلة**
المعلوم اي منزلة ما من سلبه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصير على ان كان
لا دعاء ظهري فيستعمله الثالث اي **انما هو قوله تعالى حكايه**
عنا اليهود انما نحن متطعون ادعوا ان كونهم متطعين امر ظاهر من شأنه
 ان لا يجهل المخاطب ولا ينكر **ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم**
موكد اجماعي اي من اجل الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعرف
 الخبر الدال على الحصر الذي هو تأكيد على تأكيد وتوسيط ضمير الفصل
 المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام
 مما له خطر والعناية اليه مصروفة ثم التأكيد بان نعم تصيب الكلام بما يدل
 على التفرع والتوحيج وهو قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرفين المربعة
 متساوية رباعية كما مر وثلاثية كما شتر اكل الثلاثة الاول فانه دلالة على الحصر
 بالوضع والثلاثة الاخيرة في انه لا تنصيص فيها على الملبت والنفى بل على الملبت فقط
 وثلاثية كما شتر اكل الآخرين في صحة الجامعة مع لا العاطفة **ومن يدعي انما على**
السطف انه يحفل منها اي انما السطفان اعني الالبات للمد كونه واليق
 لما سواه **مع** خلاف العطف فانه يفهم منه او الالبات نعم التي نحو زيد
 قائم لا قاعدة او على العكس نحو ما زيد قائما بل قاعدة وتحفل الحكيم معاً

ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم الحصر او لا الامر كما في العطف **وا**
مواضعها اي من افع انما التعريض نحو **انما يتدكر اولو الاباب فانه**
نص بان الكفار من طغيانهم كالبهايم فطرح النظر والتأمل منهم كطرحه
منها اي كطرح النظر من البهايم قال الشيخ لعلم انك اذا استقرت وجدتها
 اقوي ما يكون واعل ما يري بالقلب اذا كان لا يبراد بالكلام بعد هانف
 معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانما تعلم قطعا ان ليس قطعا ان
 ليس العرض من قوله تعالى انما يتدكر اولو الاباب ان يعلم السامعون ظاهر
 معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من طغيانهم كالبهايم **ثم الحصر**
كما يقع بين المبتدأ والخبر كما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام
الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الامر او ما ضرب
 عمر الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيد الامرهما وما اعطيت درهمها
 الا زيد او كذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول مع نحو ما قام
 زيد الامر والدار وما نام الماي الليل وما ضربته الا اللاديب وما طاب الا
 ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني
 رجل الا فاضل وما جاءني احد الا احسوك وما ضربت زيد الامر
 وما سلب زيد الا ثوبه **ففي الاستثناء يوحى المقتضى عليه مع ادخال**
استثناء كما شري في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل
 المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا القياس البواقي فنرجع في التحقيق
 الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا في غير

حقيقى افراد او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك **وقل تقدم بها**
بحالها اي جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور
 حال كون المقصور عليه والاداة بحالها وهوان يكون الاداة مفقداً من على
 المقصور عليه والمقصود عليه بلها **ما ضرب الامر زيد** في قصر الفاعل
 على المفعول والتقدير **ما ضرب زيد الامر ما ضرب الامر** زيد في قصر
 المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب زيد الامر الامر الذي ومنه قول الشاعر
 لا استهي باقيم الا كارهها باب الامر وكاد فاع الحاجب وقوله كان لم يمت
 سواك ولم يرق على احد الا عليك النوايح وكذا اساس الجملات وانما قل ذلك **لا**
ستلزم ام قصر الصفة قبلها لان الصفة المقصورة على عمر في الاول
 هي الضرب المستند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب
 المتعلق بعمر ولا مطلق للضرب فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني
 ليستتم تلك الصفة وانما جاز مع القلة لانها في الحقيقة مامة تذكر المتعلق في الآخر
 وانما قال بحالها اخيراً من تقديمها مع ان التماسا عن مكانها بان تؤخر
 اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب زيد الامر ما ضرب
 عمر الامر زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تأخير الاداة عن المفعول
 وفي ما ضرب عمر الامر ما ضرب زيد الامر بتقديم الفاعل والاداة على المفعول
 لكن مع تأخير الاداة عن الفاعل فانه من منع ملائمة من خلال المعنى والتعكاس للمقصود
 فالضابطان للمقصود عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كانا متاخرين
 عن المقصور كما هو السابع او متقدمين عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمها

بحالها ايضا مما منع بعض النحاة وقالوا لظرف في قوله تعالى وما من ذك
 انفع الا الذي هم الاذ لنا بادي الرأي منصوب بمضمر اي انفعول في بادي
 الرأي وكذا باب الامر في البيت الاول اي لا استهي باب الامر والنوايح
 في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي قامت النوايح وفيه بحث لان الفصل الاول
 يبقى بلا فاعل وامتناع الضمير لا يخرج عن تعسف نعم يصح هذا فيما
 ان اقدم المرفوع واخر المنصوب ومنه هذا قيل ان عمر في قولنا ما ضرب
 الامر زيد عمر منصوب بمضمر كما نه قيل ما ضرب الامر زيد ثم قيل في ضرب
 فصيل عمر اي ضرب عمر اقال المصنف وفيه نظر لاقتضاء القصر في الفاعل
 والمفعول جميعا وذلك لكون من ضرب له بها مة استفهام عن جميع من
 وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيد او عمر او بكر افسيل لك من ضربت
 فقلت زيد لم يتم الجواب حتى تأتوا بجميع فعلى هذا لا يكون غير عمر
 في المثال المذكور مصر وبالعقيد ولم يقع ضرب الامر زيد فيكون القصر في الفاعل
 والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فتعوا ذلك لاقتضاء قائلين
 ان الفصل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن
 ان يقال انما يلزم اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا وتنتج صحة هذا
 الكلام في غير هذا المقام **وجوب الجمع** اي السبب في اداة النفي والاستثناء
 القصر فيما بين البتة او الخبر والفاعل والمفعول او غير ذلك **ان النفي**
في الاستثناء المفعول هو الذي ترك فيه المستثنى منه فخرج الفعل الذي قبله
 وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقتضى هو مستثنى منه

لأن الأخراج الخارج يقتضي مخرجاً منه **عام** لئلا يؤول المستثنى من
 فيتحقق الخارج ولئلا يلزم التخصيص من غير تخصص قال صاحب الفتح
 لذلك ترانا في علم النحو نقول تأتي الضمير كانت في قراءة أبو جعفر ان كانت
 الأصح بالرفع ساكنهم وفي بيت دي الرقة وما ثبتت الأضلاع الجراح
 للنظر في ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقضاء المقام معني شيء من الأشياء وفيه
 اشكال وهو انه اذا فرغ العامل لما بعد الأبان حذف المستثنى منه فلا ضمير
 في الفعل أصلاً فالأحسن أن يقال تأتي الفصل كما في الكشاف ولعل صاحب
 الفتح نظر إلى الأصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه للفتن
 والافتيك يسند الفعل للشيء الفاعل المراد منه وقوع الفصل وإذا كان الفاعل
 حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور في الفعل ضمير عائذ اليه لا في
 قولهم إذا كان عند أفاتي فان اسم كان ضمير عائذ لما نحن عليه وكقولهم تعالى
 لا يحبون الذين يفرجون بما اتوا فمن قرأ بالياء فان فاعله ضمير عائذ لما
 حاسب لا متناع حذف الفاعل فعلى ههنا مذهبه تكون هذه مثلاً ما قام
 الأند بذكر الضمير العائد لأحد لكن التزم في هذا القسم الإبدال والرجوع
 النصب لاسقاط المستثنى من اللفظ بالكلمة والاقتصار على ضمير العائد
 إلى ما ليس في اللفظ وانظر في العامل إلى المستثنى **مناسب للمستثنى**
في جنسه بان يقدم في نحو ما ضرب الأزيد ما ضرب أحد وفي نحو ما كسوة
 الأجيبة لباساً وفي نحو ما جأ في الأراكيا كائناً على حال من الأحوال وفي ما سرت
 اليوم الجمعة وقفاً من الأوقات وفي ما صليت في المسجد في مكان من الأماكن

وعلى هذا القياس ولا يصح تفسير المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى
 منه بحث يصح إطلاقه على المستثنى إذ ليس المقدر في ما كسوة الأجيبة
 شيئاً مع صحة املاقه على الحقيقة وكذا في سائر الأمثلة المذكورة بل
 المراد احضار ذلك **في صفته** يعني في كونه فاعلاً او مفعولاً او ظرفاً او
 حالاً او غير ذلك وإذا كان الشيء متوجهاً إلى هذا المقدم العام المناسب
 للمستثنى في جنسه وصفته **فأذا الوجوب منه** أي في ذلك المقدم شيء
بالجاء القصير ضرورة بقاء ما عدا ذلك الشيء على صفة الانتفاء
 وأعلم انه قد يقع بعد الألفي الاستثناء للرفع للجملة وهي ما جزمته
 نحو ما زيد الأيقوم أو صفة نحو ما جاء في منهم رجل الأيقوم ويقعد
 أو حال نحو ما جاء في زيد للأيقوم وكثيراً ما يقع الحال بعد
 ما مضى مجزاً عن قد والواو نحو ما أتته الأثافي وفي الحديث
 ما بين السيطان من بني آدم ما أتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد
 لزوم تعقيب مضمون ما بعد الألفيها فأنسبه الشرط والجاء
 هذا الحال ما يقارن مضمونه لمضمون عامله الألفي وأول العزم في
 القدس أي ما ليس السيطان من بني آدم من جهة تغير النساء المأثور ما
 على أتاهم من قبلهم كقولهم خرج الأمير بعد صفر صابداً أبعد جعل
 المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل **وفي أمثلة نحو المقصود عليه**
تقول الماضرب زيد أي فالقيد الأخير ما وقع بعده بمنزلة الواقع
 بعد الألفيكون هو المقصود عليه **والجوز تقديمه** أي تقديم المقصود عليه

عليه غير اللباس فإنه إنما جاز في النفي والاستثناء على قوله لعدم
 اللباس بناءً على أن المقصود عليه هو المذكور بعد الاستثناء فقدم على
 المقصود أو أخر عنه وهذا ليس بالأمد كون بل الكلام منتهى المعنى
 فلو قلنا في أنما ضرب زيد عمراً أنما ضرب عمراً زيداً انعكس المعنى
 بخلاف ما إذا قلنا في ما ضرب زيد الأعمى ما ضرب الأعمى زيداً فإنه
 يعلم أن المقصود عليه هو المذكور بعد الاستثناء فقدم على المقصود
 وهو أن تقدم المقصود عليه جاز إذا كان نفس التقدير مفيداً
 للمقصود كما في قولنا أنما زيد ضربت فإنه لمصر الضرب على زيد قالها
 أبو الطيب أساميا المزدحم معرفة وإنما لذة ذكرنا هاهنا ما ذكرنا
 في اللذة ويمكن للعواب بان الكلام فيما إذا كان المقصود مستفاداً من
 وهذا ليس كذلك **وغيره كالأداة الضمنية** أي قصر الموصوف
 على الصفة وقصر الصفة على الموصوفين أو إذا وقع لهما وتعييناً نقول
 في قصر ما زيد غير شاعر أو ما زيد غير قائم قلباً أو في قصرها
 ما شاعر غير زيد بلا اعتبار من بحسب المقام وفي امتناع **بجامعة**
 كالعاطفة نقول ما زيد غير شاعر لا ممتنع ولا ما شاعر غير زيد لا ممتنع
 لاستفاء شرطها لكون منفيها منفيها قبلها بغيرها من كل انتفاء **الباب**
السادس النساء النساء قد يقال على الكلام الذي ليس كنسبة
 خارج تطابقه أو لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم أعني الفاعل
 الأساق كالأخبار والمراد هنا هو الثاني لأنه قسمه إلى المطلب وغيره

لام

وقسم الطلب إلى التمني والاستفهام وغيرهما وأراد بها معانيها المصنوعة
 لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا الظهور
 أن لست مثلاً موضوع لفادة معني التمني وكذا البولي ولا يتوهم
 أن هذا يقتضي كون البحث عن غير أحوال اللفظ لأن المقصود
 يتجلى إليه آخر الأمر فلا إنشاء ضربان طلب كالأستفهام والامر
 والنهي ونحو ذلك وغير طلب كفعال المقارنة وأفعال المدح والذم
 وصيغ العقود والقسم ولعل قريب وكلمة الخبرية ونحو ذلك
 المقصود بالنظر هنا هو الطلب لا اختصاصه بمن يدايحاً لم يذكر
 في بحث الخبر وكان كثيراً من النساء لا اختصاصه بمن يدايحاً
 الغير الطلبية في الأصل أخبار تطلق المعنى الإنشاء ولهذا قال
 صاحب المفتاح أن السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب والإنشاء
أن كان طلباً استدعياً مطلوباً غير حاصل وقت الطلب لا امتناع
 طلب الحاصل والغرض أن جميع أنواع الطلب يستدعي ذلك حتى
 إذا كان المطلوب حاصلًا امتنع إجراءه على معنيها الحقيقية
 ويقول منها بحسب القرائن ما يناسب للمقام **وأنواعه كسبعة**
وهي على ما ذكره المص خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء
 لأنه إما يقتضي كون مطلوبه ممكناً أو لا الثاني التمني والاول أن كان
 المطلوب به حصول امر في ذهن الطلب فهو الاستفهام وإن كان المطلب
 حصول امر في الخارج فإن كان ذلك الامر انشاء فعمل فهو النهي وإن

كان نبوة فان كان باحد حروف النداء فهو النداء ولا فهو الامر منها
التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المجبة واللفظ الموضوع له
ليست ولا يستلزم ان كان التمني لان الانسان كثيرا ما يحب المحال
ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيد ايجي وقد يكون محالا
كما تقول ليت الشباب يعود لكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون كذلك
توقع وطاعة في وقوعه والاضمار ترجيا ويستعمل في فعل او عسى
ولما ذكرها هو موضع التمني اسما لم ما يستعمل في التمني بحال افعال
وقد ينتمي بل نحو هل كي من شفع حيث يعلم ان لا شفع لانه جنة
تمنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا العلم في
استدعاء الاستفهام الجمل نبوة وانتفاء النكسة في التمني بهل والعرف
عن ليت هو ابراز التمني لكمال العناية بحصوله في صورة المأمور الذي
الجزم بانتفاءه وقد ينتمي بل نحو لو تأتيتي فتحدثني بالنسب
على تقدير فان تحدثني فان المضرب قرينة على ان لو ليست على أصلها
اذ لا ينصب المضارع بعدها على الظاهر ان واما ينضم ان في جواب
الاسماء الستة والمناسبات للمقام ههنا هو التمني وكما يفرض بلوغ غير
الواقع واقعا كذلك يطلب بليت وقوع ما لا طاعة في وقوعه وقيل
انها التي تجي بعد فعل فيه معنى التمني نحو وددت لو كنت ههنا وهي
حرف مصدرة وكثيرا ما يستغني بها عن فعل التمني فينصب الفعل
بعدها نحو لو كان لي مال فاحج اي اود لو كان لي مال قال الله تعالى

لوان لي كره فاكون من الحسنين قال السكاكي كان حروف التمني
والخصيص وهي هلا ولا بقلب الباء ههنا ولو الاول ما يلي
منها اي كانها مأخوذة من ههنا ولو اللين للتمني حال كونها مركبتين
مع لا وما المنزلة تنضمها على لقوله مركبتين والتضمين جعل
الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا
لذلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب والترامه جعل ههنا
ولو متضمين معنى التمني ليتولد على تضمينها يعني ان الغرض من
تضمينها معنى معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد منه اي
من معنى التمني للتضمين هما آياه في الماضي التمدد نحو هلا اكرمت
ولوما اكرمت على معنى ليتك اكرمت قصد الى جعله ناد ما على ترك الاكرام
وفي المضارع التخصيص نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم
قصد الى جنة القيام ومع هذا فلا تخلو عن ضرب من التوبيخ في
اللوم على معنى ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله
لتضمينها مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني
وهذا وان لم يكن مصر حانية في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه
قال الله تعالى لوان لي كره فاكون من الحسنين قال السكاكي كان حروف
التمني والخصيص وهي هلا ولا بقلب الباء ههنا ولو الاول ما يلي
مأخوذة منها اي كانها مأخوذة من ههنا ولو اللين للتمني حال كونها مركبتين
مع لا وما المنزلة تنضمها على لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء

في ضمن الشيء تقول فتمت الكتاب كذا اياها اذ جعلته متضمنا للكتاب لا اياها
 يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزام جعله هو لولم متضمنين **معنى**
التمني ليتولد عنه لمتضمنها يعني ان الغرض من تضمينها معنى التمني
 ليس افادة التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني لمتضمنين هما اياها
في الماضي السنديم نحو هلا كرمك زيد ولو ما كرمته علي معنى ليتك كرمته
 قصد لا جعله نادما علي ترك الاكرام **وفي المضارع التخصيص نحو**
هلا تقوم ولو ما تقوم علي معنى ليتك تقوم فصلا الي حصة علي القيام
 ومع هذا فلا تخلو عن ضرب من التوبيخ واللام علي معنى ما كان يجب
 ان يفعله مخاطب قبل ان يطلب منه فصوله لمتضمنها مصدر مضارع الي
 المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا ان يكن مقترنا به
 في لفظ المضارع لكنه حاصل معناه لانه قال كرمته مع ما اوله للمزيدين
 مطلوب اياها التزام التركيب التنبيه علي الزام هل ولو معنى التمني وهذا امر
 مستعير بان هذه اما تقع في بعض النسخ لمتضمنها ليس علي ما ينبغي وكذا
 قوله ليتولد ايضا محصور كلام المضارع حيث قال اذا قيل هلا كرمته
 زيدا فكان المعنى ليتك كرمته منه مشوذا منه معنى السنديم وانما
 لم يجعل تركيهما من اول الامر لمتضمن معنى السنديم والتخصيص من غير
 معنى التمني جريا علي مقتضى المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للمضي
 ومتني ما مضى يناسب السنديم وما يستقبل السؤال والتخصيص
 وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لا ختمال ان يكون

منها حرفا موضوعا للتنديم والتخصيص من غير اعتبار التركيب فان التصرف
 في الحروف مما ياباه كثير من النحاة **وقد يمتني بلعل فيعطى حكم ليت**
 وينصب في جوابه المضارع علي انها ان **نحو اعلني حجج فارزورك بالنصب**
بعد المرجع عن الحصول فيسبب بعله عن الحصول اسبب للمحال في
 المكثات التي لطاعية في وقوعها فيتولد منه التمني لما من من ان طلب
 محال او ممكن لا طبع في وقوعها بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء الوثوق
 بحصوله من ثم لا يقال لعل الشمس تغرب وتدخل في الارقباب الطبع
 والاستفاق فالطبع ارتقاب المحبوب نحو اعلك تعطينا والاستفاق
 ارتقاب المذموم نحو اعلني اموت الساعة وبهذا اظهر ان الترجي ليس بطلب
ومنها اي من انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة في الذهن
 فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين اول وقوعها محصور
 هو التصديق والآخر التصور **والالفاظ الموضوعية لا الهية وهما**
ومن واما وكيف واين واي ومتي وايا فبعضها مختص
 بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء
 منها بل يعم القيلين وهذه الاعسام صارهم فقطعة للنسب وقال
فالمنع لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا
 معنى الحكم والاستناد وما يجري مجراها **القولك اقام زيد وازيد**
 فانه عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب وتطلب تعيينها
او التصور اي ادراك غير النسبة **القولك** في طلب تصور الاستدلال

ادرس في الاناء ام غسل فانك تعلم ان في الدعاء شيئا والمطلوب تعيين
 وفي طلب تصور المسند **في الخافية** **دبتك ام في الرزق** فانك تعلم ان
 الدبش محكوم عليه بالكيونة في الخافية او الرزق والمطاهو التعيين فالطلب
 في الجميع ذلك معلوم بوجه اجمالي وتطلب بالاستفهام تفصيله **ولما**
 اي والحكي المنة لطلب التصور **لم يقبح** في طلب تصور الفاعل **ازيد**
قام كاقبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول **فما عرفت**
 كما قبح هل عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق
 بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محقق بخلاف المنة فانها
 تكون لطلب التصديق وتعيين الفاعل او المفعول وهذا اظهر واعلم
 عرفت واما في زيد قام فلا اذ لا ثم ان تقديم المرفوع يستدعي التصديق
 بنفس الفعل غاية انه محتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجب ان
 يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكفي تقديم زيد للاهتمام ونحوه
 ويدل على هذا انه علق قبح هل زيد قام بان هل عني قد جاء به مختص
 بطلب التصديق كاسم مجيء **والسؤال عنه** بما اي الذي يسأل عنه **الامر**
هو ما يليها كالفعل في اضربت زيد اذا كان السك في نفس الفعل العيني
 الضرب الصادر من المحاطب الواقع على زيد وادرت بالاستفهام ان تعلم
 وجوده في علم هذا لطلب التصديق بنفس الفعل منه واذا قلت اضربت
 زيدا ام اكرمه فهو لطلب تصور المسند اضرب هو ام اكرام والتصديق
 حاصل بنحو واحد في مثل هذا احتمال ان يكون لطلب التصديق

يكون لطلب تصور المسند ويقتضيهما بحسب القرابين فتعقوب كما عرفت
 من الكتاب الذي كنت تكتبه سوال عن وجود نفس الفعل ونحو الكتب هذا
 الكتاب ام اشترينه سوال عن تعيين المسند وبهذا انظر ان كلامه
 المعنى لا يخفى عن تعسف **والفاعل في انت ضربت زيد** اذا كان
 السك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب زيد **والفعل في زيد**
ضربت اذا كان السك في المفعول وهو مع القطع بوقوع ضرب زيد **والفعل في زيد**
 وكذا اسائر المتعلقة نحو في الدار صليت وايوم الجمعة سرت وانا يا
 ضربت واد ابا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دليل العجز وما يورد
 ذلك انك تقول قلت شعرا قطا رايت اليوم انسانا فيضج ولا يصح ان
 تقول انت قلت شعرا قطا انت رايت انسانا اذا لا معنى للسؤال عن
 الفاعل فهو في مثل هذا الخان ذاك انما يتصور اذا كانت الاوسان
 الفعل مخصوص بخوان تقول من قال هذا الشعر ومن في هذه الدار وما شبه
 ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قيل شعرا على الجملة وروى
 انسان على المطلق فحال ذلك فيه لا يفسر مما يقتضيه هذا دون ذلك
 حتى يسأل عن فاعله **وهل لطلب التصديق بحسب** وقد دخل على الجملتين
نحو هل قام زيد ومن عمر وقاعد اذا كان للطلب التصديق بحصول القيام
 لزيد والقعود لعمر **ولما** اي اختصاصها بطلب التصديق **امنت**
زيد قام ام عمر وان وقوع المفرد بعدام دليل على كونها متصلة وام المتصلة
 لطلب تعيين احد الامر من مع العلم بنسب اصل الامر فهو لا تكون الا لطلب

النصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس لا يطلب التصديق
فبينهما ما منع فيمنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام
فانما يقبح ولا يمنع لما سمي فان قلت التصديق مسبوق بالنصور فليكن
يصح طلب النصور مع حصول التصديق في ام للصلة نحو زيد قام ام
قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين
والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير النصور السابق على التصديق
لانه النصور بوجه ما وقع **هل زيد اضرب لكون التقديم يستلزم**
حصول التصديق بنفس الفعل فتكون هل طلب الحصول الحاصل وهو
واما الوجه لاحتتمال ان يكون زيد امفعول فعل محذوف يقصر الظاهر
مثل ضربت زيدا ضربت لكنه يفتح لعدم استقلال الفسر بالضمير وقيل
يمنع الاحتمال ان يكون التقديم مجرد للاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لانه
لا وجه حينئذ لتبسيط سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا
يوجب ان يفتح وجه الجيب انتهى على قصد اللفظ في دون الاختصاص
ولا قائل به **دون ضربه** اي لم يفتح مثل زيد اضربه **لجواز تقديم الفسر**
قبل زيد اي مثل ضربت زيدا اضربه بل هذا الوجه لانه الاصل تقديم الفعل
على المفعول فلا يستلزم حصول التصديق بنفس الفعل فتكون هل طلب
التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين في النجاة انها مع وجود الفعل
في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسر الظاهر فلا يجوز
اختيار اهل زيد اضربه بل لانه لا يتأخر لفظا **وجعل السكاكي**

هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستلزم حصول التصديق بنفس
الفعل لما سبق وان اعتبر التقديم والتأخير في نحو رجل عرف ولجب وان
اصل عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسم النجوى الذين
ظلموا وانما الحكم بلا مشاع لاحتمال ان تكون رجل فاعل فعل محذوف
ويلزمه اي السكاكي **ان لا يفتح هل زيد** عرف لانه تقديم المظهر المعرف
ليس للتخصيص حتى يستلزم حصول التصديق بنفس الفعل على ما
مع انه يفتح باتفاق النجاة ما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل
زيد خرج على تقدير الفعل فتصحح للوجه القبيح البعيد لانه سابع
حسن وهما نظره هو ان الاسم لزوم ذلك لجوار ان تكون قبيحا لعله
اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فتعانية
ما في الباب الخليلي على ما ذكره السكاكي فتح هل زيد عرف لانه يلزم
عدم قبحه **وعلى غيره** اي غير السكاكي **فبهما** اي فتح هل رجل عرف
وهل زيد عرف **بان هل يعني** **فدفع للاصل** واصله اهل تقوله اهل
عرفت الدار بالغيرتين **وتنكر الهمزة قبلها كالتنوين ونحوها في الاستفهام**
فاقيمت هي مقام الهمزة وتطلقت عليها في الاستفهام وقد مر لو ان
الافعال فلذا اما هي مع عناها فان قلت هذا يقتضي ان لا يفتح او يفتح
دخولها على الجملة الاسمية التي طرأها اسمان نحو هل عمرو قاعد ولا
فما الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها
اذا رأت الفعل في خبرها قد كثر عهدها بالحي وحتت الالف

المألوف ومناقضه ولم يرض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا كان
 في خبرها فانها نسبت عنه **وهي** اي هل **تخصيص المضارع بالاستفهام**
 بحكم الوضع كالسين وسوف **فلا يصح مثل تضرب زيد او هو يضربك**
كما يصح تضرب زيد او هو يضربك يعني انه لا يصح استعمال هذا
 اثبات الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال
 المزة فيه وذلك لان هل يخص المضارع بالاستفهام فلا يصح انكار الفعل
 الواقع في الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك يكون قرينة على
 ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب
 في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك وقال في ان يكون الضرب واقعا
 في الحال وعلم ان هذه الامتناع جارية فيما اذا دللت القرينة على المراد انكار
 الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة معالية كما في
 هذه المثال او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وكفى
 ان تضرب اباك واتسم السلطان فانه لا يصح وقوع هذا الموضع في
 هذا اظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يقع
 بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل وانما
 ههنا ممنوع لا يري الصحة قولنا سيجي زيد راكبا وسأضرب زيد راكبا
 بين يدي الضرب قال الحاسي سأغسل عني العار بالسيف جالبا على فظا
 الله ما كان جالبا وفي التنزيل سيد حلون جهنم داخرين واوجب في هذا
 ان بعضهم لما سمع قول الصحابة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن

عن علامة الاستقبال لما سئل في بحث الحال فهم منه ان الفعل
 المقتيد بالحال يجب تجريده عن حروف الاستقبال فلا يصح تقييد
 هل تضرب بالحال واورد قول الصحابة دليلا على كلامه وهو ينادي
 على خطائه ولم ينقل من احد امتناع سفسد الفعل المستقبل بالحال
 ولعمري ان البعض لا مثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان يشتغل به كذا في
 على القاصرين ان يعصوا فيه من غير تأمل ويأخذوه مذمبا **والاختصاص**
التصديق بها اي تكون مقصورة على طلب التصديق وعدم بعضها الغير
 التصديق كما يقال غصك بالعبادة بمعنى لا تغبد غيرك **وتخصيصها بالمضارع**
بالاستقبال كان لها من زيد اختصاصا كون زمانيا اظهر ما موصولة وكونه
 مبتدأ جبره اظهر زمانيا خبر لكون اي بالشئ الذي زمانية اظهر **كالفعل**
 فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل
 بعرضه له اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها بالمضارع بالاستقبال لذلك
 فظاهر ان المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق
 لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والاثبات انما يتقيد
 بالصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الالذات التي هي
 مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات ذات فيما مضى وفي الحال
 فيما مستقبل **ولهذا** اي ولان لها من زيد اختصاص بالفعل **كان قبل**
انتم تسكرون ادل على طلب السكر من قبل تسكرون وفعل انتم تسكرون
 مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل لحدوث **لان ابراهيم ما يستجد**

في معرض الثابت **ادل على كمال العناية بحصوله** من ابقائه على صله
كما في هل تشكرون ولا نها داخله على الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون
لا نها داخله على الفعل قد يراد انتم فاعل فعل محذوف يقتضيه الظاهر
وايضاً هل انتم تشكرون ادل على طلب الشكر **فانتم ساكرون وان**
كان للتبيين باعتبار كون الجملة اسمية **لان هل ادعي للفعل من الزمته**
فتكره معه اي ترك الفعل مع هل **ادل على ذلك** اي على كمال العناية بحصول
ما يستجده **ولهذا** اي وان هل ادعي للفعل من الزمته **الاجتناب هل**
زيد منطلق الامر باليلخ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات والبراز
ما يستجده في معرض الوجود بخلاف غير اليلخ فانه مما لا يفرق بينه وبين
هل ينطلق زيد وكان الاولى به ان يدخله على الفعل كما هو اصله **وهي**
اي هل قسما بسيطة وهي التي تطلب بها وجود الشيء او الوجود
همه كقولنا **هل الحركة موجودة** او لا موجودة **ومركبة وهي التي تطلب بها**
شيء لشيء او الوجود له كقولنا **هل الحركة دائمة** اولادائمة فان المط
وجود الدوام للحركة او الوجود وقد اخذ في هذه شيان غير الوجود
وفي الاول شيء واحد فلذا كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود في
البسيطة محمول وفي المركبة رابطة **والباقية** من الفاظ الاستفهام قد
في انها **تطلب النص فقط** ويختلف مزجته ان المط بكل شيء منها نقول
شيء لشيء **فيطلب بها شرح الاسم كقولنا ما الغشاء** طالبا ان يشرح
هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لا يبي معنى وضع فيجاب بايراد لفظ

وجود

اسم سواء كان من هذه اللغة او من غيرها **او ماهية للشيء** اي حقيقة
التي هي ما هو كقولنا **ما الحركة** اي ما حقيقة مشتمل هذا اللفظ فيجاب
بايراد ذاتياته والجنس والفصل **وتقع هل البسيطة والمرتبة**
اي بيروم التي لشرح الاسم والتي تطلب الماهية بمعنى مقتضى الترتيب
الطبيعي ان يطلب اولاً شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ما
هيته وحقيقة لانه من الاعرف مفهوم اللفظ استحالة منه طلب وجود
ذلك المفهوم في نفسه ثم من الاعرف انه موجود استحالة منه طلب حقيقة و
ماهية او المعدوم له ماهية له ولا حقيقة لانه الماهية ما يكون
الشيء هو والمعدوم له هوية له والفرق بين المفهوم والاسم بالجملة وبين
الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خواصها
فهم فماتما وقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالماً باللغة
واما الحد فلا يقف عليه المرئاض بصناعة المنطق فالوجودات
لما كان لها مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب
الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها
حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان
يعرف ان الذات موجودة حتي ان ما يوضع في اول العالم من حدود
الاشياء الذي يبرهن على وجودها في اشياء العالم انما هي حدود
بحسب شرح الاسم ثم لما اثبت وجودها وبرهن عليه صار تلك الحدود
بعضها حدودا بحسب الذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ في الشفا

فنعلم ان الجواب الواحد جائز ان يكون حدا بحسب الاسم وبحسب
الذات بالقياس الى شخصين وبالقيااس الى شخص واحد وفي
وبين العارض المستخص الذي العالم اي يطلب بمن الامر الذي يعرف
لذي العالم فيفيد شخصه وبقيته **كقولنا من في الدار** فانه يجاب عنه
من يد ونحوه مما يفيد شخصه وبقيته واما الجواب بنحو رجل
فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان ولحق فلان وما شئت ذلك فاما
يصح من جهة ان المخاطب يفهم منه الشخص بحسب اختصاص الاصاف
في الخارج في شخص وان كانت تلك الاصاف نظرا الى مفهوماتها كليات
وقال السكاكي يسال بماعن الجنس نقول ما عندك اي اية اجناس
الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عند الله
والحقيقة تحق ما الكلمة اي اية جنس من اجناس الالفاظ هي
جوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم اي اية اجناس الكلمات هي
جوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن باحد الارمنة للشيء
او عن الوصف نقول ما زيد وجوابه الكر من ونحوه وفي الحديث
سيرها فقد سبق المفرد دون قيل وما المفرد دون يا رسول الله
فقال الذكرون الله كثير والذكورات ويسال **بمن عن الجنس**
من في العالم نقول من جبريل اي ابشر هو ام ملك ام جبريل
نظر اذا لم انه للسؤال عن الجنس وانه يصح في جواب من جبريل
ان يقال ملك بل جوابه ملك يأتي بالوحي الى الرسل ونحو ذلك

يفيد للسامع شخصه وبقيته واما ما ذكره السكاكي في قوله
تعالى حكايه عن فرعون فمن يكايها موسى ان معناه ابشر هو ام ملك
ام جبريل ففساد يظهر من جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء
خلقته ثم هدي فانه فلا جاب بما يفيد بقيته وشخصه علي ما ذكرنا
ويسال **باي عما يميز احد النساء كين في امر يعقهما نحو اي الف**
خير مقام اي اخن ام اصحاب محمد علي فان الكافين والمؤمنين
وهم اصحاب محمد عليه السلام قد استركوا في الفرقية فسالوا عما يميز لهم
عن الاخر والامر العام المسترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه اي هو
قوله في المصاح يقول القائل عندي ثياب فتقول اي الثياب هي
فتطلب منه وصفا يميزها عندها كعما يشار بها في النبوة قيل انه
اذ اضيف الى مسأله اليه كقولنا ايهم يفعل كذا الجواب اسم متضمن
للاشارة العسية او اسم علم واذا اضيف الى كلي فاجوابه كلي مميز
وعلى الجملة هو طالب للتمييز ويسال **بكم عن العدد نحو سل بني**
اسرائيل كم اتيناكم من آية بينة اي كم آية اتيناكم ام ثلثين ام
غير ذلك والعرض من هذا السؤال التقرير فلا استفهام استفهام تقرير اي
حمل المخاطب على الاقرار ومراية ميتينها من ياد من قالوا اذا اختلفوا
بينه وبين ميمته بفعل متعد وجب زائدة مرفقة لئلا يلتبس بالفعل
كما مر في الجزية وذكر بعض المحققين من الحاجة ان ميمته الاستفهامية
لم اعثر عليه محرمين في نظم وله نثر ولا دل على جوان كتاب من كتب

الحق واقول سألني اسراسلكم آيتناهم من آية بيته ويسال **بكيف من**
الحال وبان عن المكان وبمعي عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا و
 بايان عن الزمان للمستقبل قيل **وسهل في مواضع التخصيص** **سأل**
ايان يوم الدين واني يستعمل نداء بمعنى كيف ويجب ان يكون
 بعد فعل نحو **فانوا اخركم اني سئتم** اي علي اي حال وفراي شق
 امر ثم بعد ان يكون الماقي موضع الحدث ولم يحى اني زيد بمعنى كيف
 هو **واخرى بمعنى فرائي نحو اني لك هذا** اي فرائي لك هذا الزرق
 الا في كل يوم وقوله يستعمل السعاسر بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين العينين
 وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا وايضا قد ذكر بعض النحاة
 اني بمعنى ابن الا انه في الاستعمال يكون مع مرطاهن كما في قوله فرائي
 عشرون لنا من اني او مقادير كقوله تعالى اني لك هذا اي من اني
 من اين فقال المص ان يستعمل بمعنى فرائي سواء كان ذلك عن جهة
 اصنام من او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب البصيرة
 كهل وبعضها مختص بطلب النصور كسائر الاسماء الاستفهامية و
 بعضها مشترك بينهما كالامر فانها تجيء لطلب النصور والتبصير
 لعرفتها في الاستفهام ولهذا يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام
 سوى الامر كقوله تعالى ام هل يستوي الظلمات والنور وقوله تعالى
 ام من هذا الذي هو جليلكم وقوله تعالى ام ما اكنتم تعملون وقوله
 ام كيف ينفع ما تعطى العلو في بريمان انك اذا ما ظن بالاجر وامهنا

بمعنى بل التي تكون للاستفهام في الكلام الى اخره غير اعتبار استفهام
 كما في قوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو هين ولهذا يدخل
 ما قيل في قوله اكنتم باياني ولم يحيطوا بها علما ام ما اكنتم تعملون
 من ان ام ان كان منصلة فشرطا ان يليها احد المستويين والاخر يلي
 الامر وهذا اليس كذلك وهو ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل
 والامر فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ لا يستفهم عن
 الاستفهام ولا حاجة الي ما قيل في الجواب من انها منصلة والغير
 اكنتم ام لم تكنوا واذا لم تكنوا فاتي شيئا كنتم تعملون **ثم ان هذه**
الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مائنا
 للقيام بمعنى الفرائي وبحسب كيفية هذا المجاز وبيان ان من
 اي نوع من انواعه مما لم يحسم احد حوله **كالاستبطاء نحو** **وعونك**
 ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين امنوا معه من نصرا له
 ويست السقط الايام وفيك وفيهم ثقلنا ركاب وتامل ان يكون لنا
 اوان **والمتعجب نحو** **ما لي اري الهدى والنبي على الضلال نحو**
فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسي الادب الماؤدب فلانا
اذا لم ذلك والنقص قد يقال النقص بمعنى التحقيق والتبصير
 قد يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجملة اليه وهو
 الذي قصه المص ههنا **بايان والمفرد به الامر** اي بشرط ان يلي
 الامر ما حمل المخاطب على الاقرار به **كامر** في حقيقة الاستفهام

من اياته المسئلة عن الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تجعله
علي الاقرار بالفعل وانت ضربت في تقرر بالفاعل واذا اردت
في تقرر بالمفعول وكذا البريد ضربت واذا كبا ضربت وغير ذلك و
مما جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى حكاية انت فعلت
هنا بالهتاء بالبرهيم اذ ليس مراد الكفار جملة على الاقرار بان كسر
الاصنام قد كان بل على الاقرار بان منه كان كيف وفلا شأنه بالالفعل
في قولهم انت فعلت هذا او قال رجل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقدير
بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل واعترض المص على بانه يجوز
ان يكون الاستفهام على امله اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا
عالمين بان ابراهيم عليه السلام هو الذي كسر الاصنام حتى يتبع جملة على
الاستفهام ولجيب بانه يدل عليه ما قبل الآية وهو انه عليه السلام قد
حلف بقوله ناسه لا اكدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما راوا
كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بالهتاء ان من الظالمين قالوا سمعنا
ففي يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك من قبله في
ذمة الاصنام وقد روي انهم هربوا وتركوا في بيت الاصنام ليس معه
احد فلما ابصروا بكسره اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه وقوله بآية
المقرر به الهمزة يعني اذا كان التقرر بالهمزة فانها هي التي تجي للتقرير
بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقي فان هذا يكون
للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار والاسماء الاستفهامية للتقرير

بما يسال بها عنه نحو كم آتياهم من آية وماذا فعلت بفلان ومن الذي
فعله ونحو ذلك **ولا انكار كذا كذا نحو اغيابه تدعون** اي يلاء المنكر
الهمزة يعني اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرهما وان صح تحية لان
لكن لا يجري فيه التفصيل وهو مثل قولك ماذا ابصرك لو فعلت كذا
ومن ذا فعل كذا او كم تدعون وكيف تؤدي اياك ومن اين تدري ما
العرار من الرند وما نسب ذلك واما الهمزة فهي لانكارها يليها كالفعل
في قوله ايقظني والمشر في مضاجعي فانه ذكر ما يكون منعاه بالفعل
فلو كان لا تنكار الفاعل وان ليس ممن يتصور منه الفعل على ما قد
سبق اليه الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفعل في قوله تعالى اثم يقتلون
مرحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لانفس القسمة و
كالمفعول في قوله تعالى اغيابه اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير
الله وليا لا اتخاذ الولي واما قوله تعالى اتخذ اصناما الهة فالمنكر
هو نفس اتخاذ الالهة فلهذا اولى بالفعل الهمزة وكل حال في قوله ان
اسير اليه وكذا اغيابه من المتعلقات ونحو اريد ضربته يحتمل الانكار
على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقديم المفسر ونحو قوله
ابسر امنا واحدا تبعد لانكار الفعل فقد المفسر بعد وكذا اذا قدم
المرفوع على الفعل فقد يكون لانكار على نفس الفاعل بحسب التقديم
على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون التقديم لمجرد
التقوي وجعل صاحب المفصاح قوله تعالى اها انت نكرة الناس وفات

نسمع الصم من قبيل تقوية حكمه لا تكار نظر الوان الخاطب وهو النبي
 عليه السلام لم يعتقد اشتراكه في ذلك والانفراد به وجعلهما صاحب
 الكساف من قبيل التخصيص نظر الي انه عليه السلام لفظ شفعه بايما هو
 تبالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك لصال من الانكا
 بمنزلة حرف النفي وقد مر ان ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص وطعا فليكن
 بحمله السكاكي على التقوي دون التخصيص لانقول لو سقر ان الهمة بمنزلة
 حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل
 جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص ان كان مضمرا ومتعينا للتخصيص
 ان كان مظهرا منكر او للتقوي ان كان معترفا وقد اسار ههنا الى ان ذكرنا
 التفصيل ثم قال فلا تحمل نحو قوله الله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان
 الاذن بتكليف الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء مراد منه تقوية حكم
 الانكار وهذا ابوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار
 نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق
 من ان المظهر المعترف لا يحتمل اعتبار التقديم فكانه بني هذا اعلى مذهب
 القوم ومنه اي من جمعي الهمة لا تكار **ليس الله بكاف عباد اياه**
كاف لان انكار النفي بقوله **ونفي النفي اثبات** وهذا المعنى مراد
قال ان الهمة فيه للتقوي اي لحمل المخاطب على الاقرار بما داخله
النفي وهو الله كافي **لا بالنفي** وهو ليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى
 المر تشرح لك صدرك والميحد كن بينهما وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمة

لا تكار وقد يقال انها للتقوي وكلاهما حسن فاعلم ان التقوي ليس
 يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمة بل بما يعرف المخاطب من ذلك
 الحكم وعليه قوله تعالى انت قلت للناس اتخذوني واخي الهين
 فان الهمة فيه للتقوي اي بما يعرفه عيسى في هذه العارة لا بانه قد قال ذلك
 فانهم وقوله ولا انكار كذلك دال على ان صورة انكار الفعل ان يلي الفعل
 الهمة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمة اسار اليها بقوله
ولا انكار الفعل صورة اخرى وهو **خواريد ضربت ام عمر ابن**
الضرب بينهما مر غير ان يعتقد تعلقه بغيرها فاذا انكرت تعلقه بها
 تفيد من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى الذكر من
 امر الانبيين اموا استملت عليه امر حام الانبيين فان الغرض انكار
 التحريم عن اصله وكذا اذا اولها الفاعل نحو اريد ضربك ام عمر وبن بردد
 الضرب بينهما وغير الفاعل نحو في الليل كان هذا امر في النهار واخر السوف
 كان هذا امر في المسجد الى غير ذلك **والانكار اما للتوبيخ اي ما كان**
ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان **نحو اعصيت ربك فان العصيان**
 واقع ففي هذا الاستفهام تقري بمعنى التوبيخ وانكار بمعنى انه كان
 لا ينبغي ان يقع وعليه قوله اوف البدر بوضع لي مهاد فانه للتقوي مع
 شائبة من الانكار بادعاء انه اعلم من به وذلك **اولا ينبغي ان يكون اي**
 يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمة وذلك في المستقبل نحو **انص**
ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان **او للتكذيب في الماضي اي ان**

خو افا صفيكم ويكرم بالبنين اي لم يفضل ذلك **او** **والاستقبال** **اي** **الكل**
خو انظر مكرها اي انظر مكر تلك الهداية او الحجية اي انظر مكر علو قبولها
 وتقسيمكم على الامتداد بها والجمال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الا
 لزام وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر وهل
 يذخر الضغام قونا ليوم اذ اخر النمل الطعام لعامة وقد يكون
 استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقوله تعالى ما ذا عليهم
 بمعنى اي بعبء ووبال عليهم في اليمان وترك النفاق وهذا اللزم والنفي
 والا فكل مصلحة فيه **والتهكم** عطف على الاستبطاء **خو اصلونكم** تأمركم
 ان تترك ما يعبد آباءنا والتحقير **خو** من هذا **او** التهويل **كقراءة ابن**
عباس **خو** **نحو** **اسمع عنها** **ولقد نجينا بني اسرائيل** **من العذاب** **المبين**
من فرعون **بلفظ الاستفهام** **ورفع فرعون** **ولمذا** **اقال** **انه كان** **عاليا**
من المسرفين **والاستبعاد** **خو** **اي** **لم يذكر** **وقد جاءهم** **رسول مبين**
ثم تولى عنه هذا كله ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها
 على حقيقة تولد منه معونة القرين ما يناسب المقام ولا ينحصر
 المتولدات فيما ذكره المص ولا ينحصر ايضا شئ منها في اداة دون اداة
 بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التركيب فلا ينبغي ان يقتصر
 في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته وغيره ان يتخطاه بل عليك بالنظر
 واستعمال الروية واسأل الهادي **وهنا** اي من انواع الطلب **الامر** **وعرفوه**
 بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واخبره بغير الكف عن النبي

ويقول على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا
 حقيقة او لا يعني الدعاء والتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو الكف عن الفعل
 ثم اختلف المصنفون في ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل للجواب
 فقط وقيل للقدر المستترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل
 هي مستركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المستترك
 وبين الاستشراك اللفظي وقيل هي مستركة بين الوجوب والندب والابا
 موضوعة لكل منها وقيل للقدر المستترك بين التثنية وهو الاذن والاكتر
 على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم يكن الدليل مفيدة للقطع بشئ
 من ذلك لم يخرج المص شئ واسأله الى ما هو ظاهر عند العقل لقوة
 اما رآته فقال **والاظهر ان صيغته في المقترنة باللام نحو** **يخضريدا**
وعبرها نحو **اكرم عمر** **او زويد** **بكر** في هذا اشارته الى ان اقسام صيغة
 الامر ثلثة الاولى المقترنة باللام للجازمة وتختص بالفاعل غير المخاطب
 والثاني ما يصح ان يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بخلاف
 حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة
 من اسماء الافعال والاولان لغلبة استعمالهما في حقيقة الامر اعطى طلب الفعل
 على سبيل الاستعلاء سماها النحويون امر اسواء استعمالا في حقيقة
 الامر او في غيرها حتي ان لفظة اغفره في قولنا اللهم اغفر لي املا
 واما الثالث فلما كان اسما لم يستعمل امر تمييزا بين البابين **موضع**

طلب الفعل استعلاء أي حال كون الطالب مستعليا سواء
كان عاليا في نفسه أو لا **النباذ في الفهم عند جماعها** أي سماع الصيغة
التي ذلك الطلب أعني طلب الفعل استعلاء والنباذ إلى الفهم من أقوى
أمارات الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق أئمة اللغة على إصافته
خوفاً وليفهم إلى الأمر بقولهم صيغة الأمر ومثال الأمر ولم الأمر دون أن يكون
صيغة الإباحة أو لا الإباحة مثلاً يمدد كونه حقيقة في الطلب على سبيل
الاستعلاء لأنه حقيقة الأمر وفيه نظر لا نالنا لأن الأمر في قولهم صيغة
الأمر مثال بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الأمر في عرفهم حقيقة في قولهم وليفهم
وخوفاً ذلك وإضافة الصيغة والمثال إليه وإضافة العام إلى الخاص بالليل
أنهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع وهما فلينأمل
ويمكن أن يجاب بأننا سلمنا ذلك لكن تسميتهم خوفاً وليفهم أرادون أن
يسموا إباحة مثلاً يمدد ذلك في الجملة وإن لم يصلح ذلك عليه **وقد**
تستعمل صيغة الأمر **لغيره** أي لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب
المقام بحسب القرائن وذلك بأن لا تكون لطلب الفعل أصلاً أو تكون
لطلبه لكن لأعلى سبيل الاستعلاء فإلى الأول أشار بقوله **كما إباحة خوفاً**
جالس الحسن أو ابن سريون والنهد يد أي التخويف وهو عام في اللغات
لأنه اندفع مع تخويف وفي الصراح هو تخويف مع دعوته فالنهد يد
خوفاً قوله **اعلموا ما سئتم والعجيز خوفاً** أي أسوأ من مثله والتخويف
خوفاً أو قربة خاسئين والأهانة خوفاً أو جسارة أو حدة يداً

أذ ليس الغرض أن يطلب منهم كونهم قردة أو جارية لعدم قدرتهم على ذلك
لكن في التخويف يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة ففيه دلالة على سرية
تأويله تعالى أي أياهم قردة وأنهم مستحقون له متقادون لأمره وفي الإهانة
لا يحصل إذا لا يصيرون جباناً وإنما الغرض إهانتهم وقلة المبالاة بهم
النسوية خواصبر والواقصير والفرق بينهما وبين الإباحة أن الخاطب
في الإباحة كأنه توهم أن ليس يجوز له الإتيان بالفعل فأبج وأذن له
في الفعل مع عدم الجرح في الترك وفي النسوية كأنه توهم أن أحد الطرفين
في الفعل والترك انفع له وأمرح بالنسبة إليه فرفع ذلك وسوي بينهما
والتمني أي قول امرئ القيس **أياها الليل الطويل الأجل** يصبح
ما لا يصبح منك أمثل إلى الصباح الصبح والاحتفاء لا التفتاف يقول
ليقول ظلمك بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح بأفضل منك عندي
لأنني أقاسي همومي نهاراً كما أقاسي سهاليلاً ولأن نهاراً يظلم في عيني
لأن دحام النوم عليّ فليس الغرض طلب الاحتفاء من الليل لأنه لا يقدر
على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصاً عما عرض له في الليل من تماريح العجز ولو
أنج الاستوائ والاستطالة تلك الليلة كأنه لا يرتقب احتفاءها وليس له
طاعة فيه ولا توقع فلهذا أجمل على التمني دون التوجس والالتفات أعني
ما يكون لطلب الفعل لكن لأعلى سبيل الاستعلاء أشار بقوله **والدعاء**
خوفاً أي غفري فإنه طلب الفعل على سبيل التضرع **والتماس** أي
لأن يسأوك رتبة أفضل بدون الاستعلاء وبدون التضرع أيضاً

ولكن الالتماس في العرف انما يقال للطلب على سبيل نفع من النفع لا الرغبة
 الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه **الفن** لانه **الظاهر** **الطلب** عند
 الانصاف كما في الاستفهام والدعاء **وليس** **الامر** **الفهم** **عند** **الامر** **يشي** **بعد**
الامر **تغير** **الامر** **الاول** **دون** **الجمع** **بين** **الامر** **ين** **واراد**
الترخي فان المولى اذا قال لعبد قم ثم قال له قبل ان يقوم اضبط
 حتى ليساء بتبادر الفهم اليه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لانه اراد
 الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما **وفيه نظر** لانا لانسلم ذلك
 عند خلوا المقام عن القران بل ليس مضموم الى الطلب استعماله والفن
 والترخي مقوض الى القرينة كالشكر وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء
 منها **ومنها** اي من انواع الطلب **النهى** وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء
ولا خروا واحدا وهو **الجائز** **في** **تخو** **قولك** **لا تفعل** وفيه **الخاص**
 يستعمل في هذه الصيغة نهيا اي معنى استعمل كما يستعمل فعل امر
وهو كالامر والاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالأمر في عدم الفهم
 وعدم التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي الفهم والتكرار وقال السكاكي ان
 كان الطلب بالأمر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للسكاكي تحرك
 والمتحرك لا يتحرك فالاستعلاء وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك
 في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تستكن فالاشبه
 الاستمرار **وقد يستعمل في غير طلب الكف** عن الفعل كما هو مذهب
 البعض **او طلب الترك** كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان

مقتضى النهي كقت النفس عن الفعل بالاستعلاء باحد اضداده او ترك
 الفعل وهو نفس ان لا تفعل والمذهبان متقاربان ففي الجملة قد
 يستعمل لا لطلب الكف او الترك **كالهتد يدك** **قولك** **لا تمسك** **الرك**
تمسك امر فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كفه عن التماسك او يستعمل
 لطلب الكف او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل النفع و
 فيكون دعاء نحو اللهم لا تستمبني اعدائي او على سبيل التلطف فيكون
 التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها المخ وفقد يستعمل الامر
 والنهي لطلب الدوام والنبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو
 اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله عافدا اي دُم واثبت على ذلك
وهذه الاربعة يعني التماسي والاستفهام والامر والنهي **بحسب** **نقد** **الشرط**
بعد **ها** ويراد الجراء عقبيها بحسب ما بان للضرورة مع الشرط **قولك** **في** **الفتي**
ليست لي **ملا** **النفقة** **اي** **ان** **ارزقه** **انفقه** وفي الاستفهام **ابن** **بنتك** **الرك**
اي **ان** **تغريه** **الرك** وفي الامر **اكرمني** **الرك** **اي** **ان** **تكرمني** **الرك** وفي
 النهي **لا تستمني** **بكن** **خير** **لك** **اي** **ان** **لا تستمني** **بكن** **خير** **لك** وقد ذكر
 في تحقيقه وجهان لحدتهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب
 لا ينفك عن سببه حامل للطلب عليه فوجود ذلك السبب الحامل مسبب
 عن ذلك الطلب في الخارج لان الغلة الغائبة بوجودها معلولة للعلة
 الفاعلية وان كانت بما هيها علة لعلة الفاعلية ولهذا اقالوا
 ان الغائية تقدم في الذهن على المعلول وتاخر في الخارج عنه وهذا معنى

قوله اول الفكر آخر العمل ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب ^{لما}
 مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب ودل عليه ذكر السبب الذي
 يصلح سببا حاملا اعني هذه القرينة عن ذكره في الشرط عليه والسبب
 ليس معني الشرط والجزاء الاسمي الا قبل ومسببة الثاني وانجز من السبب
 الحامل بان مقدره بعد هذه الاشياء وتبينهما ان كل كلام لا بد فيه من
 للمتكلم عليه والحامل على الكلام الغيري افادته للمخاطب لمضمونه وعلى
 الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم الغائي او لغيره يعني يتوقف
 ذلك الغيري على حصوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت
 الطلب ولم تذكر بعد ما يصلح توقفه على المطلوب جاز المخاطب كون
 ذلك المقصودا لنفسه او لغيره وان ذكرت بعد ذلك غلب على ظنه كون
 المقصود الذي تكلم المذكور لا لنفسه فيكون اذن معني الشرط في
 الطلب مع ذكره كذا الشيء ظاهر هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربع
 صالحا ان يكون جزءا من مفهومها وقصد السببية بخلاف قولنا ان
 بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعزيبه اضرب زيدا
 في السوق واما قوله تعالى قل الذين امنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط
 لا يلزم ان يكون عليه تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه
 وان كان متوقفا على شيء اخر غي ان توفيات صح صلواتك واداءه فيفضل
 السببية يفي المضارع على فعله اما حال انهم في حقهم يلعبون
 او وصفنا نحو اكرم رجلا يحبك او استينافا اي جوابا عن سؤاله

المطام

ما قبله

ما قبله نحو قوله يدعونك **واما العرض** وان علة الخاء احد الاشياء
 التي يقدر بعد ها الشرط ويحتمل في جوابه المضارع **تقول لا تتزل**
تصب خيرا اي ان تتزل تصب خيرا **فولد من الاستفهام** اي ليس
 هو بابا اعني حكاية بل الامنة فيه معنى الاستفهام دخلت على الفعل المنفي
 وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف علم النزول مثلا
 فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فتولد منه قرينة الحال عرض
 النزول على المخاطب وطلبه منه وهذه في التحقيق معنى انكار ارب
 لا ينبغي لكن ان لا تتزل وانكار النفي اثبات فلما اصح تقدير الشرط
 المثبت بعد نحو ان تتزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب
 ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا
 لا يجوز لا تكفر تدخل الناس او اسلم تدخل النار يعني ان تكفر او لا
 ان لا تسلم تدخل النار خلا فاللكنائي فانه يجوز تعويله على القرينة
 ويجوز تقدير الشرط **في غيرها** اي في غير هذه المواضع **لقرينة غوام**
اتخذوا مزدونه اولياء فانه هو الولي اي اتخذوا اولياء نحو
 فانه هو الذي يجب ان يتولي وحده ويعتقد انه المولي والسيد
 لمن قوله ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه فان قلت لا سكا انكار
 توجب بمعنى لا ينبغي ان يتخذ مزدون الله اولياء وحيدان يثبت عليه
 قوله تعالى فانه هو الولي وغير تقدير الشرط كما يقال لا ينبغي ان بعد
 غير الله فانه تعالى هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء

حكم حكم ذلك الشيء ولا يخفى على ذي طبع حسن قولنا لا تضرب
من يداي أو اخوك بالفاء بخلاف ان تضرب يديك فهو لفظك استشهدا
انكاره فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان جعلوا
استقام انكاره معنى الفتي لم يقصدوا ان لا يفرق بينهما اصلا لانه
سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت وان يصح وقوع احدهما
لما يصح وقوع الاخر وحذف الشرط في الكلام كسئس وسئس عرضا
لا يجازي انشاء الله تعالى **وهنا** اي وفراوع الطلب **النداء** وهو
طلب الاقبال بحرف نايب مناب او عمو لفظا او تقديرا فايا وهيا لل
للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نايبا او ما هيا
حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي يناديه له يعني انه بلغ وعلو الشأن
الي حيث ان المخاطب لا يفي بما هو حقه من السجدة فيه وان بذل وسعة
استغفر عن جهده فكانه غافل عنه بعيدا اي والهمزة للتقريب وقد يستعمل
في البعد بينها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا لقوله استكان
بعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان واما يا فصيل حقيقته
في القريب والبعيد لانها الطلب الاقبال مطلقا وقيل بل للبعيد واستعمال
في القريب اما الاستقصاء الداعي نفسه واستبعاد عن مرتبة المدح
نحو يا الله واما التنبيه على عظم الامر وعلو شأنه وان المخاطب مع هذا
على الامتنان كانه غافل عنه بعيدا نحو يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك
واما للحرص على انه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما التنبيه على ملاذية

وانه بعيد من التنبيه نحو اسمع يا ايها الغافل واما المخطاط سانه
تبعيد الدرع المجلس نحو يا هذا **وقد يستعمل صيغة** اي صيغة النداء
في غير معناه وهو طلب الاقبال **كالاعزاء في قولك لمن اقبل** **في نظام** **يا مطلق**
فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصله وانما الغرض اعزاه على فائدة
النظام وبت الشاكري **والاختصاص** **في قولهم انا افضل** **كذلك** **ايها الرجل**
فان قولنا ايها الرجل اصلا تخصيص للمنادي بطلب اقباله عليك ثم جعل
مجرد اذن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله فبين امثاله بما
اليه وهو اما في معرض التفاضل نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا
بميراث الرجال بالكرم الضيف او الصغار نحو انا المسكين ايها الرجل
اي مختصا بالمسكنة او المجرد بيان المقصود بذلك التمييز للتفاضل ولا
للتفاضل نحو انا ادخل ايها الرجل ونحو تقري ايها القوم فكل هذه احواله
صوت النداء وليس به لان ايا وما جعل وصفا له لانه رتبة المخاطب بل
هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حروف النداء
لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فانكرا للضريح بادائه فقوله ايها الرجل فاي
مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموع في محل الضم على الحال ولهذا
قال الاخر في تفسيره **اي مختصا من بين الرجال** وقد يقوم مقام اي اسم
منصوب اما معرفي باللام نحو نحن العرب اقرب الناس او مضاف نحو انا
معاشر الانبياء من هم يكون علما نحو بنا منيما لكشف الضباب فقال ابو الخطاب
العرب ليس منقول من النداء لان المنادي لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل

منقول عنه قطعاً والمضائق يحتمل الأمرين النقل فيكون منصوباً بآية مقالة
وكونه مثل المعنى فيكون منصوباً بتقدير اعني اخبر قال الامام الميرزا
وفي قوله انا بنى بنسب الانبياء الفرف بين ان ينصب بنى بنسب على
المختصاص وبين ان يرفع على الخبرية هو انه لو جعله خبر المكان فصلاً لا
تعريف نفسه عند المخاطب وكان فعله لذلك لا يحسن عند من هو في محل
والمخاطب بشأنهم ولا انصب امن من ذلك فقال ففتحن انا اذكر في الخيف
شأنه لا يفعل كذا او كذا او ما يستعمل فيه السوء الاستغناء نحو يا الله في الم
الفراق ومنها التعجب نحو يا الماء ويا اللد واهي كان لغزابتة بلعوم ويستعمل
ليتعجب منه ومنها التذلل والتعظيم كقوله يا ابطال والمنازل والمطايا
ويعود ذلك لقوله ايا منا نزل علي ابن سلكا وكقوله يا ناو جبري فقد
اقت انا نك بر صبري وعمرى ولعلاسي وانساعي ومنها التوجع والتعجب
كقوله يا قين معن كيف وامريت جوداً وقد كان منه البر والنجس فترعاً وكقوله
يا عين بكن عند كل صباح ومنها التذلل كقوله يا محمد انا نك نادعوت وقول
تعالى فانامسناق اليك وامنا هذه المعاني كثير في الكلامات و
استخرج ما يناسب للمقام **الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للقال**
بلفظ الماضي علمه في الامور الحاصلة التي فيها ان يجبر عنها بافعال ماضية كقول
وقوله للفقير **اولاظهار الحرص في وقوعه** كما مر في بحث الشرط فان الظاهر
اذا عظم غيبته في شيء كثر تصور آياته فترجمها بحتم اليه حاصلاً فيكون بلفظ
الماضي كقوله رزقني الله تعالى لقاءك **والدعاء بصيغة الماضي والبالغ**

نحو رحمه الله **يحتملها** اي التفاءل واطهار الحرص في وقوعه وامام غير البالغ
فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات **اولا احسن** **عن قوله الامر** كقول العبد
للمولى ينظر المولى الى ساعة دون ان يقول انظر لحرته في صورة الامر وان كان دعاء
وشفاعته في الحقيقة **اولا حمل المخاطب على المطابان يكون المخاطب ممن**
لا يحب ان يكذب الطالب اي ينسب اليه الكذب كقولك لصاحبك الذي
لا يحب تكذبيك تأتيني غدا امقام اي شي تحمله بالطف وجهه على الامتنان
لان ان لم يأتك غدا اصرت كاذباً من حيث الظاهر تكون كلامك في صورة الخبر
فالخبر في هذه الصور مجاز لا استعمال في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية
في بعضها من الاعتبارات المناسبة لوقوع الخبر في الانشاء الفصيح
اليها لغة في الطلب حتى كان المخاطب سارع في الاشغال ومنها الفصح
الي استعمال المخاطب في تحصيل المطر ومنها التنبه على كون المطر في الوقوع
في نفسه لقوة الاسباب المتأخر في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات **نبية**
الانشاء كالاخبار في كثير مما ذكره الابواب الخمسة السابقة يعني لحوال
الاسناد واحوال المسند اليه والمسند ومعلقات الفعل والقصر **ملحة**
فليعتبر اي ذلك الكثير الذي يساير فيه الانشاء الخبر **الناظر المسائل**
في الاعتبارات ولطائف العبارات فان الاسناد الانشائي ايضاً مما مر
او مجرد التاكيد وكذا المسند اليه امامه كقوله لو محد وفي مقدم او مؤخر
معرف او منكر لا غير ذلك وكذا المسند اما اسم او فعل مطلق او مقيد
بمفعول او شرط او غير والمتعلقات اما مقدمه او متأخره مذكرة

او يحدو ففة واسناد وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبار
 للمناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتبارهم بعد الاحاطة
 بما سبق والله المرشد **الباب السابع الفصل والوصل للوصل**
عطف بعض الجمل على بعض **والفصل تركه** أي ترك عطف بعضها على بعض
 فينبغي ان تقابل العدم والمملكة ولهذا اقدم الوصل من الاعلام انما تعرف
 بملكاتها واما في صدر الباب فقد قدم الفصل لانه الاصل والوصل
 طار عليه ولما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليسهل
 العمل التي لها محل في الاعراب وذلك لانه وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين
 لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن
 الاسناد الاصلية وكان مقصود الدالة والجملة ما تضمن الاسناد الاصلية
 سواء كان مقصود الدالة او لا فالمصدر والصفات المستندة اليها عليها
 ليست كلاما ولا جملة لان اسناد هذه الينص اصليا والجملة الواقعة
 خبر الووصفا او حالا او شرط او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام
 لان اسنادها ليس مقصود الدالة فاذا انت جملة بعد جملة فالاول
انما ان تكون لها محل في الاعراب **اولا وعلى الاول** أي على تقدير ان تكون
 للاولي محل في الاعراب **ان قصد تشريك الثانية لها** أي للاولي **في حكمه** أي
 حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مستدلا او حالا او صلة او نحو ذلك **عطف**
الثانية عليها أي على الاول ليدل العطف على التشريك المذكور **كما مضى**
 فانه اذا قصد تشريك المضرد قبله في حكمه اعرابه وتركوه فاعلا او مفعولا او حالا

او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل في الاعراب الا وهي واقعة
 موقع للمضرد فيكون حكمها حكم المضرد واذا كان كذلك **فشرط كون** أي كون
 عطف الثانية على الاولى **مقبولا بالواو ونحوه** ان تكون بينهما أي بين الجملتين
 الاولى والثانية جهة جامعة **نحو زيد يكتب ويشرح** لما بين الكتابة و
 الشرح والتناسب **او يعطى وينع** لما بين الاعطاء والمنع والتضاد بخلاف
 زيد يكتب وينع او يشرح ويعطى وذلك لان هذا العطف المضرد وشرط كون
 عطف المضرد على المضرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد
 كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعطوف له ونحو الظاهر انه اراد به نحو الواو
 من جرور العطف الدالة على التشريك كالفاء وتم وحي وهذا فاسد لان
 هذه الحكم مختص بالواو لان كل من الفاء وتم وحي معنى اذا وجد كان
 العطف مقبولا بصواب وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة **او**
 نحو زيد يكتب فيعطى او تم يعطى اذا كان يصدر منه الاعطاء بعد الكتابة
 بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا **اعيب على**
ابن تمام في قوله لا والذي هو المراد ان النوي صبر وان ابنا الحسين **كريم**
 اذا لمناسبة بين كريم ابني الحسين ومراد النوي سواء كان نواه او نوي
 غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مضرد على مضرد كاهو الظاهر
 او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعول في العلام لان وجود الجامع
 شرطيهما جميعا قوله لا في لما ادعت الحبيبة عليه من ان راس هو اميرك
 عليه البيت السابق وهو قوله نزلت هو ان عفا الغداة كما عفا عنها اطلاق

باللوي ورسوم فاعل زعمت ضمير العجيب والخطاب في هو الك النفس
جواب القسم البت الذي بعد وهو قوله ما نزلت عن منن الوداد ولا
عدت نفسي على الف سوال خموم **والا اي** وان لم يفصل تشريك الثانية للا
في حكم اعلمتها **فصلت** الثانية عنها لا يبين من العطف التشريك الذي
ليس بمقصود نحو **واذا دخلوا الى سبأ طينهم قالوا انا معكم انما نحن**
مستهنون الله يستهزي بهم لم يعطف اليه يستهزي على انا معكم لانه ليس
مفهوم يعني ان قوله انا معكم جملة في محل نصب على انه مفعول قالوا فلو
عطف الله يستهزي بهم عليها لم كونه متساو كالمها في كونه مفعول قالوا وهذا
باطل لانه ليس مقول لا قول المناقضين وانما قال على انا معكم دون انا
نحو مستهزون لانه بيان انا معكم بحكم **وعلى الثاني** اي على تقدير ان
لا يكون للاولي محل الاعراب **ان قصد ربطها بها اي** ربط الثانية بالاولى
على معنى عطف سوى الواو عطف به اي عطف الثانية على الاولى
بدل ذلك العاطف من غير اشتراط شي اخر نحو **دخل زيد فخرج بكر** **نوم**
خرج عمر **واذا قصد العقيب او الملهة** وذلك لان ما سوى الواو
من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني مختلفة وتفصيل ذلك ان
معنى واو العاطفين لا يقعان في عطف الجمل واو واما واو في عطف
الجمل فلها في عطف المفردات وليس في مثل قوله تعالى كل من البصر او هو
اقرب وقوله مائة الف او يزيدون للعطف بل هو حرف استئناف الجسد
الاضراب بعن بل محكم لكن قد عرفت فيما سبق وبل في الجمل مثلها في المفرد

الما انها قد تكون لا لتدارك الغلط بل المحر والاشغال في كلام الواو اهم
والاول بلا قصد على هذا الاول وجعله في حكم المسكوت لقوله تعالى
بل هم في شك منها بل هم منها عمون واما الفاء ونم فالفاء يفيد كون مضمون
الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل وقد يفيد كون المذكور بعدها
كلاما مبريا في الذكر على ما قبلها من غير قصد اليان مضمونها عقيب مضمون
ما قبلها في الزمان لقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فليس مني
المكبرين فان مدح النبي اودمه انما يصح بعد جري ذكره وهذا
الباب عطف تفصيل الجملة نحو ونادي نوح ربه فقال ونحو وكفر فرقة
اهلكتها فجاءها ما سنا بيان انا اوهم فالتون لان موضع التفصيل بعد الجمال
ولاسيما ان تكون فيها معني السببية نحو يقوم زيد في غضب عمر ثم ان
كونها للترتيب بلا ملة لانها في كون الثاني في المرتبة مما يحصل تمامه
في زمان طويل اذا كان اول الجزاء متعقبا لقوله تعالى المران الله ازل
والنماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضر امر يتقدم عقيب نزول
المطر لكن يتم في مدة طويلة ولو قال ثم تصبح نظر الي تمام الاخضر امر
جائز ثم للترتيب مع التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما يجيء الي
استبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبة له نحو ثم انشأنا
خلقا اخر ونحو ثم الذين كفروا منهم يعدلون لاستبعاد الاثر الخالق
السموات والارض وكذا قوله ثم كان من الذين اشدوا بعد قوله فلا اتهم
العقبة الآية لبعدها للتمسك بين الايمان وفك الرقبة وكذا الاستغفر واراكم

ثم توبى اليه للبعد بين طلب الغفران والانقطاع بالكلية اليه وهذا في
التزويل اكثر من ان يحصى وقد يجيء المحرر الترتيب والتميز في شرح
الامر بقائه من غير اعتبار تعقيب او تراخي كقوله ان من سادتم ساد ابو
ثم قد ساد قبل ذلك جله وكذا افعله تعالى وما ادريك ما يوم الدين
ثم ما ادريك ما يوم الدين واذا عرفت هذا افقوله اذا عطفت بواحد
من هذه العروف في جملة على جملة ظهرت الفاعلة فيه وهي حصول معاني
هذه العروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجزئ الاشتراك وهذا
انما يظهر فيما له حكم اعرابي وعند انقائه يثبت الاشكال فان قلت
الواو ايضا يفيد الجمع بين مضمون في الجملتين في الحصول نقلا كما اذا
قلت بصر زيد بنفع وغيره او لعل ان يكون قوله كفك ينفع مجموعا
فمفردك بصر فابطال الالة كذا في دليل الاستحسان قلت هذا التقدير مشترك
بين الواو والفاء وثم والجمل المشترك في مجزئ الحصول غير متناهية
فتميز ما يحسن فيه العطف عما لا يحسن هو الذي تسلب فيه العبرات
والا اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو
فان كان لا ولي حكمه ولم يقصد اعطافه **للتانية والفصل** ولي
للا يلزم والوصل التثنية في ذلك الحكم نحو واذا اخلوا اليها طينهم
الآية **لم يعطف الله يستنزيهم على قالوا السلايشارة في**
الاختصاص بالطرف لما مر من تقدم المفعول ونحو من الطرف
وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استنزا الله تعالى بهم وهو ان

خذ لهم وخذ لهم وما سولت لهم انفسهم مستدجا اياهم فخرجت لا يشعر
مختصا بحال خلوهم اليها طينهم وليس كذلك بل هو متصل بالانقطاع له
بحال فان قلت لا نسلم ان اذا في الآية ظرفية بل شرطية وبعد تسليم
ان العامل في اذا الشرطية هو العزاء فلا نسلم ان مثل هذا التقدير يفيد
الاختصاص بل هو مجرد تصدق الشرط كالاستفهام فلو سلم فلا تهم ان
العطف على مقيد بشيء يوجب تقييد المعطوف بهذا الشيء قلت
اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط ولو سلم ان قولنا
اذا اخلوت قرأت القرآن يفيد معنى لا اقرء القرآن الا اذا اخلوت
سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد
الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدا على المعطوف عليه فالظاهر
تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيد او قولنا
ان جئتني اعطاك كسك نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الي الفهم في
الخطايات فان قلت اذا اعطف شيء على جواب الشرط فهو على بين
احدهما ان يستقل كل بالجزئية نحو ان تاتي بي اعطاك والكسك
والثاني ان يكون للمعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط
فيه سببا بوسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجعت للمبني
استأذنت وخرجت اي اذا رجعت استأذنت واذا استأذنت خرجت
فلم يجوز ان يكون عطف الله يستنزيهم على قالوا هذه القبيل قلت
لا حينئذ يصير المعنى واذا قالوا ذلك استنزا الله بهم وهذا غير

مستقيم لان العجز اعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزاءهم والارادة
ايادى على الخبايا عن انفسهم بانما استهزؤن بدليل انهم لو قالوا ذلك لكان فيهم
عن انفسهم والتسليم عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذه كذا في دليل العجز
والاعطف لعل قوله ان كان لا ولي حكماي وان لم يكن لا ولي حكم لم
يفصل اعطاه للثانية وذلك بان لا يكون لها الحكم وانما على مفهوم الجملة
او يكون ولكن قصد اعطاه للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين
الجمليتين **كالا انقطاع بلا ايهام** اي بدون ان يكون في الفصل ايهام
خلاف المقصود **او كالا اتصال او شبه لحدما** اي احدا الكليتين
فقد ان يعين الفصل **ولا** اي وان لم يكن بينهما كالا انقطاع بلا ايهام
وكالا الاتصال ولان شبه لحدما **فالوصل** متعين وتحقيق ذلك ان الاولى
للجوع والجمع بين السيتين تقضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما معا
للا يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل من احوال الجمليتين اللتين
لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولي حكم لم يقصد اعطاه للثانية استهزاء
الاول كالا انقطاع بلا ايهام الثاني كالا الاتصال الثالث شبه كالا انقطاع
الرابع شبه كالا الاتصال الخامس كالا انقطاع مع الايهام السادس شبه
بين الكليتين فحكم الاخيرين الوصل وحكمه الاربعة السابقة الفصل اما
في الاول والثالث فلعلم المناسبة واما في الثانية والرابع فلعدم
المغايرة المتفقرة اليه بالربط بالعاطف فاخذ المص في تحقيق المقامات
الستة **واما كالا انقطاع فلا خلاف فيها خبر او انشاء لفظا**

قاله

ومعني اي تكون احدي الجمليتين خبر اللفظ ومعني والاخرى انشاء لفظا
ومعني **وقال انكم ارسوا نواولها فكل** خفف امر يجرى
بمقتل الزائد الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلاب ارسوا اي اقيموا امن
اربيت السفينة حبستها بالمرساة نواولها اي تحاويلها ونعالجها
والضمير للجرى اي قال انك القوم ومقدمهم اقيموا انقابل فان موت موت
كل نفس يجرى بمقتل المراد وقدرة الالبابين بتجديد ولا اله الا الله قدم يرد يد وقيل
الضمير للسفينة وقيل للخر والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء لفظا
ومعني نواولها خبرا كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا مجزا وما جازيا
للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمرساة والامر في الجرم بالحد
بالعكس اعني يصير الارساء علة للمرارة كافي اسلم تدخل الجنة فان
قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون الجملة الاولى
محل للاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ارسوا في محل
النصب على انه مفعول قالوا فكيف يصح قلت لما ذكرناه قد يكون بين
الجمليتين اللتين لا ولاهما من الاعراب كالا انقطاع او كالا الاتصال
او نحوهما اشار الى تحقيق هذه المعاني من غير نظر الى كونها بين
الجمليتين اللتين يكون لاولاهما محل الاعراب او لا يكون فهذا امثال
لمجرد كالا انقطاع بين الجمليتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو
ما وقع في كلام الرائد والمحلان في كلامه ليس لهما محل الاعراب ولا في
ما فيه من التحقق لان المثال انما هو هذا المصراع والمحلان فيه مالا

ومعني

اعراب ولهذا جعل نحو قوله تعالى انا معكم انما نحن مستهزون مما له
يجعل الاعراب على ما مر **او معني** اي للخلد فهما خبرا وانشاء معني بان
يكون احدهما خبرا معني والاخرى انشاء معني وان كانا خبرين او
انشاءين لفظا **نحو مات فلان** **رحمه الله** اي لرحمة الله فهو انشاء معني
فلا يصح عطفه على مات فلان **اولا** **لانه** عطف على اختار فهما والضمين
للشأن **لجامع بينهما كاسياقي** بيان الجامع فلا يصح زيد طويل
عمرو قائم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح **واما كل الانصال فليكون**
الثانية مؤكدة للاولي او يدل عنها او بيانها او اما النعت فلما اليقين
عن عطف البيان الا انه يدل على بعض لحوال المتبوع لاعليه والبيان
بالعكس وهذا المعني مما لا تحقق له في الجمل لا ينزل الثانية من الاولى من حيث
النعت من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولي يكون **لرفع توهم نحو**
او غلط وهو قسمان لانه اما ان ينزل الثانية من الاولى من حيث التاكيد
المعنوي ومنبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف في المعني او منبوعه
التاكيد اللفظي في اتحاد المعني فالاول **نحو لا ريب فيه** بالنسبة الى ذلك
الكتاب وهذا على تقدير ان يكون الجملة مستقلة او طائفة من حروف
المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه تالفة على ما هو الوجه
الفضيخ المختار وهذا وجوه اخر خارجة عن المقصود **فانه لما بلغ**
في وصفه اي وصف الكتاب والباء في قوله **يلو** **عنه** متعلق بوصف اي
ان وصف بانه بلغ **الدرجة القصوى في الكمال** وبقوله **يلو** متعلق بالباء

في قوله **يجعل المسند** **ذلك** **في قوله** **نحو الخبر باللام** وذلك لما مر من ان تعرف
المسند اليه بالاسماء يدل على كمال العناء به تبيين وان مر بها جعل
بعك ذريعة الي تعظيمه وبعد درجته وان تعرف المسند باللام
يفيد الاختصار حقيقة نحو الله الواجب او بالغة نحو خاتم النبوة
فمعني ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب في مقام
بليته ناقص وانه الذي يستامل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل
اي الرجل الكامل في الرجلية كان من سواه بالنسبة اليه ليس من اجل
جامع جواب لما اي يجوز لسبب هذه المبالغة المذكورة ان **يؤهم**
السامع قبل التامل **انه** اي قوله ذلك الكتاب مما روي به **بخلاف**
غيره ان يكون صادرا عن رواية ونصية فاتبعه على لفظ المبني للمفعول
والمرفوع المستتر عائد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله
ذلك الكتاب اي ولما جاز ان يؤهم ان قوله ذلك الكتاب جزا في جعل
قوله لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب **نفيا** **لذلك** **لأنهم** **قوله** **انه** اي
وزان لا ريب فيه **وزان** **نفسه** **في جاني زيد نفسه** **والثاني نحو**
هدي اي هو هدي **للمتقين** **فان معناه** **انه** اي الكتاب **في الهداية**
بالخ **درجة** **لا يدرك** **كنها** **لما في** **تلك** **هدى** **من الاهام** **والعظيم**
وكنه **الشيء** **نهايته** **حتى** **كانه** **هداية** **محضة** **حيث** **جعل** **الخبر** **مصدرا**
لا اسم **فاعل** **ولم يقل** **هاد** **للمتقين** **وهذا** **معني** **ذلك** **الكتاب** **لان معناه**
كامل **الكتاب** **الكل** **المراد** **بكل** **كلامه** **في الهداية** **لان** **الكتب** **السمائية**

حسبها اي حسب الهداية متفاوتة الى ان يكون عمدا بحسب ذلك اي
علي قدامه وعلوه وعلوه للجوار والتجرف للحصر اي حسبها متفاوتة
في درجة الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد متفاوتت الكتب بحسب
جزالة النظم بلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب باعجاز نظمه قلت
هذا اذا اختلف في الهداية لانه امر شاذ الى المصديق ودليل عليه **قوله**
اي وزان هدي للمقين وزان زائد الثاني في جاني زيد زيد فانه
مقرر القول ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه
فانه وان كان مقرر لكنهما مختلفان معني فلذا جعل بمنزلة التاكيد
المعنوي هذا ولكن ذكر السمع في دلائل الاجماع ان قوله لا ريب فيه
بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزياده تثبت له وبمنزلة
ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فعبارة مرقع ثانية لتبينة **او**
منها عطف على قوله مؤكدة للاولي اي القسم الثاني بحال الاتصال ان يكون
الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد او
كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية لا تشبه غير الوافية والمقام
يقضي اعتناء بسانه اي شان المراد لان الغرض من الابدال ان يكون
الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعني بسانه **لكنه** كل
اي تلك التكنة مثل كون المراد مطلوبيا **في نفسه او عربا او قطعها**
او عجيبا او لطيفا فيقول الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او
الاستعمال من مشبوهه فلا يعطف عليها لما يبين البدل والمبدل منه فيقال

الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يميز عن التاكيد الا بان لفظه غير
لفظ مشبوهه وانه المقصود بالنسبة دونة بخلاف التاكيد وهذه المعنى
مما لا يحق له في العمل له سيما التي لا عمل لها من الاعراب فالاول
وهو ان ينزل الثانية منزلة بدل البعض نحو **امدكم كما تعملون امدكم**
بانعام وبنين وحيات وعيون فان المراد التشبيه على نعم الله تعالى
والمقام يقتضي اعتناء بسانه لكونه مطلوبيا في نفسه او ذريعة الى غيره
والثاني اعني قوله امدكم بانعام الى اخره **او في باديته** اي مادته
للمراد **لله** اي دلالة الثاني عليها اي على نعم الله تعالى **بالفصيل**
من غير احواله على علم المخاطبين المعاندين **في زمانه وزان وجهه في**
العجبني زيد وجهه له حول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشل الانعكاس
والبنين والبنات وغيرها والثاني وهو ان تنزل منزلة بدل الاستعمال نحو قوله
اقول له ارحل له نقيمت عند نا والا فكن في السر والظهر مسلما اي لم يعمل
فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء العالين في السر والظهر فان المراد به
اي بقوله ارحل كمال اظهار الكرامة **لا فامته** اي اقامة المخاطب وقوله
لا نقيمت عند نا او في باديته اي فاديه المراد له **لله** عليه اي الدلالة
لا نقيمت على المراد وهو حال اظهار الكرامة **لا فامته بالمطابقة مع التاكيد**
للاصل في النون فان قلت قوله لا نقيمت عند نا انما يدل بالمطابقة على طلب
الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار الكرامة للمنتهي فيكون لوانه و
مقتضيانه قد لانه عليه يكون بالتمام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار

قولنا لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كرامته اقامته وحضوره
حتى انه كبريل ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كفة عن الاقامة بل مجرد اظهار
كرامته وحضوره والتأكيد بالنون دل على كمال هذا المعنى فصامرا لا يقيم
عند ناد الد على كمال اظهار الكرامة لا اقامته بالمطابقة وقريب من هذا
ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالة
على ما يفهم منه قصد اصريحا بخلاف ارجل فان دلالة على كمال اظهار الكرامة
لا اقامة ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من التأكيد بل التأكيد على ذلك
بالتمام بقية قوله والا فكن في السر والظهر مسلما فانه يدل على ان المراد من ارف
المراد امره بالرحلة اظهار كرامته اقامته بسبب مخالفة سره العلني
وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارجل على هذا المراد بالتضمن فكانه
اراد بالتضمن معناه اللغوي لان ارجل معناه الصريح طلب الرحلة
قد قصد في ضمن ذلك نية عن الاقامة اظهار الكرامة وظاهر ان كمال
اظهار الكرامة لا اقامته ليس جزءا من مفهوم ارجل حتى يكون دلالة عليه
بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالسبي يتضمن النهي عن
فقلوا ارجل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقم عندنا وهو اظهار كرامته
اقامته بحسب العرف كما مر وفيه تعسف **ووزانه اي وزانه لا يقيم**
عندنا **وزان حسن** في اعجبي الدار حسنها لان عدم الاقامة
مغايير الارحال فلا يكون لا يقيم تأكيد القول ارجل او يدل كل
غير داخل فيه اي عدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارحال فلا يكون

بدل بعض مع بينهما من **الجلالة** والملازمة فيكون بدلا لشمال
والكلام في ان الجملة الاولى اعني ارجل منصوبة المحل مفعول اقول كما مر
في اسوان او لها وقوله في المثالين اعني الآية والبيت الثاني او في تنادية
المراد يدل على ان الجملة الاولى فيها واخيه تمام المراد لكنها تغير الوافية اما
في الآية فلما فيها من الجمال واما في البيت فلما في دلالة على تمام المراد من
القصص **اوبيا نانا** عطف على موكدة اي القسم الثالث من كمال الاتصال
ان تكون الجملة الثانية بيانا للاولي فتزول عنها من لفظ عطف البيان من
متبوعه في افادة الايضاح فلا تعطف عليها **لخافاها اي المقضي** ليس
الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى مع افتضاء المقام **ان الله في سورة**
اليه الشيطان وال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان
وزانه اي وزان قوله قال يا ادم وزان عسى في قوله اقسم بالله ابو حفص
عسى جعل قال يا ادم بيانا وتوضيحا لقوله وسوس اليه الشيطان
كما جعل عسى بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف الياء
للفعل انا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا
وتوضيحا لسوس فلينأمل وقد تعطف الجملة التي تصلح بيانا للاولي
عليها تنبيها على استقلالها ومعانيتها للاولي كقوله تعالى يسومونكم
سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفي سورة ابراهيم ويذبحون بالواو
محيث طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم وتفسير المعد اب وحيث
اثنها جعل التذبح لانه او في على جنس العذاب والمراد عليها زيادة ظاهرة

كأنه جنس آخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لتكون بياناً وتفسير المفرد
 من مضمونه أنه كقوله تعالى عذاب يوم كبير الواسع من جعلكم فانية بغير عذاب
 اليوم الكبير بأن من جعلكم إلى مزهواً قادر على كل شيء فكان قادر على أسد
 ما أراد من عذابكم وما فرغ من كماله لقطع الاتصال أراد أن يشبه إلى
 شبهها فقال **وأما كونها** أي كون الجملة الثانية **كالمنقطعة عنها** أي
 من الأولى **فلكون عطف عليها** أي عطف الثانية على الأولى **وهي العطف**
على غير مما يؤدي إلى فساد المعنى ونسب هذا إلى كمال الانقطاع أنه
 يشمل على مانع من العطف وهو إيهام خلاص المراد كأن المختلفين
 وخبر أو المنفصلين اللتين لا جامع بينهما تستعمل على مانع لكن هذا
 دونه لأن المانع في هذا خارجي ربما يمكن دفعه بنصب قرينة **وسمي**
الفصل كذلك قطعاً مثاله وتظن سمي **ابني** بما قبل **أراها في**
الضلال **أبهم** فإن بين الجملتين الخبريتين أعني قوله وتظن سمي وقوله
 أراها مناسبة ظاهرة لا اتحادهما في المسند لأن معني أراها أظنها والمسند
 إليه لا في الأولى محبوب وفي الثانية محب لكن لا يعطف أراها على تظن لأنها
 يتوهم أنه عطف على قوله ابني وهو أقرب إليه فيكون هذا أيضاً من مطلق
 سمي وليس كذلك **وجعل الاستيناف** كأنه قيل كيف تراها في هذا الظن
 فقال أراها تتغير في أودية الضلال ومن هذا القبيل قطع أنه يستهزئ بهم
 عن الجملة الشرطية أعني قوله وأدخلوا إلى سياطينهم قالوا أنا معكم فإن
 عطف عليها يومهم عطف على جملة قالوا وأوجهه أنا معكم وكلاهما فاسد كما

قوله

فظهر

فظهر أن قطعه أيضاً الاحتياط كما في هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي
 لأنه لم يبين امتناع عطفه على الجملة الشرطية لا يقال أنه تركه لظهور امتناع
 عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور أنه لا جامع بينهما لا نقول الأول
 ممنوع فإن عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله
 وقالوا لا أنزل عليه ملك ولو أنزلنا ملكاً لقضي الأمر وقوله تعالى فإذا جأ
 أجهلهم يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور المناسبة
 بين المستندين أعني استهزئ بهم وتقاولم بهذه المقالات أوقات الخلو
 بل لا اتحادهما في التحقيق وكذا بين المستند إليهما لكونهما متقابلين يستهزئ
 كل منهما بالآخر بدليل أنه على قطع الله يستهزئ بهم جملة قالوا أو جملة
 أنا معكم مما من لا بد من الجامع بينهما فليفرم **وأما كونها** أي كون الثانية
كالمنقطعة عنها أي الأولى **فلكونها** أي الثانية **جواباً** **باب السؤال**
اقتضاه الأولى فتشبه الأولى أي منزلة السؤال اللفظي
 مستعملة عليه ومقتضية له **فقط** أي الثانية **عنها** أي عن الأولى **كما**
يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال **وقال السكاكي النوع**
 الثاني من الحالة المقتضية للقطع أن يكون الكلام السابق بغيره كالمراد
 للسؤال **فينزل** ذلك السؤال المدلول عليه بالفتوى **منزلة الواقع**
 ويطلب بالكلام الثاني وقوعه حول اللفظ ويقطع عن الكلام السابق لذلك
 تنزيل السؤال بالفتوى منزلة الواقع لا يصار إليه إلا لتك **كأغناء**
أن يسأل أو لا يسأل منه عطف على أغناء أي مثل أن لا يسأل مع والسؤال

سبب تخفيره وكراهة السماع كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلام
او مثل القصد الي تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العا
او غير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال
كما في كلام المص فكان المص نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع العلم
عن السؤال لكونها كالمقطعة بها انما يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال و
تنزيلها منزلة ولا حاجة الي ذلك لان كون الجملة الاولى متساء السؤال كاف
في كون الثانية التي هي الجواب كالمقطعة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث
قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله تعالى ان الذين كفروا ساء عليهم الله عما فعلوا
لان ما قبلها مسوق لذلك الكتاب وانه هدي للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار
وصفتهم كيث وكيت في الجملة تباين في الخوض والاسلوب وهما على حق اجمال
فيه للعاطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار لهم نعيم وان العجبار لهم عذاب قال فان
قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جابر على المتقين فاما اذا ابتداء بنيت
الكلام لصفة المؤمنين ثم عقيبه بكلام لخبر في صفة اضدادهم كان مثل قوله تعالى
ان الابرار لهم نعيم قلت قد مر لي ان الكلام المبني على عقيب المتقين سبيل الاستي
وانه مبني على تقدير سؤال فذلك ادراج له في حكمه المتقين وتابع
له في المعنى وان كان مبني في اللفظ فهو في الحقيقة كالحامري عليه
يسمى الفصل لذلك اي لكون الثانية جوابا للسؤال اقتضاه الاولى
استيافا وكذا اي الجملة **الثانية** نفسها اسمي استيافا كما نسمي مستا
وهو اي الاستياف **ثلاثة** اضرب لان السؤال الذي تضمنه الجملة الاولى

اما عن سبب الحكم مطلقا حتى قال لي كيف انت قلت **عليل** **دأ**
وحين طويل اي ما بااك علية او ما سبب علتك وذلك لان العا
ان اذا قيل فلان عليك ان يسأل عن سبب علتك وموجب مرضك لان
يقال هل سبب علتك كذا او كذا لا سيما السهر والعزف فانه قد يقال هل
سبب مرضه السهر والعزف لانهما ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال
عن السبب المطلق دون السبب الحاضر وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك
واما عن سبب خاص لهذا الحكم **خوفه له تعالى وما البرئ نفسي**
ان النفس **لما تارة بالسوء** كانه قيل هل النفس امانة بالسوء فقلت نعم
ان النفس امانة بالسوء فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص
فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكده **وهذا الضرب يقتضي تأكيد**
الحكم كامن في احوال الامانة والخبر في ان المخاطب ان كان مترددا
في الحكم طالب بالاحسن تقوية عموما كدفعه ان المراد بالاقتضاء هنا لا
تقضاء على سبيل الاستحسان لاعلى سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك
ان العباد حق له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اي هل العباد
حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب وحل
ظاهر بحرف موضوع للوصل واذا قلت العباد حق له فهو وصل حفي
تقديره ولا يستياف جواب للسؤال عن مطلق السبب اي لم تأمرنا
بالعبادة له وهذا البليغ الوصلي وافق ايها فتفاوت هذه الثلاثة
بحسب تفاوت المقامات **واما عن غيرهم** اي غير السبب المطلق

اي علي قول من جعل المخصوص خبر مبتدأ فخذ في اي هو زيد ويجعل للمبتدأ
استينافا جوبا للسؤال عن نفس الفاعل اليهم كما مر **وقد يجد في** الاستيناف
كل ما مع قيام شئ بمقامه **حق قول** الجماعي يجوز بني اسد **نعم**
ان اخونا في قولهم الف اي ايلاف في الرجلين المعروفين لهم في الجملة
رجلة في الشتاء الي اليمن ورجلة في الصيف الي الشام **وليس كما الا** اي
موا لفة في الرجلين المعروفين وبعده اولئك او منوا جوبا وضموا
وقد جاءت بنو اسد وخافوا كانهم قالوا اصد فاف في هذا الذي علم كذا
فصيل كذا ثم فخذ في هذه الاستيناف كلمة وافهم قوله لهم الف وليس كذا الا في
مقامه لدلالة عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس كذا الا جوبا
لسؤال اقتضاء للجواب المخذوف في كانه لما قال المتكلم كذا ثم قالوا لم كذا بنا
فقال لهم الف وليس كذا الا فيكون في البيت استينافا فان كذا او لا يصح
فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف بالنسبة الي كذا بنم
المخذوف لا يحتمل سوى ان يكون استينافا جوبا باله وبيان السبب فافهم
مقام السبب قلت بل يحتمل التاكيد والبيان فكانه جعله في الوجه
الاول مؤكدا للجواب المخذوف او بيان انه **او بدون ذلك** اي بدون
قيام شئ بمقامه **حق قولهم للماهدون اي نحن** علي قول اي قول من جعل
للمخصوص خبر مبتدأ فخذ في اي هم نحن فخذ في المبتدأ او الخبر جميعا
ان يقوم شئ بمقامها ولما فرغ من الاحوال الاربعة للمقتضية للفصل شئ
في العاليتين المقتضيتين للوصل فقال **واما الوصل** لدفع الابهام فليعلم

لا اريدك الله فقوله لا مرة للكلام السابق كانه قيل هل الامر كذا ففعل
لا اي ليس الامر كذا فلهذا جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية معية
لانها بمعنى الدعاء فينهما هما كل الانقطاع لكن ترك العاطف العطف
هنا يؤهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء علي
للمخاطب بعد م التأييد فلذفع هذا الوهم جئ بالواو العاطفة لا
للانشائية الدعائية علي الاخبارية المقتضية المدلول عليها بكلمة لا كما ترك
العطف في صورة القطع نحو وتنظن على البيت دفعا للابهام **واما للتوسط**
اي واما الوصل للتوسطين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم
بعضهم اما بكسر الهمزة فوقع في خط عظيم وانما هو اما بالفتح عطف علي ما
السابقة وقد علموا من ان الوصل اما الدفع الابهام واما للتوسطين
كمال الاتصال والانقطاع فقوله اما الوصل لدفع الابهام فلهذا واما الوصل
للتوسط فاذا انقطع اي الجملة ان خبرا وانشاء لفظا ومعنى **او معنى**
فقط ويكون بينهما جامع وانما ترك هذا القيد استغناء عنه بما سبق من انه
اذا لم يكن بينهما جامع فينبغيهما كمال الانقطاع وبما يذكر بعد هذا ان
الجامع بينهما يجب ان يكون كذا وكذا والاتفاق المذكور انما يتحقق ان
كان كلنا الجمليتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذا وكذا وكان كلنا
خبريتين معنى فقط بان تكونا انشائيتين لفظا او تكون الاولى انشائية
لفظا والثانية خبرية او بالعكس او كان كلناهما انشائيتين معنى فقط
بان تكونا خبريتين لفظا او يكون الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية

هما

او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالافتقار لفظا ومعنى **لقولنا**
نجد دعون الله وهو خادعهم **ولقوله تعالى ان الابرار لقرينهم وان**
الغيار لهم في جهنم **والنفس في الجنة** **والنفس في النار** **والنفس في النار**
وقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا **في الانسائين** **والافتقار** **معنى**
لم يذكر له الامن الا واحد لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين والافساح
السنة واعاد فيه الكاف شيها على ان مثال الافتقار معنى فقط فقال
وقوله واخذنا من ابي اسير الله تعبدون **والله** **والله**
احسانا **وذي القربى واليتامى والمساكين** **وقوله الناس حسنا** **فقط**
فولوا على لا تعبدون لانها وان اختلف اللفظ لكنهما متفقان معنى لان
لا تعبدون لغبار في معنى النساء **اي لا تعبدوا** **كما تقول تذهب الى الله**
تقول كذا تريد الامر وهو ابلغ من صرح الامر لانه كان يسموع الامثال فهو
يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لانه فعل فاما ان يقدر خير في معنى
الطلب فبينها على المبالغة المذكورة **اي وتحسنون** **معنى احسنوا** **وهو**
عطف على لا تعبدون فيكون مثالا لا تقسم لهم وهو ان تكونوا انسانين
فقط بان تكونوا كلناهما خيرين لفظا او يقدر من اول الامر صرح الطلب على
ما هو الظاهر **اي وتحسنوا** **بالوالدين** **احسانا** **ومنه قوله تعالى في سورة الصفا**
وبشر المؤمنين **عطف على** **تؤمنون** **قوله في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا**
على تحبان تتجسكم وعد اب الهم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى امنوا كذا في
وقد نظر لان الخطاب بآول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله

وبالانسان

وبالانسان هو النبي عليه السلام وهما وان كانا متساويين لكن لا يخفى انه لا يحسن
عطف الامر للخطاب على الامر للخطاب لغير الامر للخطاب بالنداء نحو يا زيد
فواقعد يا عمرو علوا فلهذا في مؤن بيان لما قبله على طريق الاستثناء كما في
قالوا كيف تفعل فقيل تؤمنون اي امنوا فلا يصح عطف بشر على
ان عطف على قل مراد اقبل يا ايها الذين امنوا اي قل يا ايها الذين امنوا
او على محمد وفي اي فابشر يا محمد وبشر فقال بشرته فابشر اي سري صا
مسرورا وما اتفق للجملة في الخبرية معنى فقط والثانية انشاء في معنى
الاجابة قوله تعالى قال النبي اسئد الله واسئدوا النبي برى مما يشكون اي
واسئدكم وبالعكس قوله تعالى لم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب الا يقولوا لله
واللعق ودرهنا ما يه اي اخذ عليهم لانه لا تقرب فان قلت قد جازى
الكشاف عطف النساء على الاخبار في غير ان يجعل الخبر بمعنى النساء او على
العكس بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون لحد في الجملة على الحاصل من مضمون
الآخر حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الا قوله وبشر الذين
امنوا انهم ليس بالمعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له متسا كل امر او اي
يعطف عليه وانما المعتمد على العطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين في
معطوفه على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيدر
الارهاق وبشر عمر بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق حسن لكن من بشرط
اتفاق الجملة في خير وانشاء لاسم صحة ما ذكره من المثال ولهذا اقال المعص
ان قوله وبشر الذين امنوا عطف على محمد وفي يد عليه ما قبله اي فانه هم

وبشر الذين آمنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف علي قل مراد اقبل
 يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي الماية فكانت امير النبي عليه السلام بان يودي
 معني هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على
 علي عبدنا وهذا كما تقول لعلكم وقد ضربه زيد قل لزيد اما تستحيي
 ان يضرب غلامي وانا المنعم عليك بانواع النعم **والجامع بينهما** اي بين المولى
يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسند في جميعها اي باعتبار
 المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند
 في الاولى والمسند في الثانية **نحو شعر زيد ويكتب** المناسبة الظاهرة
 الشعر والكتابة وتقتضيهما في خيال اصحابهما **ويعطى ويجمع** لتضاد الاعطاء
 والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تباينهما فلا بد ان تكون
 ايضا جامع كما اشار اليه بقوله **زيد شاعر وعمر وكاتب وزيد طويل**
عمر وقصير المناسبة بينهما اي بشرط ان يكون بين زيد وعمر مناسبة كالمسند
 او الصداقة او العداوة او نحو ذلك وعلى الجملة تكون احدهما بسبب الشعر
 وعلى بسبب الخلاق **زيد شاعر وعمر وكاتب بدونا** اي بدونا للمناسبة
 بين زيد وعمر فانه لا يصح وان كان المسند ان مشا سبين بل وان كانا متحدين
 ايضا ولما اصرح السكاكي بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاف ضيق
 وبخلاف **زيد شاعر وعمر وطويل مطلقا** اي سواء كان بين زيد وعمر
 مناسبة او لم تكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر
 وطول القامة فالشعر في دلائل الاحكام اعلم انه كما يجب ان يكون

المحدث عنه في لحدتي للجملة بسبب المحدث عنه في الخبري كذلك ينبغي
 ان تكون الخبر عن الثاني مما يحري السبب او النظير والتقيض الخبر عن
 فلو قلت زيد طويل القامة وعمر شاعر كان خلفا قول السكاكي
الجامع بين السكاكين قد نقل المص كلام السكاكي وتصرف فيه بما جعله
 مخالفا لمنه ان اصلاح له ونحن نشرح اولاهذا الكلام مطابقا لما ذكره
 السكاكي وتصرف فيه بما جعله تشبيها لما في نقل المص من الاختلاف قول
 من القوي المدركة العقل وهي القوة العاقلة المدركة للكميات ومنها الوهم
 وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان تبادر
 اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة وزيد مثلا وكادراك
 معني في الذيب ومنها الغيال وهي قوة تجتمع فيها من المحسوسات وينبغي
 فيها بعد غيبها عن الحس المشترك وهي القوة التي ينادي اليها صور المحسوسات
 وطرق الحواس الظاهرة فتدركها وهي العاملة بين المحسوسات والظواهر
 كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا العلوي ونعني بالصورة ما يمكن ادراكه بلحدي
 الحواس الظاهرة وبالمعاني ملا يمكن ومنها للفسحة وهي العلية القوة العاقلة
 التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة من الحس المشترك والمعاني المدركة
 بالهم بعضها مع بعض وهي دائما لا تسكن يوما ولا يقظة وليس من شأنها
 ان يكون عملها مستظما بل النفس تستعملها على نظام تريد فان استعملتها
 بواسطة القوة الوهمية في القوة المتخيلة وان استعملتها بواسطة القوة
 العاقلة وحدها اذ مع القوة الوهمية هي المفكرة اذ اتمهد هذا انقول

ذكر السكاكي انه يجزئ ان تكون بين الجملتين ما يحصيهما عند القوة للفكر
 جميعا من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال **فالحاصل** بين
 الجملتين **اما عقلي** بان يكون بينهما اتحاد في التصور المراد بالاجماع
 العقلي امر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال
 السكاكي هو ان تكون بين الجملتين اتحاد في التصور مثل الاتحاد في
 المعبر عنه او في الخبر او في قيد من قبو لهما مثل الوصف او الحال او الظرف
 او نحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثير ما يطلق التصور
 والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقه **او مماثل هناك**
 اي في تصور من تصور انهما اسم اشار الى سبب كون التماثل ما يقتضي
 بسببه العقل جميعهما في القوة المفكرة بقوله **فان العقل يجزئ**
للثلاث عن الشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل
 يجزئ لا يدرك بذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل يجزئ عن العقل
 المستحصنة في الخارج وينتزع عنه المعنى الكلبي فيذكره فالحاصل ان اذا
 جرت داعر الشخصيات صلا متحدتين فيكون حضور لحديهما في المفكرة
 حضور الآخر وانما قال عن الشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل
 في العقل فلا بد له من شخص عقلي ضرورة انه متميز عن سائر العقول
 وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته انه لا يدرك الجزئي ثبات بواسطة الا
 لان الجسمانية لا تحكم على الجزئي ثبات الكليات كقولنا زيد انسان
 والحاكم يجب ان يدركهما معا كذا ادراكه للكلبي بالذات والجزئي بالالا

وكذا احكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت تجزئ لهما
 عن الشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما الجزئ ان يتعدد
 بعوارض كلية حاصلة في العقل مثل ان يعلم من زيد انه رجل احمر فاصل
 وعمره وانه رجل اسود جاحل قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان استرالي
 زيد وعمره وغيرهما من الجزئي ثبات فيها على السوية باعتبار العقل وان كان
 بحسب الخارج مستحصنة ببعض منها وهما نظروها ان التماثل اذا كان جا
 لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمره وشاعر على مناسبة بين زيد وعمره
 الحقوة والصد امة ونحو ذلك لانها متماثلان استرأ كما في وصف له نوع
 لخصائص بهما او ينصح ذلك في باب التشبيه **او تضائف** وهو كون الـ
 الشئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر
 فحصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول الآخر ضرورة وهذا معنى
 الجمع بينهما **كأبني العلة والمعلول** فان كل امر يصدر عنه امر لآخر اما
 بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر الآخر معلول فتعقل
 كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الآخر **والاقل والاكثر** فان كل عدد يصيب
 عند العدة فانيا قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر والاكثر منه وذكر السكاكي
 العلامة رحمه الله ان المثال الاول مثال للتضائف بين الامور المعقولة الثابتة
 مثال للتضائف بين ما يعبر المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان التضائف
 انما هو بين مفهوم في العلة والمعلول ومفهوم في الاقل والاكثر لا بين الذاتين
 لا بد من ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات مخلوقا



END

Abussabah Library
Manuscript Collection

Farook College (Autonomous), Farook College p.o Kozhikode, Kerala Pin- 673632

Ph: +91 495 2440660, +91 495 2440661

E-mail: library@farookcollege.ac.in